الاثنين 20 شباط 2023
العدد 4853 السنة السابعة عشرة
Lundi 20 Février 2023 no 4853 17ème année

24 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
ماذا ستكون وظيفة المصارف؟

● أمين صالح
السطو العلني على المال العام

● محمد وهبة، ماهر سلامة
سرقة موصوفة لحقوق العمال

القصف الإسرائيلي على سوريا: العدو يستأنف «المعركة بين الحروب» [8]

الثنائي مستمر بدعم فرنجية [4]

(هيثم الموسوي)

القائد يبيع السلاح

من يحوّل الجيش إلى منظمة غير حكومية؟
[2 ـ 3]

تقرير

الجامعة اللبنانية
تعليم حضوري بلا طلاب!

7

ملف

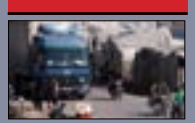

حكم الفصائل
شمال سوريا متروك لمصيره

11

سينما

«تيتانيك»
عصيّ على الزمن بعد ربع قرن

14

على الغلاف

المرشح جوزيف عون

عندما يتحوّل الجيش منظمةً غير حكومية يموّلها الخارج

إبراهيم الأمين

من دون مواربة قد يلجأ إليها من يريد التعمية على مقاصده، يعرف الجميع أن قائد الجيش العماد جوزيف عون مرشح لمنصب رئيس الجمهورية. في لبنان، يظهر من لا يرفضون هذا الترشيح قدراً ضئيلاً من الدعم العلني، وتتحدّث غالبيتهم عن عدم ممانعة، وليس عن تبنٍّ صريح. أما الرافضون فكثر، بعضهم يجهر بموقفه، ويكتم آخرون الرفض إما بالتزام الصمت أو بإعلان الدعم لمرشحين غيره. أما خارجياً، فيحظى قائد الجيش بدعم استثنائي من أبرز الدول المعنية بلبنان، خصوصاً أطراف «مجموعة باريس» (السعودية وقطر ومصر والولايات المتحدة وفرنسا). ويعمل بعض هؤلاء، منذ وقت غير قصير، على تسويقه مرشحاً للرئاسة استناداً إلى أمرين: الأول، أنه نجح في دوره على رأس المؤسسة العسكرية، والثاني أن موقعه يتيح له لعب دور أكبر في الرئاسة في مواجهة احتمالات الفوضى بسبب الانهيار الاقتصادي.

وإذ يحرص القائد على إبلاغ من يسأله بأنه ليس مرشحاً، لكنه - كما كل الراغبين - يردف بأنه لن يرفض «خدمة لبنان في أي موقع يكون فيه». وهو، منذ اندلاع أحداث تشرين الأول 2019، شكّل حوله فريقاً مساعداً، سياسياً وإعلامياً، وباشر رحلة القطع مع الرئيس ميشال عون والتيار الوطني الحر.

منذ تولّي العماد عون منصبه، في آذار 2017، تعاقب على وزارة الدفاع كل من يعقوب الصراف والياس بو صعب وزينة عكر وموريس سليم، لم تكن علاقته على ما يرام مع أي منهم، مع إصرار القائد على التعامل مع وزير الدفاع، أياً يكن، على أنه منصب رمزي مهمته تسهيل المتطلبات الإدارية والمالية التي يحتاجها رئيس المؤسسة العسكرية.

خروقات العماد عون للقوانين ظهرت بشكل فاقع، للمرة الأولى، في حزيران 2018 عندما عقد صفقة مع الأميركيين تسلّم بموجبها لبنانيين كانوا يقاتلون في صفوف تنظيم «داعش»، اعتقلتهم القوات الأميركية شرق سوريا. عملية التسلّم تجاهلت أبسط القواعد القانونية: تم منع كل الأجهزة المعنية في مطار بيروت من الاقتراب من الطائرة العسكرية، ولم يُبلَغ الأمن العام بأسماء الركاب ليصار إلى تسجيل دخولهم البلاد، ولم يجر إعلام النائب العام التمييزي القاضي سمير حمود ومفوض الحكومة في المحكمة العسكرية بالأمر، ولم تعلم عائلات المعتقلين بمصيرهم لأكثر من أربعين يوماً. ما قام به الجيش يومها لا يتعلق بمخالفة قد تفرضها اعتبارات أمنية، بل تصرف كما لو أنه لا يرى حاجة لاستئذان أحد.

قبل هذه الحادثة وبعدها، فتحت قيادة الجيش قنوات تواصل استثنائية مع الجانب الأميركي، والتزمت برنامجاً اشتمل على مناقلات وتشكيلات تراعي خطة القائد الإمساك بكل مفاصل المؤسسة، وبدء عملية «تنظيف» الجيش من كل سلاح شرقي والاعتماد كلياً على برامج تسلح أميركية، من دون أن يجد نفسه مضطراً إلى مناقشة أي عرض تسليحي آخر، ليس من الروس والإيرانيين فحسب، بل حتى من الفرنسيين. وعندما سلّمت الولايات المتحدة الجيش عدداً من المسيّرات، خضعت الميزة لشروط منها أن تكون إدارة عمليات هذه الطائرات تحت إشراف قوة أميركية خاصة تمركزت في مطار حامات، الذي تحول مهبطاً لطائرات عسكرية أميركية، ذهاباً وإياباً، من دون أن يحق لوزير الدفاع، مثلاً، أن يسأل عمّا تحمله، كما سُمح لعدد غير قليل من المستشارين الأميركيين بـ«الإقامة» في مقر وزارة الدفاع بصورة شبه دائمة.

بعد اندلاع أحداث 17 تشرين، كان الجيش في موقف صعب، نظرياً. فهو لم يكن ليقف بوجه الناس، لكنه لم يكن أيضاً ليقف بوجه المجموعات التي ترعاها الولايات المتحدة. وعندما كان يتدخل لفتح طرقات، كان ذلك يجري تحت إما بضغط من السلطة السياسية أو الأهالي، أو حتى من قيادات داخل الجيش نفسه. يومها، أقنع الفريق السياسي والإعلامي المحيط بعون بأن فرصة الأخير اقتربت، وأن عليه اتخاذ الموقف الذي يؤهله سريعاً ليكون المنقذ الذي ينتظره الشعب، لتنطلق من يومها المعركة الرئاسية لقائد الجيش.

مذذاك، عمل قائد الجيش وفريقه على خلق توازن جديد في البلاد. قطع العلاقة نهائياً مع التيار الوطني ورئيسه جبران باسيل، وحفظ بعض الود للرئيس عون، ونسق مع حزب الله كي لا يقع إشكال غير متوقع، وأعاد تنظيم علاقاته مع الجميع، فلم تعد هناك مشكلة مع القوات اللبنانية أو الحزب التقدمي الاشتراكي أو تيار المستقبل أو قوى المجتمع المدني، ولم نعد نسمع عن الدولة الأمنية والبوليسية في الإعلام الموّل من الغرب وأتباعه. مع ذلك واصل الأميركيون والسعوديون الضغط لإبعاد هذا الضابط، أو منع تشكيل هذه المجموعة العسكرية أو تلك، والحجة الدائمة هي الاشتباه بعلاقة هؤلاء بحزب الله. واعدّت أجهزة أمنية رسمية تدبرها قوى خليجية ملفات عن أشخاص قالت إنهم من حزب الله يحاولون التغلغل داخل الجيش، وصولاً إلى ما تردّد أخيراً عن طلب الأميركيين استثناء عدد غير قليل من العسكريين والضباط من المنحة المالية التي قدّمتها الولايات المتحدة للجيش بحجة أنهم محسوبون على بيئة حزب الله.

الإشكالية الأكبر برزت عندما ارتضى قائد الجيش تحوّل الدعم الخارجي العيني للجيش إلى دعم مالي على شكل دولارات نقدية. بدأت الفضيحة عندما وافق مصرف لبنان على فتح حساب خاص لقيادة الجيش بالدولار الأميركي لدعم المؤسسة العسكرية، ليتبين لاحقاً تلقّي الصندوق عشرات ملايين الدولارات من الولايات المتحدة على دفعات، إضافة إلى عشرات الملايين التي أتت من قطر ومن أطراف أخرى. وقد تولّى قائد الجيش أخذ الأمور على عاتقه، فلم يكلف نفسه عناء التشاور مع وزراء الدفاع المتعاقبين، ولم يأخذ بتوصية مستشارين قانونيين بضرورة الحصول على موافقة مجلس الوزراء قبل قبول هذه الهبات، لا بل طلب من الأميركيين إسكات المحتجّين، وهو ما تولت السفيرة دوروثي شيا القيام به، فابلغت كل وزير دفاع، وكل مسؤول حكومي، وكل نائب أو صديق للسفارة، جواباً واحداً: «هذه أموال موضوعة بتصرف قائد الجيش حصراً، وهو حر في التصرف بها، ولنا طريقتنا في التثبت من صرفها لزيادة رواتب العسكريين». ثمة أمور كثيرة لم نتطرق إليها. لكن بات على قائد الجيش ومن معه في قيادة المؤسسة، وعلى داعميه من اللبنانيين لمنصب الرئاسة، الإجابة على الأسئلة الآتية:

> سُمح لعدد غير قليل من المستشارين الأميركيين بـ«الإقامة» في مقر وزارة الدفاع بصورة شبه دائمة

أي مرشح تريدونه رئيساً، وهو يخالف أبسط القوانين ويفتح المؤسسة العسكرية، وهي رمز السيادة الوطنية، لطرف يعادي أكثر من نصف اللبنانيين؟

أي مرشح تريدونه رئيساً، وهو لا يأبه لكل السلطات القائمة في البلاد من قصر جمهوري إلى سراي حكومي إلى مجلس نيابي؟

أي مرشح تريدونه رئيساً، وهو يقبل بأن يتحول الجيش إلى «منظمة غير حكومية» تتلقى تمويلها من دولة خارجية، من دون رقابة من أي جهة رسمية، ويتم إيصال الأموال إلى العسكريين عن طريق البريد المالي بعد حصول المانح على كل الداتا التي تخص العسكريين؟

أي مرشح تريدونه رئيساً، وهو يجعل «التسول» عنواناً مركزياً للحفاظ على ولاء العسكريين، حتى ولو قيل إن الجيش متعب ويحتاج إلى دعم، فلماذا لا يتم الأمر بطريقة رسمية، وهل المطلوب أن يتحول ولاء العسكريين من الوطن إلى شخص أو جهة؟

أي مرشح تريدونه رئيساً، وأنتم تعرفون، أنه متى وصل إلى القصر الجمهوري سيكون عنواناً للانقسام، مسيحياً ثم وطنياً، ولن يكون قادراً، تحت أي ظرف، على ممارسة أي نفوذ على الجيش الذي بات له إطاره الخاص. علماً أنه في كل مرة تحاول جهة أو سلطة ما استخدام الجيش في معركتها الداخلية، تعرّض الجيش للانقسام. وهو أمر سهل يمكن أن يحصل خلال أيام فقط!

بهذا المعنى، تجب مناقشة قائد الجيش، وسؤاله، بوصفه مسؤولاً ومرشحاً لرئاسة الجمهورية، ليكون الجواب واضحاً ومفيداً قبل فوات الأوان!

الجيش يبيع أسلحة بـ«بلاش»: عقود تلتفّ على القوانين

وفيق قانصوه

في عقدين تحيط بهما علامات استفهام كثيرة، باع الجيش اللبناني، العام الماضي، كمية ضخمة من الأسلحة الفردية مقابل مبلغ لا يتعدّى ثلاثة ملايين دولار. بحسب مصادر عسكرية مطّلعة، فإن أسعار الأسلحة

> عقدا بيع من دون مزايدة أو استدراج عروض ولم يمرّا بمجلس الوزراء والاسعار ادنى بما يراوح بين 70٪ و90٪

> هل راعت اليرزة عدم توريط لبنان في أزمة دبلوماسية في حال انتهت الاسلحة المبيعة في أوكرانيا مثلاً؟

المُبيعة كانت متدنّية إلى حدّ يمكن معه وصف «البيعة» بأنها «أقرب ما تكون إلى الهبة، إذ إن الأسعار أقل من السعر الحقيقي بما يراوح بين 70٪ و90٪»، فيما تحيط علامات استفهام كثيرة بالعقدين الرضائيين اللذَين لم يخضعا لمزايدة أو استدراج عروض، ولم يمرّا بمجلس الوزراء (كما جرى، مثلاً، لدى بيع طائرات ميراج الفرنسية لباكستان نهاية التسعينيات) أو بالوزير المختص (وزير الدفاع) كما يقتضي قانون المحاسبة العمومية، ناهيك عن أنها من المرات النادرة التي تبيع فيها المؤسسة العسكرية سلاحاً ولو كان غير صالح للاستعمال، إذ إن الجيش يعتمد في تسليحه بشكل كامل على الهبات والمساعدات، ولا تصنيع عسكرياً لديه يمكّنه من بيع الفائض. كما أن الغموض يكتنف الأسباب التي تدفع إلى تغيير وجهة الأسلحة الصالحة للاستعمال وتوضيبها وبيعها قطعاً وجزئيات!

إلى ذلك، فإن غالبية الأسلحة والذخائر المبيعة مما يُستخدم في حروب العصابات. أحد العقدين وُقّع في 31 آيار 2021، مع تصاعد التوتر بين روسيا وأوكرانيا، والثاني في أيلول الفائت، بعد اندلاع الحرب الروسية - الأطلسية في أوكرانيا، وهو ينصّ على نقل الأسلحة من مرفأ بيروت ومطارها «إما إلى إيطاليا أو الولايات المتحدة». لذلك، تساءلت مصادر قانونية عمّا إذا كانت قيادة الجيش راعت عدم توريط لبنان في أزمة دبلوماسية مع أيّ بلد في العالم قد تنتهي الأسلحة المبيعة في أرضه، عبر التزام اتفاقية ترخيص المستخدم النهائي (End User License Agreement) لتأكيد أن الجهة الشارية هي المتلقي النهائي لهذه المواد، ولا تخطط لنقلها إلى أطراف غير مرغوب فيها بالنسبة إلى المورّد الأصلي للأسلحة.

خبراء عسكريون أكّدوا لـ«الأخبار» أن غالبية هذه الأسلحة، بغضّ النظر عن تاريخ صنعها، لا تزال صالحة للاستخدام والاستفادة منها في الوحدات غير القتالية على الأقل، مثل قيادات المناطق والطبابات العسكرية المركزية والمناطقية ونوادي الضباط... كما يمكن إدخال تعديلات على بعضها ووضعها في تصرف عناصر المدرّعات وفوج النقل وغيرهم ممن تكون طبيعة مهماتهم مستقلّة عن الوحدات القتالية. ومع الافتراض، جدلاً، بأنها غير صالحة فإن هناك سلسلة إجراءات ينبغي المرور بها قبل اتخاذ قرار ببيعها أو التخلص منها، وليس واضحاً ما إذا كان تمّ الالتزام بها.

صالحة أم غير صالحة؟

يضم اللواء اللوجستي الذي يُعدّ الممّون الرئيس لمعظم عتاد الجيش قسماً يُسمّى «مصلحة التنفية» كانت مهمتها قديماً تنحصر في إتلاف العتاد غير الصالح للاستعمال، قبل أن تُستحدث فيها أقسام ومشاغل تُعنى بإعداد روزنامة سنوية لتنفية العتاد على اختلاف أنواعه (أسلحة، معدّات، آليات، أثاث مكتبي، مصادرات...) وتصنيفه إلى ثلاث فئات: أجزاء صالحة، يتمّ توضيبها وترقيمها وإعادة إدخالها في القيود، وأجزاء يمكن تأهيلها بكلفة مقبولة، وأجزاء غير صالحة، تُفكّك وتُنتزع قطع الغيار الصالحة منها ثم توضع في ساحات التنفية لبيعها أو إتلافها. وقد درجت العادة أن تعلن قيادة الجيش عن مزاد للعتاد الذي تتم تنفيته.

في ما يتعلق بالعقدين اللذين بين أيدينا، من الواضح من الجداول المرفقة أن الأسلحة صالحة للاستعمال (باستثناء كمية بسيطة جداً باتت خارج الخدمة). أما إذا كان هناك قرار بانتفاء الحاجة إليها، فيفتح ذلك الباب أمام عدد من الأسئلة التي ينبغي على قيادة الجيش الإجابة عنها لإزالة الالتباسات: هل هناك تقرير مفصّل من لجنة تقنية متخصصة للتأكد من قرار انتفاء الحاجة إلى هذا السلاح وتحديد علّته؟ هل تم درس إمكانية تفكيكه واستعماله كقطع غيار؟ هل أُعدّت جداول مفصّلة بالقطع المقترحة تنفيتها؟ هل هناك تحديد لقيمة الأسلحة الفعلية وللحد الأدنى المرتقب من بيعها ولكلفة استبدالها بأسلحة جديدة؟ هل جرت محاولة للتواصل مع المورّد الأساسي للتفاوض في شأن استبدالها بأسلحة أحدث (upgrade)؟ هل جرت مراسلة بقية الأجهزة الأمنية (أمن داخلي، أمن عام، أمن دولة...) التي قد تكون بحاجة إلى تلك القطع أو الأسلحة؟ والسؤال الأهم: هل تأتي عملية البيع من ضمن سياسة التخلي عن استخدام السلاح الشرقي (معظم الأسلحة روسية وأوروبية شرقية) للاعتماد حصراً على التسليح الأميركي؟ إذا كان الأمر كذلك، لماذا يبدأ «توحيد السلاح» من الأسلحة الفردية، وليس من سلاح الدبابات، مثلاً، خصوصاً أن الجيش يعتمد في شكل رئيسي على دبابات «تي 55» الروسية التي أصابها التآكل؟

(هيثم الموسوي)

عقد مع شركة لاسلحة الصيد

تبلغ قيمة العقد الأول 341,215 دولاراً، وهو بين القوات المسلحة ممثلة بقائد الجيش العماد جوزف عون («البائع») ومؤسسة «براشيا للشرق الأوسط» ممثّلة بجوزف أبي صعب («الشاري»). وقد وقّعه «عن الجنرال عون» نائب رئيس الأركان للتجهيز العميد الركن الطيار زياد هيكل في 19 أيلول 2022.

يدخل العقد المصاغ بالإنكليزية حيّز التنفيذ بعد إشعار من «البائع» بالحصول على رخصة التصدير «على نفقته». البحث عن مؤسسة «براشيا للشرق الاوسط» يظهر أنها تملك رخصاً للإتجار بأسلحة الصيد وذخائرها وبيع بارود الصيد بالمفرق واستثمار معمل لتعبئة خرطوش الصيد ومشغل لصيانة أسلحة الصيد وتجميعها و«استيراد أسلحة وذخائر ومعدّات حربية لصالح القوى المسلحة اللبنانية» من دون إشارة إلى أنها تملك رخصة لتصدير الأسلحة.

وينص العقد على أن يدفع «الشاري» 10٪ من قيمة العقد مقدّماً تُحوّل إلى حساب مصرفي لـ«البائع» خلال عشرة أيام من تاريخ توقيعه، فيما تُدفع الـ 90٪ المتبقية على أربع أو خمس دفعات مع إصدار بوليصة الشحن وأذونات التصدير لكل دفعة، على أن يُنفّذ العقد كاملاً خلال ثلاثة أشهر. ويلزم العقد «البائع» بتفكيك الأسلحة وتوضيبها كجزئيات (قطع) ونقلها في مستوعبات بواسطة آليات عسكرية إلى مرفأ بيروت أو إلى مطار بيروت. كما أن على «البائع» أن يتولى على نفقته، كل الإجراءات الجمركية لتخليص البضائع من أجل التصدير والتسليم في المطار أو المرفأ.

ويتضمن ملحق العقد جدولاً بالعتاد المنويّ بيعه، وهو عبارة عن جزئيات و«عدّة صيانة». غير أن الملحق نفسه ينص بوضوح، على أن «البضائع» هي بنادق أوتوماتيكية سيقوم جنود من اللواء اللوجستي بتفكيكها إلى قطع وتوضيبها في علب صغيرة، مقابل دولار واحد «فريش» لكل بندقية يتم تفكيكها، يدفعها «الشاري» للعسكريين. وبحسب مصادر عسكرية، فإن عملية تفكيك عتاد صالح وتجزئته وتغيير طبيعته وبيعه على أنه عتاد غير صالح «تذير الريبة»، فضلاً عن أن هذا البيع بحاجة إلى قرار من مجلس الوزراء، على أن تُحوّل أموال الصفقة إلى الخزينة العامة، وليس إلى «حساب مصرفي للبائع».

الملاف تضمّن بيع 1000 بندقية «كلاشينكوف» (AKMS) 39x7,62 مع أربعة مماشط بـ 50 دولاراً فقط للبندقية الواحدة، فيما يُقدّر سعرها في السوق، بحسب خبراء أسلحة، بنحو 500 دولار. كما بيعت 2400 بندقية Zastava (بندقية صربية تشبه بندقة «عوزي» الإسرائيلية) بـ 30 دولاراً للبندقية مع أربعة مماشط (سعر السوق نحو 800 دولار)، و700 بندقية Slavia Vz 58 (كلاشينكوف» تشيكي) بـ 30 دولاراً مع أربعة مماشط، و885 بندقية Stin عيار 9 ملم بـ 20 دولاراً للواحدة مع أربعة مماشط، و1044 بندقية Berretta بسعر 20 دولاراً للواحدة مع أربعة مماشط.

... وشركة اميركية

العقد الثاني المُوقّع في 31 أيار 2021، بلغت قيمته نحو مليونين و600 ألف دولار (2,599,310)، وهو موقّع بين القوات المسلحة ممثّلة بقائد الجيش العماد جوزف عون وشركة «رايلي» (Riley Defense Inc) ومقرها ولاية نورث كارولاينا الأميركية ممثّلة برئيسها رمزي خير الدين. وقد وقّعه عن «الجنرال عون» نائب رئيس الأركان للتجهيز العميد الركن الطيار زياد هيكل في 31 أيار 2021.

ملحق العقد يتضمن بنداً ينص على إرسال البنادق نصف الأتوماتيكية كاسلحة كاملة (قديمة جداً)، وعلى تفكيك الأسلحة الأوتوماتيكية وتوضيبها كجزئيات.

بحسب خبراء أسلحة، تتضمن الصفقة أسعاراً متدنية بشكل لافت، إذ بيعت 7000 بندقية M16 (بعد تفكيكها) بـ 100 دولار للواحدة مع أربعة مماشط، علماً أن سعر الواحدة منها يساوي نحو 1000 دولار و13861 بندقية Zastava مع أربعة مماشط لكل منها بـ 30 دولاراً (سعر السوق نحو 800 دولار)، و2300 «كلاشينكوف» هنغاري (مع أربعة مماشط لكل منها) بـ 70 دولاراً (سعر السوق 600 دولار)، و200 «كلاشينكوف» روماني بـ 50 دولاراً (سعر السوق 500 دولار)، و300 «كلاشينكوف» بولندي مع أربعة مماشط بـ 150 دولاراً (سعر السوق نحو 700 دولار)، و1500 بندقية فال مع أربعة مماشط بـ 170 دولاراً (سعر السوق نحو 900 دولار)، و1000 بندقية Sig (سويسرية) مع أربعة مماشط بـ 70 دولاراً (سعر السوق 700 دولار).

وينص العقد على أن يدفع «الشاري» 10٪ من قيمة العقد مقدّماً خلال عشرة أيام من تاريخ توقيعه، فيما تُدفع الـ 90٪ المتبقية بعد حصول «البائع» على رخصة التصدير «على نفقته»، وإصدار بوليصة الشحن وأذونات التصدير اللازمة ونقل البضائع في مستوعبات بواسطة آليات عسكرية إلى مرفأ بيروت أو إلى مطار بيروت في طريقها إلى الولايات المتحدة، على أربع أو خمس دفعات. كما أن على «البائع» أن يتولى على نفقته، كل الإجراءات الجمركية لتخليص البضائع من أجل التصدير والتسليم في المطار أو المرفأ.

(جداول اسعار الاسلحة والجزئيات على الموقع الالكتروني)

Zastava Spare Parts

Item denomination	Condition	Location	Quantity	Unit price USD	Code	Total USD Value
ممشط لبندقية زاستافا ٧,٦٢	Parts Kit	Beirut Airport/ seaport	396	1.00	0257AE0226105	396.00
ممشط	Parts Kit		32337	1.00	0257AE0056002	32,337.00
ممشط دائري زاستافا	Parts Kit		253	5.00	0331AE0005142	1,265.00
حاجب لهب طويلة لبندقية زاستافا عيار 7,62	Parts Kit		710	0.25	0257AE0226094	177.50
حاجب لهب لبندقية زاستافا عيار 7,62	Parts Kit		458	0.25	0257AE0226085	114.50
Total					Up to	34,290.00
Grand Total					$	341,215.76

No.	Item denomination	Condition	Location	Quantity	Unit Price USD	Demil & Packaging Price USD	Total USD Value
1	M16 A1 w/4 magazines	Parts Kit	Beirut Airport	7,000	100	10	770,000
2	Circle 10 Bulgarian AKMS 7.62x39 mm.w/4 magazines	Parts Kit	Beirut Airport	50	130	10	7,000
3	Circle 11 Polish AKMS 7.62x39 mm. w/4 magazines	Parts Kit	Beirut Airport	300	150	10	48000
4	AKMS Hungarian 7.62x39 mm. w/ 4 magazines	Parts Kit	Beirut Airport	2300	70	10	184000
5	AKMS Romanian 7.62x39 mm. w/ 4 magazines	Parts Kit	Beirut Airport	2000	50	10	120000
6	Zastava w/4 magazines	Parts Kit	Beirut Airport	13,861	30	10	554440
7	FAL w/4 magazines	Parts Kit	Beirut Airport	1,500	170	10	270000

المشهد السياسي

بري حاول مجدداً إقناع التيار الوطني بعقد جلسة تشريعية
أمل وحزب الله أبلغا فرنجية استمرار دعمه

لا تزال البلاد غارقة في التجاذب السياسي وسط استمرار جمعية المصارف في معاقبة المواطنين بالإقفال في سياق ابتزاز القضاء والمودعين لوقف أي خطوة قضائية يقدم عليه أصحاب الودائع، فيما تبقى العيون شاخصة على الشارع، وسط الأجهزة الأمنية لترصّد أي أمر من شأنه أن يقود إلى انفجار كبير ولفت السلطات الرسمية إليه، وهو ما لم تقم به هذه الأجهزة عشية 17 تشرين الأول 2019. فقد سمع الرئيس السابق ميشال عون، يومها، من كل قادة الأجهزة الأمنية الجواب نفسه عن عدم ملاحظة أي مؤشرات مسبقة على التحركات التي حصلت وعلى وجود منظمين لها.

ومع استمرار الانشغال الشعبي بالوضع المعيشي، واصلت القوى السياسية مشاوراتها حول الاستحقاقات الدستورية الداهمة، خصوصاً ملف انتخاب رئيس

> لا توقعات من اجتماع هيئة مكتب المجلس اليوم في شأن تشريع الضرورة

للجمهورية، فيما سيكون مجلس النواب اليوم أمام الاجتماع الثاني لهيئة مكتب المجلس لتحديد جدول أعمال جلسة تشريعية يبدو أنها لا تزال مرفوضة من غالبية نيابية تمنع النصاب، وغالبية مسيحية تسقط عنها «الميثاقية».

وقالت مصادر مطلعة إن الرئيس نبيه بري ناقش الأسبوع الماضي مع عضو هيئة المكتب النائب الآن عون موقف التيار الوطني المقاطع، وسأله عما إذا كان الأمر يرتبط بجدول الأعمال أو ببند من دون سواه، خصوصاً أن هناك من يريد انعقاد الجلسة لتمرير قانون التمديد لموظفي الفئة الأولى ما يؤمن إبقاء اللواء عباس إبراهيم في منصبه كمدير عام للأمن العام حتى عام 2025. إلا أن عون أبلغ بري رفض التيار المشاركة لكونه لا يرى أن هناك بنوداً استثنائية تحتاج إلى عقد جلسة ضمن إطار «تشريع الضرورة»، ولأن التيار يعتقد أن الأولوية هي لانتخاب رئيس جديد

(هيثم الموسوي)

للجمهورية، وهو أمر محل إجماع مسيحي.

ومع أن بري أثار مع عون مسألة الحوار الذي بدأ ثم انقطع مع باسيل حول الملف الرئاسي، لم يطرأ تطور على موقف التيار، فيما تعززت جبهة المقاطعين، مع تردد معلومات عن قرار عدد من النواب المستقلين المقاطعة في ظل الأحوال الراهنة، ما يقود مجدداً إلى البحث في الملف الرئاسي.

وفي هذا الإطار، برزت ثلاثة تطورات: الأول، تخلي البطريرك الماروني عن فكرة جمع القوى السياسية المسيحية البارزة أو جمع النواب المسيحيين في بكركي للتشاور ومحاولة التوصل إلى سلة مرشحين، والاستعاضة عنه بإيفاد مطارنة للاجتماع مع هذه القوى والوقوف على رأيها قبل أن يصدر عن بكركي موقف حاسم من السجال القائم.

الثاني، انعقاد جلسات مطولة ومغلقة بين الرئيس بري ورئيس تيار المردة سليمان فرنجية، تبعه اجتماع بين فرنجية والمعاون السياسي للأمين العام لحزب الله الحاج حسين الخليل. وسمع فرنجية تأكيداً من ثنائي حزب الله وأمل على دعم ترشيحه، مع نقاش حول مواقف الكتل الأخرى، من دون الاتفاق على موعد لإعلان فرنجية ترشيحه رسمياً، على أن يتم العمل على تعزيز المساعي الهادفة إلى خرق جدار التحفظ المسيحي على فرنجية.

الثالث، تناقل قوى وشخصيات سياسية معلومات متضاربة حول تفاصيل لقاء باريس الأخير، مع التركيز على استمرار الدعم السعودي والقطري والمصري والأميركي لترشيح قائد الجيش العماد جوزيف عون، وامتناع فرنسا عن إطلاق موقف حاسم باعتبارها لا تزال تدير المفاوضات مع حزب الله والتيار الوطني والأفرقاء المعارضين لقائد الجيش.

وفي هذا السياق، كان لافتاً الموقف الذي أطلقه النائب جبران باسيل من ترشيح عون، أول من أمس، بقوله («ما حدا بهدّدنا بالفوضى أو بعقوبات أو بالفراغ وبالحكومة وبمجلس النواب. رئيس جمهورية على ظهر الفوضى (في إشارة إلى قائد الجيش) متل رئيس على ظهر الدبابة الإسرائيلية».

(الأخبار)

وفد نيابي عند الأسد

واصل لبنان الرسمي خطوات التضامن مع سوريا بعد الزلزال المدمر الذي ضرب شمال سوريا. وفيما استمر إرسال قوافل المساعدات إلى المدن والبلدات المدمرة، زار دمشق أمس وفد نيابي برئاسة النائب علي حسن خليل وعضوية نواب يمثلون حزب الطاشناق والتيار الوطني الحر وحزب الله ومستقلين مثل النائب جهاد الصمد.

وأكد الرئيس السوري بشار الأسد أمام الوفد أن «سوريا تقدر ما أظهره لبنان على المستوى الرسمي والشعبي من استجابة إنسانية ودعم لجهود الحكومة السورية في إغاثة المتضررين من الزلزال من خلال تقديم المساعدات الطارئة واستقبال المساعدات الواردة إلى سوريا من جهات متعددة عبر المطار والموانئ اللبنانية». واعتبر أن «العلاقة بين لبنان وسوريا هي بالدرجة الأولى علاقة أخوة بين شعبي البلدين، وهذا هو الأساس الذي من المفترض أن تنطلق منه السياسات الرسمية لخدمة المصالح المشتركة للشعبين والعمل من أجل مواجهة التحديات التي يواجهانها».

وأشار أعضاء الوفد من جانبهم إلى أنهم توجهوا إلى سوريا «للتعبير عن عمق تضامن اللبنانيين مع الشعب السوري ووقوفهم إلى جانبه والتأكيد على ضرورة تفعيل العلاقات الثنائية والارتقاء بها في كل المجالات إلى المستوى الذي يلبي مصلحة الشعب الواحد في البلدين الشقيقين».

تقرير

يبدو ان ملك الاردن قرّر ان يخضع. قرار لم تملِه ظروف استثنائية عندما يتعلّق الامر بسيادة الدولة، بل املاه موظفون صغار في اجهزة الاستخبارات الاميركية فشلوا في إخضاع إنكلترا وإسبانيا ونيوزيلندا والمانيا وبعض دول الخليج ايضاً، لإجبارهم على إقصاء «هواوي» عن شبكات الـ 5G هناك. إلا انهم يأملون ان ينجحوا في الاردن. فالديوان الملكي في الاردن وجهاز الاستخبارات العامة هناك، يمارسون الترهيب على الشركات المشغّلة للقطاع، إلى حدّ انهم اجبروهم على إفشاء اسعار «هواوي» مقابل وعود بإعفاءات وتردّدات مجانية. إذا بدا الامر في الاردن، فإنه سينتشر في لبنان ايضاً ودول اخرى

ملك الأردن يخضع
إقصاء «هواوي» بأيّ كلفة

عمّان ـ الأخبار

يخاطر الأردن بفتح معركة مع الصين قائمة على إقصاء «هواوي» عن تلزيمات تركيب شبكة اتصالات الجيل الخامس (5G). مخاطرة غير محسوبة يتوقع أن تظهر إلى العلن خلال ساعات أو بضعة أيام، بمباركة ملكيّة تقف خلفها تعليمات أميركية. فالهيئة المنظمة للاتصالات يُفترض أن تأخذ قراراً بشأن تقديم عروض تركيب شبكة الـ 5G واستبدالها تدريجاً بالشبكة القائمة حالياً. وهو قرار يأتي بعد إقصاء منهجي لشركة «هواوي» بناء على التعليمات نفسها التي أفضت إلى كشف أسعار الشركة الصينية أمام منافسيها «إريكسون» و«نوكيا سيمنز» و«سيسكو» و«راكوتن». لكن الأمر لا يتعلق بمخاطرة فقدان كسب ودّ الصين فحسب، لأن الأردن ذا الاقتصاد المأزوم الذي يعيش على التسوّل منذ سنوات طويلة، سيضطرّ إلى أن يدفع ثمناً باهظاً بالعملة الأجنبية من أجل تحقيق رغبات أميركية لم تتحوّل إلى واقع في الدول الحليفة والصديقة للولايات المتحدة. وهذا الثمن سيُدفع على شكل أسعار أعلى للمستهلك، وكلفة استثمار أكبر لإحلال المنافسين بدلاً من الشركة الصينية، وإعفاءات متقدّم للشركات المشغّلة لتعويضها عمّا سيصيبها بسبب هذا الإقصاء، كل ذلك ستتحمله الخزينة الأردنية ديناً إضافياً على شعب مثقل بدين يتجاوز 45 مليار دولار، 90% منه بالعملة الأجنبية وخدمة دين تفوق 3 مليارات دولار سنوياً، فضلاً عن بطالة للشباب الأردني تفوق 50%، وعجز في الموازنة العامة يبلغ 6,6% من الناتج المحلي الإجمالي. والأردن يستعمل في هذه المعركة كنقطة انطلاق أميركية، وليس كهدف بحدّ ذاته، أي من هناك ستبدأ عملية إقصاء «هواوي» في لبنان حيث شاركت في تمديد شبكة الفايبر أوبتيك وفي تجهيز شبكات الاتصالات الخلوية، وفي دول أخرى أيضاً.

معركة الإقصاء هذه بدأت في الصيف الماضي حين أطلقت هيئة تنظيم قطاع الاتصالات مشروع تحويل شبكة الاتصالات الخلوية إلى الجيل الخامس. في البدء، وقّعت الهيئة اتفاقيات تمهيدية مع شركتين مشغّلتين للقطاع من أصل ثلاث، وهما: «أورانج»، و«أمنية». إنما المشغّل الثالث، أي «زين» الكويتية، أبى التوقيع قبل أن يستكشف حقيقة الضغوط لإقصاء موزده الأساسي «هواوي». يومها نُقل عن الرئيس التنفيذي لمجموعة «زين» بدر الخرافي، رفضه القاطع لوقف التعامل مع «هواوي» مبرراً ذلك بأن أسعار الشركة الصينية منافسة وأنها تملك تقنية أحدث، إذ إن التعامل مع شركات أخرى سيكبّده خسائر. الخرافي أبلغ سائليه أن «هواوي» شريكة أساسية معه في كل سوق الشرق الأوسط وأنه ليس مستعداً لخسارتها. ما قصده الخرافي هو أن الضغوط لإقصاء «هواوي» حصلت هي نفسها في دول خليجية صديقة للولايات المتحدة ولديها علاقات تطبيع مع العدو الصهيوني، لكنها لم تخضع كما هي حال الأردن. رغم ذلك، وقّع الخرافي لاحقاً الاتفاقية مع وعود بالمنّ والسلوى. تضمّنت هذه الوعود أن ينال مشغّلو الاتصالات الثلاثة في الأردن إعفاءات من الرسوم والضرائب، بالإضافة إلى تخصيصهم بتردّدات إضافية مجانية لفترة من الزمن تدرّ عليهم الكثير من الأرباح بدلاً من أن تصبّ في خزينة الدولة.

هكذا، أطلق المشغّلون الثلاثة سلسلة مفاوضات مع موزّدي تقنيات الـ 5G. في البداية لم يستثنوا «هواوي»، وإنما جرى تركيز مفاوضاتهم بشكل جدّي مع «إريكسون»، أي مع الشركة التي تستعملها أميركا لقطع الطريق أمام «هواوي». و«إريكسون» لديها تاريخ «وسخ» في الفساد الموجّه سياسياً. ففي السويد، بلد المنشأ لهذه الشركة، أطلقت وكالة مكافحة الفساد السويدية تحقيقاً في وثائق تثبت وجود مدفوعات مشبوهة متّصلة بعمل «إريكسون» في السوق العراقية بين عامَي 2011 و2019. إذ تبيّن أن الشركة أنفقت على شكل رشى لشركات متعاقدة، ومنافع شخصية لبعض العاملين، إضافة إلى تعاملات مع «داعش»، في سبيل قطع الطريق أمام تكنولوجيا «هواوي» المتطوّرة في تقنية الـ 5G مقابل ضعف التكنولوجيا الغربية التي تقودها «إريكسون». في الواقع، «إريكسون» لديها حصّة سوقية عالمية بنسبة 15% في مقابل «هواوي» التي تملك 30%.

لكن لم يُكتشَف بذلك. فبحسب المعلومات التي حصلت عليها «الأخبار»، جرى تواصل بين مسؤولين في الاستخبارات العامة الأردنية ومسؤولي الشركات المشغّلة لقطاع الاتصالات الخلوية في الأردن، وأجبروا على التواطؤ ضدّ «هواوي» من خلال إفشاء أسعارها لمنافسيها من الشركات الغربية، بهدف إسباغ شرعية على عملية الإقصاء بأنها تمّت وفق قواعد شفافة. وإفشاء الأسعار ليس مسألة بسيطة في العالم التجاري. وهذا الأمر لن يكون سهلاً، إذ سُئل المسؤولون في الأردن عن هذا الأمر من قبل مسؤولين صينيين. عندها سيتوجّب عليهم تبرير كل هذه الفروقات في الأسعار التي حصلت في دول أخرى، مقارنة مع أسعار «هواوي» في الأردن، ولا سيما عندما يكون الأمر متعلقاً بتقنية متطورة وحديثة تملكها «هواوي» حصراً على مستوى العالم.

باستثناء شركة «أمنية»، لم يعلن المشغلان الآخران «زين» و«أورانج» استبعاد «هواوي» من لائحة الموزّدين. «أمنية» هي الوحيدة التي أصبحت علاقتها مع «إريكسون» علنية، إذ قالت الأخيرة في بيان نشر على موقعها الإلكتروني إن «أمنية» اختارتها لتقديم أعمال المرحلة الأولى من شبكة الجيل الخامس في الأردن، علماً بأن «هواوي» من الموردين الأساسيين لكل من الشركات الثلاث.

> الاستخبارات العامة الأردنية تجبر مشغّلي قطاع الخلوي على إفشاء أسعار «هواوي»

المشكلة في هذا الخيار الذي يُؤخذ الأردن صوبه أنه مكلف جداً وغير عملي. ففي الوقت الذي بدأت فيه الإدارة الأميركية بمحاربة «هواوي»، ولا سيما في مجال شبكة الجيل الخامس (5G)، لم يسجّل خرق فعلي ضدّ التقنية الصينية حول العالم. ففي إنكلترا اتخذ قرار ضدّ هواوي أيام رئيس الحكومة بوريس جونسون، لكن الحكومة الجديدة تراجعت عنه وألغته، ولا سيما بعدما لوّحت الصين باتخاذ إجراءات دفاعية في المجال التجاري، إذ قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية هوا تشونينغ: «هناك ثمن يجب تسديده». وفي عدد من دول الخليج جرت محاولات كثيرة لطرد «هواوي» إلا أنها كلها باءت بالفشل. في نيوزيلندا أيضاً، تكرّرت المحاولة، وفي إسبانيا، وفي العديد من الدول الأوروبية. لكن الإجابات التي خرجت من هذه الدول ومعظمها منخرط في «الناتو» تفيد بأن ما يروّجه الأميركيون عن وجود باب خلفي تنفذ منه الاستخبارات الصينية لتتنصّت على الاتصالات لا دليل عليه، لا بل بالعكس هناك أدلّة على «هواوي» عرضت بيع الحلول التقنية وأن يكون التركيب على يد الشركات المحلية من دون أي وجود فعلي لها، لا بل عرضت بيع براءات الجيل الخامس.

الأغرب من ذلك كلّه، أن الشركات التي تزعم أنها قادرة على منافسة التقنية الصينية في مجال «الجيل الخامس» أو الـ 5G، تلجأ في كثير من الأحيان إلى تقنيات «هواوي»، إذ إن هذه الأخيرة تملك العدد الأكبر من براءات الاختراع على مستوى العالم في مجال الاتصالات، وتحديداً في مجال تقنية الـ 5G. «إريكسون»، و«نوكيا سيمنز» وسواهما من الشركات، يحصلون على إذونات من «هواوي» لاستعمال تقنياتها، وهذا بالتحديد ما سيحصل عندما يبدأ تركيب الشبكة الأردنية. لذا، إن المزاعم الأميركية بوجود باب خلفي يتيح الخرق الأمني، لن تتبخّر إذا أقصيت «هواوي» واستُعملت تقنياتها من الباطن عبر الشركات الغربية. أما إذا استُعملت التعليمات الأميركية بالكامل، أي من دون أن يتاح للشركات الغربية استعمال التقنيات الصينية، فإن الشبكة التي سيتم تركيبها في الأردن ستكون عبارة عن تقنية غير مستقرّة خاضعة للتجريب.

والقصّة لا تقف عند هذا الحد. فبإمكان الأردن ألّا يستبعد «هواوي»، وإنما يقلّص حصّتها السوقية كنوع من التسوية، وهو أمر قد توافق عليه الشركة حتى لا تكون الشرارة في الحرب التجارية والتكنولوجية بين أميركا والصين قد اندلعت على الملعب الأردني، ومنها ستنتشر نحو لبنان وبلدان أخرى. فالأردن اليوم في وضع اقتصادي صعب ويحتاج إلى كل المساعدات، سواء تلك التي تأتي من الغرب أو من الشرق. التبادل التجاري مع الشرق ارخص ولا سيما بالنسبة إلى الحصول على الأجهزة والأدوات الصناعية، بينما الغرب لا يقدّم للأردن سوى مساعدات عبر صندوق النقد الدولي تغرقه في المزيد من الديون. بلغت قيمة الديون بالعملة الأجنبية في الأردن 41 مليار دولار، أي 90% من مجمل ديون الأردن، فضلاً عن خدمة دين بالعملة الأجنبية تبلغ 3,1 مليار دولار سنوياً. وهذا يعني أن التعويضات والإعفاءات التي ستُدفع للشركات المشغّلة من أجل مساعدة الولايات المتحدة الأميركية على تحقيق أحلامها العالمية على ملعب الأردن، ستموّل من الخزينة الأردنية ومديونيّتها المرتفعة على حساب خسارة كبيرة سيتكبّدها المجتمع الأردني من خلال زيادة الأسعار على المستهلك، ارتفاع كلفة الاستثمار، وتدنّي المردود أيضاً.

100,000
هو عدد براءات الاختراع التي تملكها «هواوي» في صناعة الاتصالات العالمية والابتكارات التكنولوجية، وبالنسبة إلى براءات الاختراع الخاصة بتكنولوجيا الجيل الخامس من الاتصالات اللاسلكية (5G)، تستحوذ الصين على 41,3% من كل براءات الاختراع حول العالم

95%
هي حصّة «هواوي» في حلول الاتصالات اللاسلكية في شركة «زين» في الأردن مقابل 10% لشركة «أورانج» و60% لشركة «أمنية»، أما حصّة الشركة الصينية في مجال العمود الفقري للشبكة «Core» فهي تصل إلى 100% مع شركة «أمنية»

(أ ف ب)

تقرير

ألمانيا توبخ سفيرها في بيروت: نحن لا أنت من يحدد مصالحنا

بعدما حصل السفير الألماني في بيروت أندرياس كيندل على «تنويه» من رئيس الحكومة نجيب ميقاتي رداً على «توبيخ» وزير الخارجية عبدالله بو حبيب له، عاد السفير ليوسع أنشطته السياسية تحت غطاء السؤال عن أحوال لبنان ومؤسساته. وهو بات معروفاً في الأوساط الدبلوماسية بتصرفاته الفوقية حتى مع نظرائه من السفراء الأوروبيين الذين يكررون في جلسات خاصة أن ما يقوله لا يعبر عن سياسات الاتحاد الأوروبي.

ويبدو أن «المرض اللبناني» بالتفرد بالقرارات أصاب كيندل، ووصل به الأمر حد وضع سياسات لبلاده واتخاذ إجراءات من دون الالتزام بتعليمات حكومته. وعلمت «الأخبار» أن وزارة الخارجية الألمانية، هذه المرة، هي من وبّخت السفير وأبلغته بأنه لا يحق له عدم تنفيذ قراراتها.

وفي المعلومات أن إحدى المؤسسات في لبنان كانت قد تقدمت بطلب تمويل ألماني لأحد المشاريع وحصلت على الموافقات المطلوبة، إلا أن السفير رفض تمرير المشروع لأسباب لم يكشف عنها، ما دفع الجهة الطالبة إلى إثارة الأمر مع وزارة الخارجية في برلين. وقد بادرت الأخيرة بإرسال كتاب إلى السفير تبلغه فيه أن عليه التقيّد بالتعليمات والتوقيع على المشروع ومباشرة التنفيذ، وأن وزارة الخارجية، لا السفارة، هي من يحدد المصالح السياسية لألمانيا في لبنان. وقد رضخ السفير أخيراً وتراجع عن «تمرده» ووافق على السير بالمشروع والاعتذار من أصحابه.

يشار إلى أن السفارة الألمانية في بيروت، طلبت تعزيز الإجراءات الأمنية بحجة «تعرض سفيرها والعاملين فيها» إلى «انتقادات ذات طابع تحريضي» على ما نقل مسؤول أمني لبناني، الذي أشار إلى أن الجانب الألماني يدرس تعزيز أمن السفارة ذاتياً، وليس عبر السلطات اللبنانية.

قضية

المدارس الخاصّة

حلول على القطعة... على حساب الأهل؟

لم يحل إعلان نقيب المعلمين نعمه محفوض عن اتفاق أولي بين الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية والأمانة العامة للمدارس الإنجيلية ونقابة المعلمين في المدارس الخاصة، يتعلّق بإعطاء بعض التقديمات للمعلمين، دون إعلان بعض المدارس الخاصة ولا سيما في زحلة والشمال الإضراب اليوم. فيما ترتفع الانتقادات الموجّهة إلى الاتفاق، بين من يرى فيه التفافاً على وزارة التربية، أو يطلب الترئيث في إعلان بنوده إلى أن «ينضج» تماماً

فاتن الحاج

لم يفصح ممثلو المدارس الخاصة عن طرح «خطير» للمنظمات الدولية يجري تداوله أخيراً، وهو استيعاب المدارس الخاصة لطلاب المدارس الرسمية التي تقع في نطاقها الجغرافي مجاناً، وسط استمرار إضراب المعلمين الرسميين، إذ اكتفى الأمين العام للمدارس الإنجيلية، نبيل القسطا، بالقول إنه «ليس هناك حلّ ناضج في هذا الموضوع، لكنّ المدارس الخاصة جاهزة لأي مساعدة إذا سُمح لها بذلك وهي تدعو لبحث المسألة بشكل جدي، فالنية الحسنة موجودة، والأمر يتطلب خطة متكاملة لاستقبال 300 ألف تلميذ، إذ يجب أن تكون هناك معالجات سريعة لـ18 ألف طالب من أصل 40 ألفاً يدرسون الثانوية العامة بكلّ فروعها، ومنهم ذوو الاحتياجات الخاصة». من جهته، أكد الأمين العام للمدارس الكاثوليكية، يوسف نصر، حق طلاب المدارس في استكمال عامهم الدراسي و«نطالب المسؤولين بتأمين هذا الحق وأهمية إجراء الامتحانات الرسمية في مواعيدها، إذ ليست هناك شهادة رسمية من دون مدرسة رسمية».

التفاف على الوزارة

وكان اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور في المدارس الخاصة أخذ على «الاتفاق» بين الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية والأمانة العامة للمدارس الإنجيلية ونقابة المعلمين في المدارس الخاصة، حول إعطاء بعض التقديمات للمعلمين للاستمرار في التعليم، التفافه على وزارة التربية، باعتبار أن «أي زيادة سواء كانت بالعملة اللبنانية أو بالدولار الأميركي مشروطة بأن تقدّم المدارس تدقيقاً قانونياً حقيقياً واضحاً للموازنات مرفقاً بقطع حساب وتقرير مالي، يفضل الحاجة إلى هذه الأموال وفق تعميم وزير التربية 2023/33». وبالتالي، فإن ما يحصل في حضور اتحادات لجان أهل معلّمية، كما سماها الاتحاد، «هو تشريع فاضح ومفتوح لكلّ التجاوزات وتعدٍّ على صلاحيات ودور لجان الأهل القانونية». وقالت رئيسة الاتحاد لمى الطويل: «سنطلب من الأهل عدم الدفع في حال عدم

> **هل تستوعب المدارس الخاصة طلاب المدارس الرسمية مجاناً؟**

حصول التدقيق، إذ لا نريد أن ندفع إلا الحق، وما يمسكونا بالإيد اللي بتوجعنا»، مشيرة إلى أن اتحاد المؤسسات تهرّب من الدعوات التي وجهتها وزارة التربية لاجتماع هيئة الطوارئ التي تضمّ ممثلين عن كل مكوّنات العائلة التربوية.

الاتفاق لم يُنجز بعد

إلا أن الاتفاق نفسه لم يصل إلى خواتيمه النهائية، أو هذا ما قاله نصر لـ«الأخبار»، إذ لا يزال هناك بعض «الرتوش» على الأرقام المتعلقة ببدل النقل (200 ألف ليرة + 12 سنتاً للكيلومتر الواحد) والمساعدة الاجتماعية بالدولار (150 دولاراً كحد أدنى)، موضحاً أن نقيب المعلمين نعمه محفوض استعجل نشر مضمون الاتفاق قبل أن تنال الصيغة المنشورة موافقة كلّ الأفرقاء المشاركين في اللقاء، من اتحادات لجان أهل وغيرها، وخصوصاً أن الاقتراح أُرسل إليهم في وقت متأخر، ليُفاجَؤوا بنشره صباح اليوم التالي. هل يعني ذلك أن الاتفاق نُسف؟ أجاب نصر أن «هناك مسؤولية مشتركة لاستكمال الحوار وتكريس الاتفاق بين كلّ الأطراف، حفاظاً على العام الدراسي، فالبنود المنشورة طُرحت فعلاً في اللقاء وتتطلب بلورتها وهي: استكمال العام الدراسي في أجواء هادئة، اعتماد بدل النقل القانوني عن كلّ يوم حضور فعلي للمعلمين، مضافاً إليه بالعملة الصعبة ما يغطي الكلفة الحقيقية للوصول إلى المدرسة (12 سنتاً للكيلومتر)، إعطاء مساعدة اجتماعية لا تقل عن 150 دولاراً من خلال إيجاد مصادر تمويل داخلية وخارجية، ودعوة المؤسسات التي بادرت سابقاً إلى إعطاء مساعدات بالدولار إلى رفع سقوف مساعدتها بما يتناسب مع إمكانات المدرسة والأهل».

وعن صياغة اتفاق خارج هيئة الطوارئ في وزارة التربية، أكد نصر أن «الوزارة هي مرجع لنا، لكنّ هذه البنود لا تعني سوى المؤسسات الموجودة في الاتفاق، ونحن نمثل ما نمثل لا أكثر ولا أقل، وأبوابنا مفتوحة لسماع كل الانتقادات، فليس الوقت مؤاتياً للخلافات».

اعتراض بالشكل!

من جهته، نفى القسطا، أن تكون المشكلة في بنود الاتفاق نفسها، بل في طريقة توزيعها، وعلى العكس ربما تكون المرة الأولى، كما قال، التي يحدث فيها تناغم بين المؤسسات ونقابة المعلمين، وقد أخذنا كمؤسسات دور النقابي في الحوار، والأمور ستسلك طريق الحل في الأيام القليلة المقبلة.

رئيس نقابة المعلمين، نعمه محفوض، أوضح أنه لم ينشر الاتفاق قبل التوافق مع الأمين العام للمدارس الكاثوليكية على الصيغة النهائية للبيان، والتمني عليه توزيعه على المؤسسات، على أن يوزّعه النقيب على المعلمين. لكن محفوض لا يعرف ماذا حصل بالضبط، مشيراً إلى أن بيان نصر ليس تراجعاً عن مضمون الاتفاق بقدر ما هو اعتراض بالشكل، وقد وعد بالتصديق على الاتفاق قريباً. وراى محفوض أن عدم تطبيق مقوّمات الحد الأدنى كما سماها، يعني أن المدارس تتساقط الواحدة تلو الأخرى، ومعلمون في كبريات المدارس في زحلة لن يدخلوا الصفوف غداً (اليوم)، ومدارس في الشمال ستضرب، وإذا لم يمرّ الاتفاق سنكون أمام انهيار آخر قطاع من قطاعات البلد.

لكن هل تضمنون تنفيذ المدارس للاتفاق حتى لو أقرّ؟ وهل سترتب المساعدة زيادة على الأقساط؟

أشار محفوض إلى أن إدارات المؤسسات قالت إنها لن تفرض زيادة إضافية على الأقساط موضحاً «لقد أبرمنا اتفاقاً عاماً وعلى المعلمين في كلّ مدرسة أن يتكتلوا ويتعاضدوا ويفاوضوا إداراتهم لانتزاع المكاسب». إلا أن أستاذاً في إحدى مدارس عكار استبعد أن يحصل تطبيق للاتفاق في النصف الثاني من العام الدراسي، إذ «لا تستطيع المدارس أن تفرض زيادات في هذا الوقت من السنة، فيما التقديمات والمساعدات الاجتماعية للمعلمين تتفاوت بين مدرسة وأخرى تبعاً لقدرة المعلمين على التفاوض»، كما قال: «في مدرستنا حصلنا على ثلاثة رواتب، وفي مدرسة أخرى، نال المعلمون راتباً ونصف راتب و100 دولار أميركي».

اتحاد لجان الأهل: لا زيادة على الأقساط من دون تدقيق قانوني (صروات بو حيدر)

الجامعة اللبنانية
تعليم حضوري يترنّح بلا طلاب

فاتن الحاج

ليس هناك إحصاء دقيق حول نسبة حضور الطلاب للمقرّرات الجامعية، لكن من يقف على مداخل مجمّعات الجامعة اللبنانية وكلياتها لا بد أن يلمس التراجع الملحوظ في حركة الدخول والخروج. ثمّة طلاب كثيرون يعزفون عن الحضور، لأنهم ببساطة عاجزون عن الوصول، و«نسبة الالتزام قد لا تتجاوز الـ30% أو أنها تلامس الـ50% في أحسن حالاتها»، بحسب تقديرات الأساتذة، وهي تتفاوت بين كلية وأخرى تبعاً لطبيعة الكلية، وما إن كان نظام التدريس مفتوحاً أو مغلقاً يفرض الحضور الإلزامي.

لا عدالة في التعليم

وبينما يتحدث الطلاب عن ضرب لمبدأ عدالة التعليم، ناتج عن عدم القدرة على تحمّل كلفة نقل تراوح بين مليون و3 ملايين في الأسبوع الواحد، وبتقاضى بدلاً لا يتجاوز 300 ألف ليرة، فيما يكون قد صرف صفيحة بنزين بمليون و500 ألف ليرة.

لكن حتى الآن، لا يزال معظم المديرين متمسكين بنظام التعليم الحضوري «الأفضل والأكثر إنتاجية»، وفق تعبيرهم، إضافة إلى أن أيّ تعديل على السيناريو الحالي للتعليم يحتاج إلى مراقبة الوضع الجامعي العام، «فالجامعة اللبنانية لا يمكن أن تتخذ مثل هذا القرار وحدها بمعزل عن باقي الجامعات اللبنانية وخصوصاً أننا لسنا في حال تعبئة عامة كما كان الوضع في كورونا»، على ما قال مدير الفرع الأول لكلية الإعلام رامي نجم.

«التعليم عن بعد دمار شامل»، هذا ما قاله مدير كلية العلوم، الفرع الأول في باسر مهنا. مشيراً إلى أنه «ليس هناك فارق كبير في نسبة حضور الطلاب، مقارنة بالسنوات السابقة، كليتنا مفتوحة ولا تفرض إلزامية الحضور، وبإمكان الطلاب القادرين على الوصول، أن يسجلوا لزملائهم المحاضرات».

في كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الفرع الأول، انخفض عدد الطلاب المشاركين في المحاضرات إلى 10%، بحسب مديرة الفرع سهى حمود، باستثناء قسم علم النفس الذي حافظ على حضور طلابه. وقالت إن «الطلاب غير قادرين على دفع كلفة النقل، وقد جرى تمديد التسجيل لسبب أساسي وهو العجز عن دفع الرسوم الجامعية، ومنهم من أمّنّا التطبيقية والمختبرات فقط». وأشار الموسى إلى أن الهدف من التعليم الحضوري لا يتجاوز «الشحادة من الجهات المانحة والتذرّع بمنافسة الجامعات الخاصة». برأيه «الغاية من التعليم الحضوري انتفت لكون الطلاب لم يستطيعوا الوصول، وحدث في بعض الصفوف أن يحضر الأستاذ من دون أن يحضر أيّ طالب».

لا يخفي مديرو كليات اعتذارات يتلقونها من أساتذة متعاقدين على وجه الخصوص، عن استكمال التعليم الحضوري أو بالحد الأدنى تذمّر من واقع بات ضاغطاً إلى حد لا يطاق، وخصوصاً أن الآلية التنفيذية لتحويل عقود المصالحة إلى عقود نظامية، تطبيقاً للقرار الأخير لمجلس الوزراء، والبدء بالقبض شهرياً ستستغرق وقتاً. فالمدير لا يجد ما يقوله مثلاً لأستاذ يأتي من جونيه إلى مجمع الحدث ليدرّس ساعتين ويتقاضى بدلاً لا يتجاوز 300 ألف ليرة، فيما يكون قد صرف صفيحة بنزين بمليون و500 ألف ليرة.

وبالنسبة إلى الحلول المقترحة لمشكلة النقل، فقد وضعت إدارة الجامعة، بحسب بدران، خطة لاعتماد باصات لمختلف الخطوط من مناطق الأطراف إلى كليات الجامعة في بيروت، ولمدة 9 أشهر، وبكلفة توازي مليونين و250 ألف دولار، إلا أن الجامعة لم تلقَ استجابة من الجهات المانحة ومن الدولة في هذا الخصوص.

مصادر في وزارة الأشغال والنقل أوضحت أن المشكلة تكمن في توقف عمل الباصات التي سعى الوزير علي حمية في تأمينها، بعدما اعترض السائقون المعتمدون من مصلحة سكك الحديد على الاستمرار في العمل براتب لا يتجاوز مليونين و400 ألف ليرة. وأشارت المصادر إلى أن أحد الخطوط الأربعة المعتمدة كان باتجاه مجمع الحدث، والطلاب كسائر المواطنين، كانوا سيستفيدون من التعرفة الرمزية التي تبلغ 20 ألف ليرة.

> بدران: عائق قانوني أمام التعليم عن بعد

يصرّ رئيس الجامعة، بسام بدران، على اعتماد التعليم الحضوري لوجود عائقين أساسيين، كما قال لـ«الأخبار». العائق الأول هو قانوني، «فليس هناك اليوم في المجلس النيابي قانون يغطي إعطاء شهادات للتعليم عن بعد كما كان هو الحال في أثناء كورونا، في حين أن الجامعة لا تستطيع أن تتخذ قراراً منفرداً بمعزل عن باقي الجامعات، والعائق الثاني هو عدم جودة التعليم عن بعد، فالطلاب أنفسهم الذين يشكون كلفة الانتقال لا يملكون أدنى مقوّمات التعليم في منازلهم، من جهاز كمبيوتر وإنترنت سريع، وتشير التجربة السابقة إلى أن الصف لم يكن يستقطب أكثر من 18 طالباً في أحسن الأحوال، وليُسأل جميع الأساتذة عن ذلك».

> **لم تموّل الجهات المانحة خطة نقل تكلّف مليونين و250 ألف دولار**

لهم المقررات في صيغة pdf لكونهم لا يقوون على دفع تكاليف تصويرها».

إدارة الأزمة

حتى اللحظة، ليس هناك أي سيناريو جديد لاستبدال توصية التعليم الحضوري بأيّ شكل آخر للتعليم، لكن من الأساتذة من يرى أنه ليست هناك إدارة سليمة للأزمة من الأساس. برأي الأستاذ في كلية العلوم علاء غبّاس، «الأمور متروكة للتساهيل وليست هناك خطة متكاملة لمقاربة الواقع، أو أننا لم نطلع على مثل هذه الخطة بالحد الأدنى». انتشال الجامعة من موتها البطيء يحتاج، كما قال، إلى قوة دفع قاهرة من الدولة ومن الأحزاب. ورأى أن «الحلول يجب أن تُصوّب باتجاه معالجة المشكلة الأكثر إلحاحاً أي توفير النقل للطلاب وفتح السكن»، لافتاً إلى أن «الجامعات الخاصة تواجه المشكلة نفسها وتمكنت من إيجاد حلول مختلفة لطلابها، بعيداً عن خيار الأونلاين الذي هو مقتل للتعليم، وهو مرفوض من أكثرية الأساتذة».

لم تلاحظ الأستاذة في معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الثاني، تبريز سيف، انخفاضاً في نسبة الحضور في صفوفها منذ بداية الفصل الأول، «فالطلاب كانوا مرتاحين للعودة لحجة الحصول على جودة أكبر للتعليم، ويجب أن يكون هناك بحث عن تدابير لإدارة الأزمة، تماماً كما فعلنا عندما كنّفنا أيام الدراسة، لا التفكير بالذهاب إلى التعليم عن بعد، حيث تغيب التقنيات، وتتضاعف مشاكل الإنترنت والكهرباء».

تعليم مدمج

لعميد كلية الهندسة، رفيق بونس، رأي خاص بما يتعلق بالتعاطي مع الأزمة المستجدّة، إذ يفترض، كما قال، بإدارة الجامعة أن «تتجاوب مع صيغة التعليم المدمج التي تقضي بمدّ الأساتذة بالمساعدات اللازمة واستمرار تأمين تشغيل الكليات والمجمّعات لضمان حضور الأساتذة بالدرجة الأولى، على أن حضور الطلاب مرهون بقدراتهم، فمن يستطيع أن يصل يتابع حضورياً، ومن لا يستطيع تُسجل له المحاضرة وتُرسل إليه أو يتابعها أونلاين، إذ إن الوضع لا يسمح بأن نعيش عبء التعليم الحضوري لمجرد أن المساعدات الدولية مرتبطة به، ولا يمكن أن نامل في ذلك، لأن الجامعات ليست على قائمة المساعدات الدولية المالية، إنما المساعدات العينية فقط، فالقطاع الجامعي في كل دول العالم يُترك ليواجه مشاكله بنفسه». يونس استبعد أن يكون عدد طلاب الجامعة قد تراجع، «والمشكلة هي في التأخر في دفع رسوم التسجيل، وبالتالي لا خوف على الإقبال على الجامعة، فالمهم أن نؤمّن صيانة المجمعات ونساعد الأساتذة ونعتمد التعليم المدمج الذي يوفر المقر للطالب الحاضر والغائب على السواء».

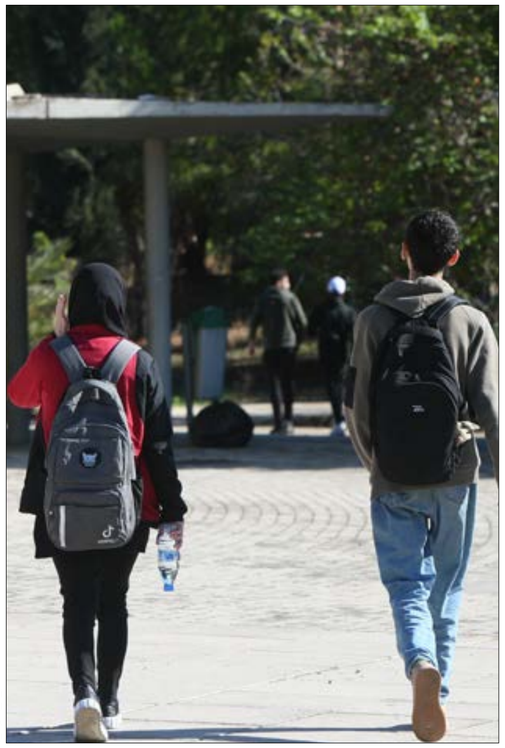

نسبة الالتزام بالحضور لا تتجاوز في أحسن حالاتها الـ50٪ (صروات بو حيدر)

نقابة المهندسين في طرابلس - دعوة الهيئة الانتخابية
عملاً بالمواد من 32-29 من قانون تنظيم مهنة الهندسة والمواد 5 (3 و6) – 9 (2 و3) من النظام الداخلي والمادتين 4 و7 من الصندوق التقاعدي، تدعى الهيئة العامة لعقد جلسة انتخابية لانتخاب:
- أربعة أعضاء لمجلس النقابة عن الهيئة العامة.
- انتخاب عضوين أصليين وعضو رديف للمجلس التأديبي.
- انتخاب عضو للجنة إدارة الصندوق التقاعدي من أعضاء المجلس السابقين.
- انتخاب 3 أعضاء للهيئة مراقبة الصندوق التقاعدي.
جلسة أولى: يوم الأحد في 19/03/2023 في دار النقابة.
جلسة ثانية: يوم الأحد في 26/03/2023 في دار النقابة – قاعة المؤتمرات – منطقة الضم والفرز طرابلس وبعقد النصاب قانونياً بمن حضر.
تقدم طلبات الترشيح لغاية نهاية دوام يوم الخميس في 09/03/2023
تفتح صناديق الاقتراع من الساعة التاسعة صباحاً ولغاية الساعة السادسة مساءً
النقيب بهاء حرب

الرهان على الرابطة العتيدة؟

هذا الأسبوع سيُحدد فيه موعد انتخابات الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرّغين في الجامعة اللبنانية (2022 . 2024)، بعد إنجاز المرحلتين الأوليين، أي انتخابات المندوبين الذين فازوا بغالبيتهم بالتزكية، كذلك فاز كلّ من الأستاذ في كلية الحقوق علي رحال برئاسة مجلس المندوبين والأستاذة في معهد العلوم الاجتماعية، تيريز سيف، بمركز أمينة سر المجلس بالتزكية أيضاً. مع ذلك، لا تزال مجموعة من الأساتذة الناشطين في الجامعة تراهن على إيقاظ العمل النقابي من كبوته بعدما غاب في السنوات الأخيرة. ويستعد هؤلاء الأساتذة للمرحلة الأخيرة على قاعدة أنه لا يستقيم أي عمل في أي مؤسسة من دون نقابة تمثل صوت الأساتذة. وتقول مصادر المجموعة إن الرابطة خسرت دورها وثقة الأساتذة عندما سلّمت المهام التفاوضية المتعلقة بحقوقهم إلى رئيس الجامعة.

تقرير

شارف الفصل الدراسي الأول على الانتهاء في معظم كليات الجامعة اللبنانية، مترافقاً مع تدهور سريع للوضع المالي والاقتصادي بدأت تتصاعد معه أصوات بعض الطلاب والأساتذة للمطالبة بالعودة إلى التعليم عن بعد، باعتباره خياراً أقلّ كلفة ويخفّف من أعباء المواصلات المرهقة، ولا سيما في ظلّ إقفال السكن الطالبي والصيانة المفقودة داخل الكليات

التعليم الرّسمي أمام أسبوع حاسم: العودة أو إنهاء العام الدراسي؟

فؤاد يزبك

جدّدت روابط التعليم الإضراب في المدارس الرسمية للأسبوع السابع على التوالي، ولكن من دون العودة إلى الجمعيات العمومية هذه المرّة، إذ اكتفت ببيان حمّلت فيه «مسؤولية انهيار القطاع التربوي للحكومة»، ودعت الأساتذة على مختلف تسمياتهم إلى «الصمود وعدم الحضور إلى مراكز عملهم تحت أيّ ذريعة من الذرائع». في المقابل، يذهب الأساتذة أبعد من من روابطهم، ويدعون إلى «إيقاف مهزلة الإضراب الأسبوعي، وتسمية الأمور بأسمائها، والدعوة إلى جمعيات عمومية تعلن الإضراب المفتوح»، فتجارب السنوات الثلاث الماضية مع الروابط لا تزال ماثلة أمامهم، إذ تتراجع هذه الأخيرة عند أول وعد بالدفع، حتى لو كان «شيكاً بلا رصيد».

الرواتب تتهاوى

ومع استمرار التحرّك، يستمرّ النزف التربوي على مستوى العام الدراسي في المدارس الرسمية، التي خسر تلامذتها 27 يوماً تعليمياً من أصل 70 متبقية حتى نهاية السنة الدراسية. أمرٌ يرى فيه الأساتذة «دخولاً في مرحلة الخطر الشديد»، رافضين في الوقت نفسه تحميلهم وزر تعطيل العام الدراسي، «فالصرف على الوظيفة العامة ليس من مسؤولياتنا، بل يقع على عاتق الحكومة المتغافلة عن حقوق موظفيها».

أمّا المؤشرات الإيجابية التي ظهرت الأسبوع الماضي فقد سقطت، إذ لم تجتمع اللجنة الوزارية المعنيّة بمتابعة ملف الإضراب بسبب سفر

> **خسر التلامذة 27 يوماً تعليمياً من أصل 70 يوماً متبقياً حتى نهاية السنة الدراسية**

وزير التربية عباس الحلبي إلى جنيف، وبقيت الموافقة على «تعديل بدل النقل، وإعطاء الأساتذة 5 ليترات بنزين يومياً» وعوداً شفهية، لم تتحوّل إلى أفعال، بالإضافة إلى الارتفاع المستمر في سعر الدولار على منصة صيرفة، الذي زاد من 31200 إلى 44100 ليرة منذ مطلع شهر شباط الجاري، ما يؤدي إلى خسارة الرواتب المدفوعة بالليرة والمقبوضة بالدولار 30% من قيمتها الجديدة، فوق الخسارة الأساسية، ما يجعل من قيمة الراتب المضاعف، الذي يمنّن به وزير التربية الأساتذة مع كلّ طلّة إعلامية، أقل من 250 دولاراً، ما يزيد من يقين المعلّمين بـ«عدم الجديّة عند وزارة التربية والحكومة».

باب العودة

في المقابل، يؤكد رئيس رابطة التعليم الأساسي حسين جواد أنّ روابط التعليم «لم تقفل باب التفاوض من بداية الطريق مع وزارة التربية». ويشير إلى «انتظارهم تنفيذ الوعد بإقرار الـ 5 ليترات بنزين بدلاً للنقل في اللجنة الوزارية، في حال كان هناك حرص على التعليم الرسمي»، بالإضافة إلى «إبلاغ الروابط وزير التربية أنّ العودة تحصل بعد تحديد موعد لصرف الـ 300 دولار كحوافز عن الفصل الأول، وآلية دفع الـ 125 دولاراً عن الأشهر القادمة»، من دون أن يعني ذلك «إغفال تصحيح الرواتب، وسعر منصة صيرفة».

الحدث

العدو يستأنف «المعركة بين الحروب»

حتى لا يتكرّس خطّ طهران - دمشق

في وقت لا يزال السوريون يستجمعون أنفسهم في أعقاب الزلزال الكارثة الذي ضربَ بلادهم، وخلّف فيها أضراراً بشرية ومادّية كبيرة، قرّرت إسرائيل استئناف «معركتها بين الحروب» بعد «استراحة» قصيرة لم تدم أكثر من أسبوعَين. استئنافٌ يبدو أن ما حرّكه، بشكل رئيس، إنما هو مشاهد قوافل الإغاثة العابرة إلى سوريا من العراق ولبنان وإيران، والتي لا تتلاءم البتّة مع الاستراتيجية الإسرائيلية الهادفة إلى منْع أيّ تواصُل، ولو غير عسكري، في ما بين أطراف «محور المقاومة». وإذ تبدو هذه الاستراتيجية شديدة التساوق مع نهج الضغوط القصوى الغربية على دمشق، فإن لتلك «بيب» هدفاً تكتيكياً أيضاً، متمثّلاً في منْع أعدائها من استغلال لحظة هشاشتها الداخلية من أجل المبادرة إلى خطوات ترى فيها تهديداً جسيماً لوجودها و«أمنها»

حسين الأمين

حوالى أسبوعَين مرّا على سوريا وأهلها من دون أيّ اعتداءات إسرائيلية. الزلزال الذي ضرب تركيا وسوريا، وما خلّفه من أهوال في كلَيهما، جدّد الاعتداءات مؤقّتاً، حيث كانت عيون العالم أجمع تراقب عمليات الإنقاذ والإغاثة. وبينما كانت دمشق وحلب واللاذقية تفتح مطاراتها أمام طائرات المساعدات القادمة من دول عديدة في المنطقة وخارجها، كان على المقلب الآخر، في تل أبيب، من يراقب ويترقّب، ويتحيّن الفرصة المناسبة لاستكمال «معركته بين الحروب»، بعيداً عن «سطوة» الزلزال ونتائجه الأليمة التي جعلت العالم يتعاطف مع السوريين، وأعادت الملفّ السوري إلى الواجهة.

لم يكن أحد في مراكز القرار، أو من المراقبين والمتابعين، يعتقد أن الاعتداء الإسرائيلي القادم سيطول انتظاره. على العكس، ثمّة مَن يقول إن تواجد لا خلال الأسبوعَين الماضيين، بأنه من الصعب جدّاً على إسرائيل أن تكتفي بالتفرّج على القوافل التي تعبر يومياً من العراق باتجاه سوريا برّاً؛ ومن طهران إلى دمشق وحلب جوّاً؛ ومن لبنان إلى اللاذقية وحلب عبر الحدود، لتُفرغ حمولتها وتعود إلى لبنان.

وعليه، فإن الاعتداء الإسرائيلي الجديد كان متوقّعاً، مع ملاحظة تجنّبه استهداف المطارات السورية بشكل مباشر إلى حين، بالنظر إلى استمرار هبوط طائرات مختلفة من دول العالم في تلك المطارات في سياق حملات الدعم الإنساني.

استئناف المعركة بين الحروب

فجر أمس، دوّت عدّة انفجارات في قلب العاصمة، هزّ أحدها منطقة مدنية بالكامل، وحيّاً سكنياً ليست فيه أيّ مواقع عسكرية؛ ولذا، كثرت الإشاعات وتضاربت حول هدف الغارات. وبحسب مصادر أمنية سورية، تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن «العدو استهدف عدّة مواقع في دمشق ومحيطها، من بينها حيّ كفرسوسة». إلّا أنه خلافاً لما حُكي عن استهداف مبنى «المدرسة الإيرانية» الواقع هناك، فإن «المكان المستهدف يقع في شارع آخر قريب، وليس فيه أيّ تواجد لا للجالية الإيرانية، ولا لمراكز ثقافية أو دبلوماسية أو عسكرية تتبع لإيران»، وفق المعلومات. وبالتدقيق في الصور المتداولة من موقع الاستهداف، يظهر أن العدو استخدم صواريخ مضادّة للتحصينات، اخترقت سطح الأرض، وأحدثت فجوة وصل عمقها إلى 4 أمتار، وقُطرها إلى 3 أمتار، بالإضافة إلى أضرار واسعة في محيط المكان. وتضيف المصادر نفسها أن «الشهداء في كفرسوسة مدنيون، ومن بينهم طبيب وصيدلانية»، بينما «استشهد ضابط عقيد في الجيش السوري، وجُندي في كتائب البعث، خلال سلسلة الغارات على العاصمة ومحيطها». كما طالت الغارات راداراً عسكرياً تابعاً للدفاع الجوي في الجيش السوري في تل المسيح، في محيط مدينة شهبا شمال محافظة السويداء، إذ أكّد أن لا اغتيال أو محاولة اغتيال لشخصيات قيادية من «محور المقاومة»، بما أُشيع، وأن الشهداء جميعهم سوريون، فيما يبدو، طبقاً للمعطيات المتوافرة، أن الهجوم كان استثنائياً من حيث الموقع والأسلوب، ولكنه لا يخرج عن المسار التقليدي لـ«المعركة بين الحروب»، وإيذاناً باستئنافها بعد تعليقها عقب وقوع الزلزال.

> **ليس مستبعداً أن يلجأ العدو إلى تصعيد اعتداءاته على سوريا خلال الفترتَين الحالية والمقبلة**

الهدف قطع خط طهران - دمشق

من خلال مراجعة سريعة للاعتداءات الإسرائيلية على سوريا، يتّضح أن العدو اعتمد مسارَين متوازيَين في الاستهداف: الأوّل هو ضرْب شحنات الأسلحة الاستراتيجية التي يُجري نقْلها من إيران أو العراق إلى سوريا، فتبقى فيها أو تنتقل إلى لبنان؛ والثاني، الذي تمّ تثبيته خلال العامَين الأخيرَين بشكل أساسي، يتمثّل في قصْف المطارات المدنية، وخصوصاً دمشق وحلب، والموانئ البحرية وخصوصاً اللاذقية وبانياس، والمعابر البرّية مع العراق، وتحديداً القائم - البوكمال. على الخطّ الأوّل، الهدف بالنسبة للعدو واضح ومعروف، وهو منْع وصول أسلحة متطوّرة وذات بعد استراتيجي إلى قوى «محور المقاومة» في سوريا ولبنان، وكما ومنْع بناء بنية عسكرية كبيرة ومتطوّرة في سوريا، تشكّل تهديداً جوهرياً لأمن الكيان، وذلك من خلال استهداف مراكز الأبحاث الدفاعية وبعض المخازن العسكرية. أمّا على الخطّ الثاني، فالغرض ليس فقط منْع وصول أسلحة ما، بل قطْع طرائق التواصل الجوّي والبحري والبرّي بين قوى «محور المقاومة»، وخصوصاً خطّ طهران - دمشق، أيّاً كانت الغاية من هذا التواصل.

هنا، تشير مصادر عسكرية مطّلعة في سوريا، إلى أن «الاستهداف الأخير للقافلة التي كانت تَعبر من القائم العراقية، إلى البوكمال السورية، أواخر الشهر الماضي، كان في السياق المُشار إليه؛ إذ لم تكن القافلة تحمل أيّ أسلحة على الإطلاق، وهي تجارة قانونية وعلنيّة، تحمل مواد غذائية، وقطعات العراق من شرقه إلى غربه وصولاً إلى الحدود السورية، عبر الطرقات الرسمية والمعروفة». وتكشف المصادر أن «الإسرائيليين أبلغوا القوّات الروسية في سوريا، نيّتهم استهداف القافلة بمجرّد دخولها الأراضي السورية، ونصحوا بإبقائها داخل العراق وعدم تجاوزها الحدود، وهذا ما لم يقبل به المسؤولون السوريون والإيرانيون، وأصرّوا على دخولها ولو كانت ستُستهدف، وهذا ما حصل».

السيناريو عينه تكرّر سابقاً عند معبر القائم - البوكمال، حيث استُهدفت شاحنات كانت تنقل المحروقات إلى داخل سوريا. وفي ميناء اللاذقية أيضاً، ضُربت شحنات مواد غذائية كانت قد وصلت من إيران عبر الشحن البحري. والواقع أن هذه الاستراتيجية في الاستهداف، تتكامل مع استراتيجية الضغوط الغربية القصوى على سوريا؛ حيث يتمّ منْع الأخيرة من الاستيراد من أيّ دولة بفعل العقوبات، وإذا أرادت إيران دعْمها أو التصدير إليها، يكون التهديد العسكري حاضراً.

رسائل ردعية

ليس مستبعَداً أن يلجأ العدو إلى تصعيد اعتداءاته على سوريا خلال الفترتَين الحالية والقادمة، في ظلّ التأزّم السياسي الداخلي في الكيان، حيث تجد المؤسّسة الأمنية نفسها معنيّةً بتوجيه رسائل قوّة وردع في الاتّجاهات كافة، في محاولة لمنْع أيّ من أعدائها في استغلال لحظة الاشتباك السياسي داخل إسرائيل. على أن هذه الرسائل لن تصل، على ما يبدو، إلى حدود تصعيد غير مضبوط، يدفع إلى قلْب المعادلات القائمة. ومما يؤكّد الصفة «الردعية» للاعتداءات، تصريحات اللواء احتياط في جيش العدو، يتسحاق بريك، الذي أكد، أمس أن «التحدّيات التي تواجه رئيس الأركان، هرتسي هاليفي، صعبة ومعقّدة للغاية، في مواجهة التهديد لحدود إسرائيل والجبهة الداخلية»، حيث «نفّذت في السنوات الأخيرة حلقة خانقة من مئات الآلاف من الصواريخ والقذائف ومئات الطائرات من دون طيار». وحذّر بريك من أن «الانتفاضة في الضفة الغربية يمكن أن تشعل النار في المنطقة بأكملها، أي أنه ستكون هناك أعمال شغب في إسرائيل، وستشارك حماس والجهاد في غزة، وسينضمّ حزب الله والميليشيات الموالية لإيران في سوريا واليمن في سوريا ولبنان، وكما ومنْع بناء بنية عسكرية كبيرة ومتطوّرة في سوريا، تشكّل تهديداً جوهرياً لأمن الكيان، وذلك من خلال استهداف مراكز الأبحاث الدفاعية وبعض المخازن العسكرية. أمّا على الخطّ الثاني، فالغرض ليس فقط منْع وصول أسلحة ما، بل قطْع طرائق التواصل الجوّي والبحري والبرّي بين قوى «محور المقاومة»، وخصوصاً خطّ طهران - دمشق، أيّاً كانت الغاية من هذا التواصل.

هنا، تشير مصادر عسكرية مطّلعة في سوريا، إلى أن «الاستهداف الأخير للقافلة التي كانت تَعبر من القائم العراقية، إلى البوكمال السورية، أواخر الشهر الماضي، كان في السياق المُشار إليه؛ إذ لم تكن القافلة تحمل أيّ أسلحة على الإطلاق، وهي تجارة قانونية وعلنيّة، تحمل مواد غذائية، وقطعات العراق من شرقه إلى غربه وصولاً إلى الحدود السورية، عبر الطرقات الرسمية والمعروفة». وتكشف المصادر أن «الإسرائيليين أبلغوا القوّات الروسية في سوريا، نيّتهم استهداف

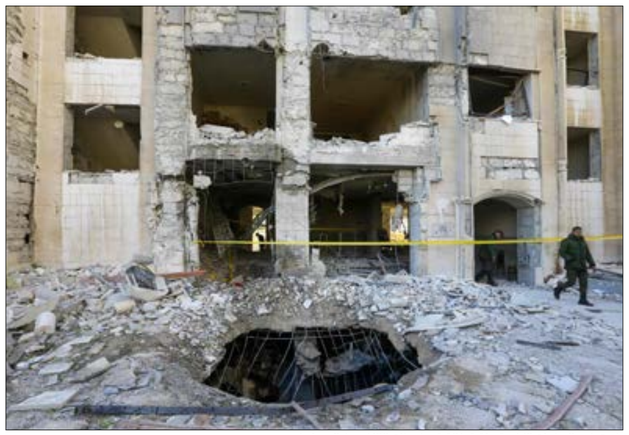

«نفّذت في السنوات الأخيرة حلقة خانقة من مئات الآلاف من الصواريخ والقذائف ومئات الطائرات من دون طيار» (أ ف ب)

رسائل نصر الله تستنفر نتنياهو: لا تشمتوا أعداءنا بنا

علي حيدر

لم يستطع رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، تجاهُل مواقف الأمين العام لـ«حزب الله»، السيد حسن نصر الله، بخصوص الوضع الداخلي المأزوم في كيان العدو، بل تعمّد التعقيب عليها خلال افتتاح جلسة الحكومة التي تشكّل منصّة أسبوعية له لتسجيل مواقفه من المستجدّات التي تهمّ إسرائيل، ولتوجيه رسائل إلى الداخل والخارج. ورأى نتنياهو أن مواقف نصر الله تندرج في إطار «محاولة الإضرار بمعنويّاتنا القوميّة»، و«تقويض تماسكنا كشعب»، في إقرار منه بحجم تأثير رسائل الأمين العام للحزب، على الواقع الإسرائيلي. ومع ذلك، بدا لافتاً تعمُّده تجاهُل المعادلة الأخطر على إسرائيل، والتي أعلنها نصر الله، ومفادها الردّ على دفْع لبنان نحو الفوضى والانهيار التام، عبر استهداف إسرائيل وإيلامها، في موقف يُجسّد استراتيجية رمي كرة النار الأميركية من الساحة اللبنانية إلى كيان العدو. وكشف ردّ نتنياهو أيضاً، أن مواقف نصر الله تحوّلت إلى أداة تُراشق بين رئيس الحكومة الإسرائيلية وخصومه في الداخل؛ إذ يستغلّ معارضوه ذلك للتصويب على سياساته ومخطّطاته التي أدّت إلى تفاقُم الوضع الداخلي واستفزّت نحو نصف الجمهور الإسرائيلي، قياساً إلى نتائج الانتخابات الأخيرة.

في المقابل، حاول نتنياهو، من خلال الردّ على نصر الله، أن يحتوي مفاعيل مواقف الأخير في الداخل الإسرائيلي، عبر توجيه رسائل مضادّة تؤكّد أن الكيان لن يتدحرج نحو سيناريوات خطيرة بفعل مشكلاته الداخلية. وبذلك، تحوّلت مواقف الأمين العام لـ«حزب الله» أيضاً إلى مادّة توظيف يحاول كلّا المعسكرَين المتقابلَين في كيان العدو، استخدامها ضدّ الآخر. وهي نتيجة تكشف في ذاتها عن عمق الانقسام الذي قد يتدحرج نحو مأزق سيكون من الصعب الحدّ من تداعياته على الكيان. وينبع ردّ نتنياهو على موقف نصر الله، كذلك، من مفهوم أساسي جدّاً لدى القيادات الإسرائيلية التي تولي أهمّية استثنائية جدّاً لصورتها ولدى تماسك مجتمعها في وعي أعدائها، وعلى رأسهم «حزب الله» والمقاومة في فلسطين، كون هذا الأمر له أبعاد استراتيجية تشكّل منطلقاً لتقديرات وخيارات تمسّ الأمن القومي الإسرائيلي. من هنا، أتى توجّه نتنياهو إلى الأمين العام للحزب، بالقول: «أقول لنصر الله: لا تبنِ على حرب بين الإخوة. ذلك لن يحدث...»، إذ تدرك إسرائيل بكلّ تيّاراتها ومؤسّساتها وقياداتها خطورة أن تبدو هشّة من الداخل وغارقة في صراع داخلي. وخير مثال على ما تقدّم، أنه بعد أكثر من عقدَين، لا تزال عقدة «بيت العنكبوت» حاضرة بقوّة في الوسط الإسرائيلي، فيما ترى المؤسسات المهنية في دولة الاحتلال أن صورة إسرائيل المنقسمة على ذاتها من الداخل تُساهم في تقويض صورة ردعها. أمّا في ما يتّصل بالظروف الآنية، فتقتضي مصلحة نتنياهو وحكومته تأكيد عدم التدهور إلى سيناريوات خطيرة نتيجة سياساته الداخلية، بهدف تبرير التصميم على المضيّ في هذه السياسات التي فاقمت الانقسام داخل المجتمع الإسرائيلي، والإيحاء بأنه يمكن احتواء تداعياتها وضبطها.

لكن بالعودة إلى نص خطاب نصر الله، يلاحَظ أنه تحدّث عن صدامَين كبيرَين، تدفع في اتجاههما «الحكومة الحمقاء الحالية» (حكومة نتنياهو): «الصدام الأول داخلي إسرائيلي، والثاني فلسطيني قد يمتدّ إلى المنطقة». ومن المعلوم أن للصدامات أشكالاً ومستويات متعدّدة، فيما تكاد الجهات المختصّة في كيان العدو تجمع على التحذير من تدهور الصراع الداخلي إلى مستويات أشدّ خطورة، من ضمنها الحرب الأهلية التي نقل نصر الله ما تقوله بشأنها نخبة الكيان: «كانوا قبل عدة أشهر يتحدّثون عن احتمال حرب أهلية، الآن يقولون قريباً. يتحدّثون عن سفك الدماء». لذلك، كان على نتنياهو أن يردّ على المسؤولين والخبراء الإسرائيليين، وليس على نصر الله. وعلى هذه الخلفية، يأتي تحرّك «الشاباك»، كما كشفت تقارير إسرائيلية، لاتّخاذ إجراءات احترازية بهدف الحؤول دون حصول عمليات اغتيال سياسي. وكان وزير الأمن الإسرائيلي السابق، بني غانتس، (هارتس 2023/1/10)، قد قال عن الحرب الأهلية أمام كتلته، متوجّهاً إلى نتنياهو بالتحذير من أنه «إذا واصلت مسيرتك، فستقع عليك مسؤولية حرب الإخوة في المجتمع الإسرائيلي». لكن صحيفة «هآرتس» لم ترَ في بتوصيف غانتس الذي رأت أنه لطيف في توصيف الواقع، وشدّدت على ضرورة توخّي الدقّة في هذا المجال عبر القول إن «الحرب الأهلية هنا بالفعل».

مع ذلك، كان لافتاً أن مكابرة نتنياهو وربّما أيضاً أعصابه المشدودة هي التي دفعته إلى الردّ على نصر الله. والمؤشّر إلى ما تقدّم، أنه عاد وأقرّ بما حاول إنكاره ضمناً في الجلسة نفسها، فوجّه دعوة إلى معارضيه في الداخل، بالقول: «نحتاج إلى التوقّف عن الحديث عن الدماء في الشوارع، نحتاج إلى خفض ارتفاع السنة اللهب، نحتاج إلى تهدئة الأجواء». والأهم أنه أقرّ بأن خلفية ردّه على مواقف الأخير، إذ توجّه إلى القادة الإسرائيليين بأن ما تحتاج إليه «الدولة» في هذه المرحلة هو الكفّ عن الحديث عن الدماء: «هذه هي الرسالة الواضحة التي يجب أن نرسلها إلى أعدائنا». ويبرز أيضاً في كلام نتنياهو، تجاهُله جزءاً مهمّاً من كلام نصر الله، جاء فيه أن الجميع في إسرائيل «يتحدّثون عن عقدة الثمانين عاماً...»، وهو ما يعود إلى أن زعيم «الليكود» كان من أوائل من بدأوا الحديث عن تلك العقدة، وانضمّ إليه لاحقاً في تناولها نفتالي بينت وبيني غانتس وغيرهما، محذّرين من وجود مخاطر تهدّد مستقبل إسرائيل ووجودها. وبالتالي لم يكن بإمكان نتنياهو إنكار هذا الجدل، الذي أصبح سائداً لدى كل الأوساط في كيان العدو. ومن الضروري، هنا، التذكير بما قاله رئيس الحكومة الحالي قبل أكثر من خمس سنوات من الأحداث الحالية («هآرتس» 2017/10/10)؛ ففي مناسبة تتعلّق بالتوراة في منزله، وبحضور زوجته وآخرين، «ذكر رئيس الوزراء أن مملكة الحشمونيّين بقيت لمدّة 80 عاماً فقط»، وأنه «يعمل على ضمان أن تتجاوز دولة إسرائيل هذا التاريخ ووصولها إلى عام 100»، وأن «مسألة بقاء إسرائيل تشغل باله». وبغضّ النظر عمّا ستؤول إليه الأوضاع الداخلية في الكيان، فإن مخاطر ما يجري على الأمن القومي ومستقبل إسرائيل لا تقتصر على احتمال الحرب الأهلية، وإنّما هناك قدر متيقّن يتّفق عليه الخبراء والجنرالات والمسؤولون ومعاهد الأبحاث، مفادها أن تفاقُم الانقسام الداخلي يساهم في تآكل المناعة القومية التي تجعل الدولة العبرية أكثر ضعفاً في مواجهة المخاطر الخارجية، وهذا له بحث آخر.

> **تجاهل نتنياهو أن الجميع في إسرائيل «يتحدّثون عن عقدة الثمانين عاماً...»**

كان لافتاً أن مكابرة نتنياهو وربّما أيضاً أعصابه المشدودة هي التي دفعته إلى الردّ على نصر الله (أ ف ب)

سابقة تفعيل المضادّات

قفزة في استهداف القواعد الأميركية

الحسكة - أيهم مرعي

بعد استهدافها قاعدة حقل «كونيكو» التي تضمّ جنوداً أميركيين وبريطانيين وفرنسيين، مطلع العام الجاري، عاودت فصائل «المقاومة الشعبية» استهداف كلّ من قاعدتَي «التحالف الدولي» في «كونيكو» و«العمر» في ريف دير الزور الشرقي، بعدد من الصواريخ، ما أثار حالة استنفار واسعة في كلتيهما جوّاً وبرّاً. والظاهر أن هذا الاستهداف الأخير يُعدّ الأكبر أثراً بالنسبة إلى قوّات الاحتلال، وفق ما يدلّ عليه اضطرار الأخيرة إلى استخدام مضادّات أرضية لإسقاط الصواريخ. وتكتسب هاتان القاعدتان، التي تُعدّان الأكبر لـ«التحالف» في سوريا، أهمّيتهما من كونهما تُشرفان على طريق دمشق - بغداد - طهران، من الجهة الشرقية، وتتكاملان مع دور قاعدة «التنف» في الجهة الغربية من الطريق ذاته، لمراقبة ومنع أيّ إمداد إيراني برّي إلى سوريا.

وأعقبت القصف تحرّكات غير مسبوقة لكلّ من «التحالف» و«قسد»، عبر تسيير عدد كبير من دورياتهما على الأرض في محيط «كونيكو» و«العمر» وسط أنباء عن أن الاستهداف تمّ من داخل مناطق «شرق الفرات» التي يسيطران عليها. ويُعدّ هذا المعطى في حال ثبوته، تطوّراً خطيراً بالنسبة إلى «التحالف»، في ظلّ نشْر العديد من وسائل الإعلام المقرّبة من «قسد» تقارير عن احتمال وجود «خلايا مدعومة من إيران في مناطق شرق الفرات» مسؤولة في الغالب عن تنفيذ الهجوم. كما تأتي الضربة بعد نحو ثلاثة أيام من إعلان أميركي عن إسقاط مسيّرة إيرانية في أجواء دير الزور، كانت تحاول التجسّس على قواعد أميركية في المنطقة، بحسب واشنطن، قابلتْه تأكيدات إيرانية غير رسمية عن إطلاق طائرة مسيّرة صغيرة مصنّعة يدوياً (بكلفة مئات الدولارات فقط)، كانت في طور التدريبات التجريبية، ونجحت في تنفيذ المهام الموكلة إليها، قبل أن يتمّ إسقاطها بعد ساعات من التحليق في الأجواء، بصاروخ كلّف آلاف الدولارات.

> **اضطرّ «التحالف» إلى استخدام مضادّات أرضية للتصدّي للصواريخ للمرّة الأولى منذ بدء استهداف قواعده في سوريا عام 2021**

وتؤكّد مصادر ميدانية، لـ«الأخبار»، أن «الأخبار» أول من نشر عن الصواريخ التي استهدفت القاعدتَين خلّفت أضراراً مادّية على الأقلّ، مبيّنةً أن «العمر» تعرّضت لخمسة صواريخ، اثنان منها أسقطا بمضادّات أرضية، والثلاثة الباقية وصلت إلى مهبط المروحيات في القاعدة، ما أدّى إلى أضرار مادّية مؤكّدة، فيما سقطت الصواريخ التي استهدفت «كونيكو» في محيطها». وتعتبر المصادر أن «التطوّر اللافت هذه المرّة، يتمثّل في اضطرار «التحالف» إلى استخدام مضادّات أرضية للتصدّي للصواريخ، للمرّة الأولى منذ بدء استهداف قواعده في سوريا في حزيران 2021». ولا تستبعد «انطلاق الصواريخ من مناطق شرق الفرات، في ظلّ حالة الاحتقان الشعبي المتصاعدة ضدّ الأميركيين، الذين يفرضون حصاراً ظالماً على السوريين»، مؤكدة أن «المقاومة الشعبية ضدّ الأميركيين في هذه المنطقة في تنامٍ مستمرّ».

بدورها، تؤكّد مصادر أهلية، لـ«الأخبار»، أن «هذا الاستهداف هو الأعنف ضدّ قواعد الأميركيين منذ قدومهم إلى دير الزور»، لافتةً إلى أن «أصوات المضادّات الأرضية كانت مسموعة حتى مسافات بعيدة من القاعدة، وأحدثت حالة من الهلع بين الأهالي».

وكعادته، أقرّ الجيش الأميركي بوقوع الهجوم، مع تكرار حرصه على التخفيف من حجمه وآثاره، وعدم توجيه اتّهام إلى أيّ طرف بالوقوف خلفه. كذلك، لم يكشف تفاصيل حول الحادث، تماماً كما فعل حيال الحوادث السابقة التي استهدفت قواعده طيلة السنوات السابقة، مكتفياً بإعلان فتْح تحقيق فيها. وأصدرت «القيادة المركزية الأميركية» بياناً قالت فيه، إنه «سقط صاروخان بالقرب من القوات الأميركية وقوات التحالف في القرية الخضراء، شمال شرق سوريا (حقل العمر)»، مضيفةً أن «القصف لم يسفر عن ضحايا أو إصابات، ولا عن أيّ أضرار في البنى التحتية أو في المعدّات»، على أن المفارقة أن الاستهداف الأخير وقع، على رغم تأكيدات عن رفْع الأميركيين جاهزية كامل قواعدهم في «العمر» و«كونيكو» و«التنف»، لمراقبة حركة الإمداد العراقية إلى سوريا، بعد زلزال 6 شباط، ما يُعدّ فشلاً لأنظمة المراقبة والاستطلاع الأميركية في رصد أيّ أهداف هجومية عليها. وعملت قواعد «التحالف»، منذ الساعات الأولى لوقوع الزلزال، على مراقبة تحرّكات قوات «الحشد الشعبي» التي كانت من أولى الجهات التي سيّرت قوافل برّية إغاثية إلى السوريين، مُحذّرة الأميركيين من مغبّة التعرّض لتلك القوافل، تحت طائلة تحويل المقرّات الأميركية في العراق إلى هدف مشروع لها، وهو ما أسهم في إنجاح عملية الإغاثة بالفعل.

ملف

قاربت حصيلة زلزال السادس من شباط في تركيا الواحد والأربعين ألف قتيل، في وقت أعلنت فيه السلطات الانتهاء من عمليات البحث والإنقاذ في معظم المناطق المنكوبة، والانتقال إلى مرحلة إزالة الركام تمهيداً للبدء بإعادة الإعمار. ومع استمرار الجدل في شأن كفاءة السلطات في استباق الكارثة أو في التعامل معها، واصل حديث الانتخابات اكتساحه المشهد، في ظلّ تسريب الأوساط المقرّبة من حزب «العدالة والتنمية» نيّة الرئيس رجب طيب إردوغان الإبقاء على الانتخابات في موعدها. ولعلّ في خلفية ذلك، إذا ما صحّ، خشية إردوغان من أن يتسبّب له التأجيل بتعقيدات غير مرغوبة، وتعويله على استمرار انقسام المعارضة وعجزها عن تقديم مرشّح مشترك، فضلاً عن رهانه على أن تتيح له الفترة الفاصلة عن الاستحقاق، على قِصرها، الفرصة لإعادة ترميم صورته. على المقلب السوري، يستمرّ الوضع المأساوي في مناطق الشمال الغربي، حيث لا تزال المساعدات الآتية عبر ثلاثة معابر حدودية مع تركيا قاصرة عن تلبية احتياجات آلاف المنكوبين والمتضرّرين، بينما تجد تركيا الفرصة سانحة لترحيل مَن تستطيع ترحيله من السوريين، ولو أدّى ذلك إلى حشْر مئات الآلاف في مساحة ضيّقة في إدلب وريف حلب، حيث أصبح عدد كبير من هؤلاء بلا مأوى. وإذ تكشف الاستجابة الدولية المتثاقلة لاحتياجات هذه المنطقة، مقارنةً بالاندفاع المجنون نحو إغراقها بالسلاح والجهاديين في السنوات الأولى للحرب، مفارقات مريرة يَصعب القفز عليها، فإن ما لا يمكن بلعه أيضاً هو الأداء بالغ الرداءة الذي أظهرته المعارضة بـ«حكومتَيها»، سواءً منهما التابعة لأنقرة أو الموالية لأبو محمد الجولاني. أداءٌ جلّى مجدّداً فشَل 12 عاماً من محاولة مأسسة الفصائل وخلْق «حكومة» قادرة على إدارة المناطق الخارجة عن دمشق، وأظْهر مرّة أخرى معالم العقلية التسلّطية التي تتحكّم بتلك الفصائل، والتي تجعل من وجود الناس وهمومهم واحتياجاتهم وخياراتهم، دائماً، موضوعاً غير ذي صلة

تركيا تمهّد لبدء الإعمار
إردوغان نحو التحدّي: الانتخابات في موعدها

محمد نور الدين

مع مرور أسبوعين على زلزال السادس من شباط، لا تزال تركيا تتعرّض لهزّات ارتدادية تتجاوز قوّتها الخمس درجات على مقياس ريختر. فمساء أوّل من أمس السبت، تعرّض قضاء غوكسو، في منطقة قهرمان ماراش، مركز الزلزال، لهزّة بلغت قوّتها 5,2 درجات، واستدعت خروج الناس إلى الشوارع. وفي هذا الجانب، أفاد رئيس «هيئة إدارة الكوارث والطوارئ»، يونس سيزير، بأن عدد الهزّات الارتدادية التي أعقبت الزلزال الأوّل، بلغ 5700 هزّة، وبأن عدد الضحايا قارب الـ 41 ألفاً، فيما جميع عمليّات الإنقاذ ستكتمل مع مطلع الأسبوع الجاري، لافتاً إلى أن عدد الدول التي ساعدت في عمليات البحث والإنقاذ بلغ 80 دولة، أرسلت 11 ألفاً و488 شخصاً، وأن حوالي 274 ألف شخص عملوا في مناطق الإنقاذ. ووفق سيزير، قدّمت الدولة، حتى الآن، عشرة آلاف ليرة (500 دولار) لأكثر من 683 ألف مواطن، ويُنتظر أن يحصل 164 ألف مواطن آخرين على المبلغ نفسه قريباً، مشيراً إلى أن «المواطنين الذين تصدّعت منازلهم، ولكنها ظلّت قابلة للسكن، سيعودون إليها قريباً بعد ترميمها، أمّا الذين فقدوا بيوتهم بالكامل، فسيكون أمامهم خياران: الأوّل هو السكن في بيوت جاهزة؛ والثاني، استئجار بيوت لهم». وفي هذا الوقت، أعلنت الحكومة انتهاء أعمال الإنقاذ في أكثر من مدينة للانتقال تالياً إلى مرحلة إزالة ركام الأبنية المهدّمة تمهيداً لبدء أعمال البناء. وفي هذا الخصوص، أعلن وزير البيئة، مراد كروم، أن البناء سيبدأ، في مطلع آذار المقبل، في العديد من المدن، ولا سيما غازي عينتاب التي تعرّض مركزها لأضرار بالغة، مضيفاً إنه ستُستأنف الخدمات الحكومية في مناطق الزلزال في بداية الشهر المقبل بعد تأمين المنازل الجاهزة بدل المباني الحكومية التي تضرّرت بشكل كبير. كما أعلنت شركة الطيران التركية استمرار نقل الركاب مجاناً بين المناطق المتضرّرة وخارجها ذهاباً وإياباً حتى بداية آذار. وتوسّعت جهود مواجهة الزلزال إلى مدينة إسطنبول التي تعيش هاجس حصول زلزال فيها، في ظلّ تحذيرات الكثير من الخبراء. وفي هذا الإطار، أعلنت محافظتها أنه سيصار إلى إخلاء 93 مدرسة - تضمّ 52 ألف طالب وثلاثة آلاف معلّم - كانت قد تصدّعت نسبياً بعد زلزال عام 1999 في شرق بحر مرمرة، على أن تُهدم ويعاد بناؤها من جديد. وجاء في بيان المحافظة، أن دراسة ميدانية تعود إلى عام 2006، أظهرت أن 67% من مدارس إسطنبول مقاومة للزلازل، وأن 11% منها معرّضة للخطر، وقد تمّ تدعيم 769 مدرسة، وأعيد بناء 367 أخرى.

وفيما كان مقرّراً أن تجتمع المعارضة المؤلّفة من ستة أحزاب، تشكّل معاً «تحالف الأمّة»، يوم 16 شباط الجاري، وتسمّي مرشّحها للانتخابات الرئاسية، إلّا أن حصول الزلزال أخّر هذا الإجراء، في انتظار ما سيؤول إليه السجال السياسي حول احتمال تأجيل الانتخابات المقرّرة مبدئيّاً في 14 أيار المقبل. على أيّ حال، انعقد الاجتماع على مدى أربع ساعات، أول من أمس، في منزل رئيس «حزب السعادة»، تيميل قره ملا أوغلو، وأصدر المجتمعون في أعقابه بياناً قيّموا فيه عمليات إزالة الأنقاض، متوجّهين بانتقادات حادّة إلى الحكومة، ومحمّلين «النظام الرئاسي» مسؤولية الأضرار الكبيرة التي حصلت. وجاء في البيان أن «تركيا التي هي بلد زلازل، لم تكن مستعدّة لمواجهة الكارثة ولم تقم بالتدابير الكافية» لمواجهتها، مُتّهماً الحكومة بممارسة «التمييز بين البلديات على أساس سياسي، واستخدام خطاب استقطابيّ». وفي وقت الانتهاء أعمال الإنقاذ في أكثر من مدينة للانتقال تالياً إلى مرحلة إزالة ركام الأبنية المهدّمة تمهيداً لبدء أعمال البناء. وفي هذا الخصوص، أعلن وزير البيئة، مراد كروم، أن البناء سيبدأ، في مطلع آذار المقبل، في العديد من المدن، ولا سيما غازي عينتاب التي تعرّض مركزها لأضرار بالغة، مضيفاً إنه ستُستأنف الخدمات الحكومية في مناطق الزلزال في بداية الشهر المقبل بعد تأمين المنازل الجاهزة بدل المباني الحكومية التي تضرّرت بشكل كبير. كما أعلنت شركة الطيران التركية استمرار نقل الركاب مجاناً بين المناطق المتضرّرة وخارجها ذهاباً وإياباً حتى بداية آذار. وتوسّعت جهود مواجهة الزلزال إلى مدينة إسطنبول التي تعيش هاجس حصول زلزال فيها، في ظلّ تحذيرات الكثير من الخبراء. وفي هذا الإطار، أعلنت محافظتها أنه سيصار إلى إخلاء 93 مدرسة - تضمّ 52 ألف طالب وثلاثة آلاف معلّم - كانت قد تصدّعت نسبياً بعد زلزال عام 1999 في شرق بحر مرمرة، على أن تُهدم ويعاد بناؤها من جديد. وجاء في بيان المحافظة، أن دراسة ميدانية تعود إلى عام 2006، أظهرت أن 67% من مدارس إسطنبول مقاومة للزلازل، وأن 11% منها معرّضة للخطر، وقد تمّ تدعيم 769 مدرسة، وأعيد بناء 367 أخرى.

وفيما كان مقرّراً أن تجتمع المعارضة المؤلّفة من ستة أحزاب، تشكّل معاً «تحالف الأمّة»، يوم 16 شباط الجاري، وتسمّي مرشّحها للانتخابات الرئاسية، إلّا أن حصول الزلزال أخّر هذا الإجراء، في انتظار ما سيؤول إليه السجال السياسي حول احتمال تأجيل الانتخابات المقرّرة مبدئيّاً في 14 أيار المقبل. على أيّ حال، انعقد الاجتماع على مدى أربع ساعات، أول من أمس، في منزل رئيس «حزب السعادة»، تيميل قره ملا أوغلو، وأصدر المجتمعون في أعقابه بياناً قيّموا فيه عمليات إزالة الأنقاض، متوجّهين بانتقادات حادّة إلى الحكومة، ومحمّلين «النظام الرئاسي» مسؤولية الأضرار الكبيرة التي حصلت. وجاء في البيان أن «تركيا التي هي بلد زلازل، لم تكن مستعدّة لمواجهة الكارثة ولم تقم بالتدابير الكافية» لمواجهتها، مُتّهماً الحكومة بممارسة «التمييز بين البلديات على أساس سياسي، واستخدام خطاب استقطابيّ». وفي هذا الوقت، أعلنت الحكومة انتهاء أعمال الإنقاذ في أكثر من مدينة للانتقال تالياً إلى مرحلة إزالة ركام الأبنية المهدّمة تمهيداً لبدء أعمال البناء. وفي هذا الخصوص، أعلن وزير البيئة، مراد كروم، أن البناء سيبدأ، في مطلع آذار المقبل، في العديد من المدن، ولا سيما غازي عينتاب التي تعرّض مركزها لأضرار بالغة، مضيفاً إنه ستُستأنف الخدمات الحكومية في مناطق الزلزال في بداية الشهر المقبل بعد تأمين المنازل الجاهزة بدل المباني الحكومية التي تضرّرت بشكل كبير. كما أعلنت شركة الطيران التركية استمرار نقل الركاب مجاناً بين المناطق المتضرّرة وخارجها ذهاباً وإياباً حتى بداية آذار. وتوسّعت جهود مواجهة الزلزال إلى مدينة إسطنبول التي تعيش هاجس حصول زلزال فيها، في ظلّ تحذيرات الكثير من الخبراء. وفي هذا الإطار، أعلنت محافظتها أنه سيصار إلى إخلاء 93 مدرسة - تضمّ 52 ألف طالب وثلاثة آلاف معلّم - كانت قد تصدّعت نسبياً بعد زلزال عام 1999 في شرق بحر مرمرة، على أن تُهدم ويعاد بناؤها من جديد. وجاء في بيان المحافظة، أن دراسة ميدانية تعود إلى عام 2006، أظهرت أن 67% من مدارس إسطنبول مقاومة للزلازل، وأن 11% منها معرّضة للخطر، وقد تمّ تدعيم 769 مدرسة، وأعيد بناء 367 أخرى.

وفيما كان مقرّراً أن تجتمع المعارضة المؤلّفة من ستة أحزاب، تشكّل معاً «تحالف الأمّة»، يوم 16 شباط الجاري، وتسمّي مرشّحها للانتخابات الرئاسية، إلّا أن حصول الزلزال أخّر هذا الإجراء، في انتظار ما سيؤول إليه السجال السياسي حول احتمال تأجيل الانتخابات المقرّرة مبدئيّاً في 14 أيار المقبل. على أيّ حال، انعقد الاجتماع على مدى أربع ساعات، أول من أمس، في منزل رئيس «حزب السعادة»، تيميل قره ملا أوغلو، وأصدر المجتمعون في أعقابه بياناً قيّموا فيه عمليات إزالة الأنقاض، متوجّهين بانتقادات حادّة إلى الحكومة، ومحمّلين «النظام الرئاسي» مسؤولية الأضرار الكبيرة التي حصلت. وجاء في البيان أن «تركيا التي هي بلد زلازل، لم تكن مستعدّة لمواجهة الكارثة ولم تقم بالتدابير الكافية» لمواجهتها، مُتّهماً الحكومة بممارسة «التمييز بين البلديات على أساس سياسي، واستخدام خطاب استقطابيّ». وفي هذا الوقت، أعلنت الحكومة انتهاء أعمال الإنقاذ في أكثر من مدينة للانتقال تالياً إلى مرحلة إزالة ركام الأبنية المهدّمة تمهيداً لبدء أعمال البناء. وفي هذا الخصوص، أعلن وزير البيئة، مراد كروم، أن البناء سيبدأ، في مطلع آذار المقبل، في العديد من المدن، ولا سيما غازي عينتاب التي تعرّض مركزها لأضرار بالغة، مضيفاً إنه ستُستأنف الخدمات الحكومية في مناطق الزلزال في بداية الشهر المقبل بعد تأمين المنازل الجاهزة بدل المباني الحكومية التي تضرّرت بشكل كبير. كما أعلنت شركة الطيران التركية استمرار نقل الركاب مجاناً بين المناطق المتضرّرة وخارجها ذهاباً وإياباً حتى بداية آذار. وتوسّعت جهود مواجهة الزلزال إلى مدينة إسطنبول التي تعيش هاجس حصول زلزال فيها، في ظلّ تحذيرات الكثير من الخبراء. وفي هذا الإطار، أعلنت محافظتها أنه سيصار إلى إخلاء 93 مدرسة - تضمّ 52 ألف طالب وثلاثة آلاف

أعلنت وزير البيئة، مراد كروم، أن البناء سيبدأ، في مطلع آذار المقبل، في العديد من المدن (أ ف ب)

«حزب العدالة والتنمية»، بولنت أرينتش، من أنه «إذا لم يتمّ تأجيل الانتخابات، فإن المعارضة ستندم، وستعمّ الفوضى»، داعياً الأحزاب إلى الاجتماع لتقرير مصير الاستحقاق. وفي هذا الإطار أيضاً، تنقل صحيفة «غازيتيه دوار» عن أوساط الحزب الحاكم، قولها إن «اللجنة العليا للانتخابات» في صدد التحضير للانتخابات على

> حمّلت المعارضة «النظام الرئاسي» الذي أضعف «هيئة إدارة الكوارث» مسؤولية الأضرار الناجمة عن الزلزال

أساس أنها قائمة إمّا في 14 أيار أو في 18 حزيران المقبل. وبحسب مسؤول في الحزب، تحدّث إلى الصحيفة، فإنه «يمكن أن يكون هناك تقييم للانتخابات، ولكن لن يكون هناك تأجيل». وتفيد معلوماتها أيضاً بأن «العدالة والتنمية» وشريكه «حزب الحركة القومية»، «لا ينظران بحرارة إلى فكرة تأجيل الانتخابات»، إذ ترى أوساطهما أن «اللجنة العليا للانتخابات يمكن أن تجترح حلولاً، مع ميل لدى الحزبَين إلى عدم التأجيل، لأنّ من شأنه أن يخلق علامات استفهام دستورية يمكن أن تُسهم في تراجع أصوات مؤيّديهما». وتضيف هذه الأوساط أن «لجنة الانتخابات ستقوم أوّلاً بدراسة الوضع الميداني، وتحديث السجلات في المدن والقرى بعد موت الآلاف من المواطنين، وهجرة نحو مليونَين من أماكن سكنهم»، على أن تبحث أيضاً «في مشكلات من مِثل: أين يمكن المهاجرين أن يقترعوا؟ وبالتالي، أين أصبحت عناوين سكنهم الجديدة. وأين يمكن وضع صناديق الاقتراع، وهل الوقت كافٍ حتى 14 أيار لذلك، أم أن الأفضل العودة إلى الموعد الأصلي في 18 حزيران؟». وبحسب ما أوردته كبرى بار المؤيّدة للسلطة، في صحيفة «خبر تورك»، فإنه «لا تأجيل للانتخابات النيابية، بل إن حزبَي العدالة والتنمية والحركة القومية سيجريانها في 14 أيار، إذ تعتقد أوساطهما أن عدم تسمية المعارضة لمرشحها في اجتماع السبت يعكس خلافات في ما بينها، وأنها غير جاهزة للاستحقاق، وهذا ما يجعل إردوغان يتحدّى ويعلن إجراء الانتخابات في موعدها. كذلك، فإن حالة الطوارئ مستمرّة حتى 7 أيار، وإلى حينه ستكون الدولة قد ضمّدت إلى حد كبير الجراح وأوت المنكوبين». وتقول بار إنه «في وقت يضيّع فيه البعض وقتهم بالحديث عن تأجيل الانتخابات، يمكن أن نستفيق «فجأة ذات صباح» على خبر إجرائها».

وفي صحيفة «صباح»، يلفت برهان الدين دوران المقرّب جدّاً من الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، إلى أن «الانظار تتجه، بعد أخذ العبر من الزلزال والتفرّغ لكيفيّة تخفيف الآلام عن المنكوبين، إلى الخطاب السياسي الذي سيسود خريطة طريق الانتخابات والذي سيكون الزلزال عنوانه الأبرز، وما الذي سيقوله كل طرف لناخبيه وتصوّره لأيّ تركيا بعد الزلزال». ويقول دوران إن إردوغان سيشرح للمواطنين ما الذي فعلته وستفعله الدولة لمحو آثار الزلزال، وسيطلب تجديد الثقة به «كما في مواجهة الفوضى سابقاً، كذلك في مواجهة كارثة الزلزال حالياً»، معتبراً أنه «إذا كان من رجل يمكنه أن يواجه بنجاح آثار الزلزال الحالي، فهو الذي واجه بنجاح وباء كورونا، كما تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية، فيما المعارضة لا تملك بيدها سوى إلقاء التهم».

من جهته، يرى دنيز سيباه، في صحيفة «حريات» الموالية للسلطة، أن الوقت الحالي هو لـ«تضميد الجراح، لكن من دون تكرار الأخطاء»، وأنه «بعد أسبوعين على الزلزال، يجب استخراج الدروس وأن نكون صادقين»، مضيفاً أنه «ليس مهمّاً لأيّ حزب تعطي صوتك، ولأيّ حزب تعطي قلبك. بل يجب أن نكون فوق السياسة. المهمّ أن نطوّر حياتنا حتى لو تطلّب الأمر تغيير كل القوانين... يجب أن نتعلّم من أخطائنا ونرسم خريطة طريق جديدة من دون إقحام السياسة. إنه زمن تشكيل حياتنا من جديد وأن يكون هذا الزلزال الأخير بتداعياته، وأن يكون ميلاداً جديداً». وفي «يني شفق» الموالية، يلفت حسين ليك أوغلو إلى أن «الدولة التركية تحرّكت بكلّ مؤسّساتها لمواجهة الزلزال، لكن لا يمكن أيّ دولة أن تقاتل بمفردها في مواجهة كارثة كبرى مثل هذه. ومع ذلك، فقد عملت الدولة أقصى جهدها، فيما كان بعض لصوص السياسة (من المعارضة) يجلسون خلف مكاتبهم ويفركون أيديهم ويقولون: حسناً هذا الرجل (إردوغان) لن يفوز مرّة أخرى بالانتخابات. وعملوا على تحريض الأمّة للتمرّد». ويضيف: «لديّ أخبار سيئة للصوص السياسة هؤلاء: سنتغلّب على الجراح، لكن من دون تكرار الأخطاء»، وأنه «بعد أسبوعين على الزلزال، يجب استخراج الدروس وأن نكون صادقين»، مضيفاً أنه «ليس مهمّاً لأيّ حزب تعطي صوتك، ولأيّ حزب تعطي قلبك. بل يجب أن نكون فوق السياسة. المهمّ أن نطوّر حياتنا حتى لو تطلّب الأمر تغيير كل القوانين... يجب أن نتعلّم من أخطائنا ونرسم خريطة طريق جديدة من دون إقحام السياسة. إنه زمن تشكيل حياتنا من جديد وأن يكون هذا الزلزال الأخير بتداعياته، وأن يكون ميلاداً جديداً». وفي «يني شفق» الموالية، يلفت حسين ليك أوغلو إلى أن «الدولة التركية تحرّكت بكلّ مؤسّساتها لمواجهة الزلزال، لكن لا يمكن أيّ دولة أن تقاتل بمفردها في مواجهة كارثة كبرى مثل هذه. ومع ذلك، فقد

شمال سوريا متروك لمصيره: هذا هو حُكم الفصائل

علاء حلبي

بينما كان آلاف السوريين في الشمال الغربي من البلاد يحفرون في الركام بأيديهم في محاولة لإنقاذ ضحايا الزلزال المدمّر الذي ضرب تركيا وأربع محافظات سورية، لم يحرّك الجنود الأتراك المتمركزون في عشرات القواعد ونقاط المراقبة المنتشرة في إدلب وريف حلب ساكناً. تاركين السوريين المنكوبين والفصائل التي تسيطر على تلك المناطق والخاضعة لـ«حكومتَين» يواجهون الكارثة بمفردهم. في الوقت نفسه، تعطلت خطوط إمداد المساعدات الأممية المجدولة سابقاً، فيما لم تلقَ أصوات المتضرّرين أيّ صدى في الدول الداعمة للمعارضة وفصائلها في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وفيما دخل ملفّ المساعدات نفق التسييس إثر رفْض «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً) تمرير معونات عاجلة أرسلتْها دمشق عبر معبر سراقب، تساوقاً مع رغبة أميركية في منْع ترسيخ معابر دائمة تُهدد الحدود الوهمية التي رسمتْها خريطة السيطرة الحالية، أظْهر التجاهل الذي أبدته واشنطن وحلفاؤها لمنكوبي الشمال الغربي من سوريا في اليوميْن التاليين للكارثة، مفارقة يمكن ملاحظتها عبر مقارنة إمدادات السلاح وعمليات حشْد «الجهاديين» التي جرت خلال سنوات الحرب الأولى، والتصعيد السياسي مع كلّ تقدّم للجيش السوري، بالاستجابة المتثاقلة لاحتياجات سكّان منطقة استثمرتها الدول المذكورة سياسياً، وميدانياً، ولا تزال.

وتسيطر على الشمال السوري الخارج عن سيطرة الحكومة السورية «حكومتان»، الأولى تابعة لـ«الائتلاف» الذي ينشط من إسطنبول التركية (الحكومة المؤقتة)، والثانية تابعة لـ«هيئة تحرير الشام» (حكومة الإنقاذ) التي تسيطر على إدلب، ويمتدّ نفوذها إلى عفرين في ريف حلب. وعلى الرغم من التفاوت في طبيعة «الحكومتَين» والصراع الدائم بينهما على النفوذ، لم يختلف سلوكهما إزاء الكارثة. إذ اكتفى مسؤولوهما بتكثيف الزيارات الميدانية الدعائية للمناطق المنكوبة، والتقاط عشرات الصور لهذه الزيارات، بالإضافة إلى محاولة استثمار الكارثة سياسياً عبر طلب دعم عابر للحدود، من دون توجيه أيّ انتقادات للدول («الحليفة»). كذلك، أبرز دور منظّمة «القبعات البيضاء» التي تأسّست بدعم من الاستخبارات البريطانية، وتتّهمها دمشق وموسكو بأداء أدوار سياسية تخدم الفصائل المسلّحة والولايات المتحدة الأميركية. وأعلنت المنظّمة أنها استنفرت 2900 متطوّع قاموا بعمليات إنقاذ عالقين تحت الركام، وهو ما جرى استغلاله سياسياً في وقت لاحق بعد تصدُّر «البيضاء» حملة هجوم على الأمم المتحدة والمنظّمات التابعة لها اتّهمتْها فيها بالتقصير في إدخال المساعدات، بالإضافة إلى محاولة واشنطن وحلفائها التستّر على تقصيرهم عبر الإعلان عن إرسال مساعدات مالية إلى المنظّمة.

> يرسم المشهد في الشمال المنكوب فشل 12 عاماً من محاولة مأسسة الفصائل وخلْق «حكومة» قادرة على إدارة المناطق الخارجة عن سيطرة دمشق

ودخلت أوّل قافلة إغاثة أممية بعد ثلاثة أيام على الكارثة، سُجّل فيها دخول بعض المساعدات وفريقَي إنقاذ صغيرَين. وفي وقت لاحق، وافقت الحكومة السورية على فتْح معبرَين إضافيين مع تركيا لتمرير الإغاثة إلى منكوبي الشمال لمدّة ثلاثة أشهر، في خطوة استبقت من خلالها دمشق خطّة تصعيد أميركية لاستثمار الزلزال، وتحميل دمشق مسؤولية الكارثة الإنسانية التي حلّت بتلك المناطق من البلاد. مع ذلك، لا تزال قوافل المساعدات التي تمرّ يومياً خجولة، ولا تلبّي إلّا جزءاً صغيراً من احتياجات مئات آلاف السوريين المتضرّرين، وسط اتّهامات توجّه عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلى جماعات مسلّحة تعمد الى استغلال هذه المساعدات، في ظلّ حالة الفوضى الفصائلية التي يشهدها ريف حلب، وإحكام «هيئة تحرير الشام» سيطرتها على كلّ المعونات. ويرسم المشهد في الشمال السوري المنكوب فشَل 12 عاماً من محاولة مأسسة الفصائل وخلْق «حكومة» قادرة على إدارة المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية، الأمر الذي يمكن أن يفسّر التأخّر الكبير في إرسال المساعدات، ومحاولة إيجاد آليات لها، وخصوصاً أن الإغاثة يجب أن تتمّ بشكل علني وموثّق، على عكْس شحنات الأسلحة والآلاف «الجهاديين» الذين أدخلوا إلى سوريا بعيداً عن الضوء.

في الوقت الحالي، يتكدّس مئات الآلاف السوريين في مساحة جغرافية ضيّقة في إدلب وريف حلب، قرب الحدود مع تركيا، حيث أصبح عدد كبير منهم بلا مأوى، يعيشون في خيم قماشية قدّمها متبرّعون محلّيون، عبر قوافل إغاثة شعبية كسرت الخطوط الوهمية التي رسمتْها الحرب. وتجاوَز عدد الضحايا في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية 2200 وفاة، بينهم نساء وأطفال، بالإضافة إلى تسجيل أكثر من 12 ألف إصابة، في وقت تفقد فيه بعض المصادر المعارضة، تحدّثت إلى «الأخبار»، عدد المباني المتضررة بأكثر من ألفَي مبنى، ثلثها تقريباً دُمّر بالكامل. وبالإضافة إلى تمرير جثث السوريين الذين فقدوا حياتهم في مناطق ضربها الزلزال في تركيا لدفنهم في بلادهم، تتابع الحكومة التركية عمليات ترحيل الأحياء إلى الشمال السوري، حيث أعلنت الداخلية التركية عودة عشرة آلاف سوري إلى بلادهم، استكمالاً للخطّة التي تقضي بترحيل مليون لاجئ، في وقت يتمّ فيه استكمال عمليات بناء مجمّعات سكنية بدائية قرب الشريط الحدودي لإعادة توطين اللاجئين المرحَّلين.

دخّد ملفّ المساعدات نفق التسييس إثر رفض «تحرير الشام» تمرير مساعدات عاجلة أرسلتها دمشق عبر معبر سراقب (أ ف ب)

استحقّ النجمة التعادل على أقل تقدير، لكنه جاء من ركلة جزاء غير صحيحة (طلال سلمان)

الكرة اللبنانية

بعد أسبوع التعادلات «ستاتيكو» في ترتيب الدوري

استحقّ الأسبوع السابع من المرحلة السداسية للدوري اللبناني لكرة القدم لقب أسبوع التعادلات بعد انتهاء أربع من أصل ستّ مباريات بالتعادل. نتائج صبّت لمصلحة الأنصار في سداسية الأندية الأوائل وأبقت الأمور غامضة في سداسية الأندية الأواخر لتستمرّ المنافسة على حالها أسبوعاً آخر

عبد القادر سعد

لم يشهد ترتيب الدوري العام سوى تغيير طفيف على صعيد المراكز، كان بطله فريق شباب الساحل. فحين تتعادل معظم الفرق، يكون «الستاتيكو» طبيعياً. في سداسية الأندية الأوائل، تعادل الأنصار مع البرج سلباً، والنجمة مع العهد 1-1، وفاز شباب الساحل على الغازية 2-0. نتائج أبقت الأنصار متصدراً برصيد 31 نقطة، أمام العهد بفارق نقطتين المتقدم بدوره على النجمة بنقطتين. وحده الساحل تقدم إلى المركز الرابع برصيد 20 نقطة وبفارق نقطتين عن البرج، فيما بقي الشباب الغازية أخيراً برصيد ست نقاط.

في سداسية الأندية الأواخر، أيضاً كان التعادل سيد الموقف حيث تعادل التضامن صور مع الإخاء الأهلي عاليه سلباً، وطرابلس مع الصفاء 1-1، فيما فاز السلام زغرتا على الحكمة 2-1. نتائج ضمنت للتضامن صور المتصدر برصيد 21 نقطة البقاء في الدرجة الأولى وابتعاده كلياً عن منطقة الخطر. هذه المنطقة التي تشمل طرابلس الثاني برصيد 17 نقطة والصفاء الثالث برصيد 13 نقطة متقدماً بفارق الأهداف عن الحكمة الذي يتقدم بدوره على الإخاء الأهلي عاليه ما قبل الأخير بفارق نقطتين (13 للحكمة و11 للإخاء)، فيما بقي السلام زغرتا أخيراً برصيد 10 نقاط لكنه تقدم كثيراً على صعيد النقاط وأصبح بعيداً نقطة وحيدة عن الإخاء وثلاث نقاط عن مقعد الأمان أي المركز الرابع الذي يبقى صاحبه في الدرجة الأولى بعكس صاحبي المركزين الخامس والسادس.

كل هذا قبل ثلاث مراحل على انتهاء الدوري، ما يعني أن المنافسة بقيت على أشدها، وكان من الممكن أن تكون المنافسة على اللقب قد انحصرت بين العهد والأنصار لو بقي الأول متقدماً في لقاء القمة مع النجمة، بعدما تعادل الأنصار قبل 24 ساعة مع البرج. لكن العهد لم ينجح في الحفاظ على تقدمه المبكر في الدقيقة الثالثة بهدف لأعب النجمة سعيد عواضة الذي سجّل بالخطأ في مرمى فريقه. لم يستحق العهد أن يخرج فائزاً بعد العرض السيّئ الذي قدمه فريق لم يبرز منه سوى لاعبين هما: فيليكس ملكي والحارس مهدي خليل. استحق النجمة التعادل على أقل تقدير، فكان له هذا التعادل بهدف ماتيوس في الدقيقة 82 من ركلة جزاء. المشكلة أن قرار الحكم علي رضا بإيعاز من الحكم المساعد سليم سراج كان خاطئاً. فركلة الجزاء التي احتسبت على الحارس مهدي خليل لم تكن صحيحة بعدما أبعد خليل الكرة قبل اصطدامه بلاعب النجمة علي الرضا اسماعيل. عادل النجمة من خطأ تحكيمي وضاعت الصدارة من العهد. خطأ قد يغيّر في هويّة البطل بعد ثلاثة أسابيع إذا جرت نتائج المباريات وفق مسار معيّن، لكن في الوقت عينه كان هناك مشكلة كبيرة في العهد بدت واضحة من لحظة تسجيله الهدف. فالصورة الفنية كانت تشير إلى أن العهد لم يفعل شيئاً سوى التسجيل، في حين أن النجمة فعل كل شيء إلا التسجيل حتى الدقيقة 87. لكن حين سجّل النجمة كان من ركلة جزاء غير صحيحة.

فعلاً، فعل النجمة كل شيء. وإذا كان هناك لاعبان فقط قد برزا في العهد، فإن جميع لاعبي النجمة كانوا نجوماً. فعلوا كل شيء لإرضاء الجمهور الكبير الذي حضر اللقاء، مقابل غياب لجمهور العهد المعاقب بقرار اتحادي. استحق النجمة التعادل على أقل تقدير لو كان بغير سيناريو خطأ تحكيمي، لكن في الوقت عينه كان تعادلاً مخيّباً أبقاه بعيداً بأربع نقاط عن الأنصار المتصدر.

هذه الصدارة التي كادت أن تفلت من الأنصار بعد تعادله مع البرج المكافح سلباً يوم السبت. أيضاً كان الأنصار قريباً من الخروج فائزاً، لكن البرجيين عرفوا كيف يخرجون متعادلين بقتالهم وعنادهم وروحهم العالية.

تعادل منحهم المركز الرابع لأقل من 24 ساعة فقط قبل أن يستعيده الساحل بفوزه أمس على الشباب الغازية 2-0 سجلهما علي الفضل في الدقيقة 24 وحسين خليفة من ركلة جزاء في الدقيقة 90.

في سداسية الأواخر، كان السلام زغرتا الفائز الأكبر، والحكمة الخاسر الأكبر. ليس فقط بالنتيجة بعد فوز السلام 2-1، حيث سجّل له لاعب الحكمة سيدو بيبه خطأ في مرمى فريقه والبرازيلي جيرونيمو، مقابل تسجيل ميشال غالي هدف الحكمة، بل لأن الحكمة فوّت على نفسه فرصة التقدم في الترتيب بعد تعادل الصفاء مع طرابلس وخصوصاً أنه كان متقدماً على مضيفه.

وعلى ملعب ليس ببعيد، وتحديداً على ملعب طرابلس البلدي، كان الصفاء أيضاً يهدر فوزاً غالياً على مضيفه طرابلس بعدما تقدم بهدف السنغالي ديالو وبقي متقدماً حتى الدقيقة 94 قبل أن يخطف صاحب الأرض هدف التعادل عبر لاعبه الأردني إبراهيم أبو زمع. تعادل مخيّب للصفاء حرمه من التقدم نحو منطقة الأمان أكثر وخصوصاً بعد تعادل الإخاء الأهلي عاليه مع التضامن صور سلباً في بحمدون.

> ضمن التضامن صور بقاءه في الدرجة الأولى موسماً جديداً

اخبار محلية

بعثة لبنان إلى شاطئية غرب آسيا

غادرت بعثة لبنان للسيدات بالكرة الطائرة الشاطئية للمشاركة في بطولة غرب آسيا التي تستضيفها قطر بين 21 و25 شباط الجاري. وتضم البعثة: الدكتور إيلي موسى (رئيساً)، خليل الكفوري (إدارياً)، وليم الأسمر (مدرباً وطنياً)، الفريق الأول مؤلف من ميرفيت حمزة وميرنا شيخو، والفريق الثاني مؤلف من سارة عكاري ونور حمزة.

وتندرج البطولة الإقليمية ضمن إطار الدورات التي تقام بهدف التأهل الى دورة الألعاب الأولمبية الصيفية التي ستجري العام المقبل في باريس.

جمعية عمومية لاتحاد العاب القوى

أقرّت الجمعية العمومية للاتحاد اللبناني لألعاب القوى البيانَين الإداري والمالي لعام 2022 بالإجماع خلال الجمعية العمومية السنوية العادية التي عقدت في مقر الاتحاد بالدكوانة. وحضر رئيس الاتحاد رولان سعادة ونائبته ناديا نعمة وأمين السر وسيم الحولي وأمينة الصندوق ماريا كيفوركيان، والأعضاء: نديم عبود وجوزيف ساسين وفيليب بجاني ومندوبو 15 نادياً يحقّ لها التصويت من أصل 24.

في البداية، أعلن سعادة عن تأمين النصاب القانوني، وهو النصف زائداً واحداً ليعلن افتتاح الجلسة. ثم رحّب بالحاضرين وأشار الى أن عام 2022 كان حافلاً بالنشاطات المحلية والخارجية، على الرغم من الوضع الاقتصادي السيئ الذي يعيشه لبنان منذ أكثر من ثلاث سنوات. وطمأن الى أن ألعاب القوى اللبنانية بألف خير رغم الظروف، ومشيراً الى أن الاتحاد على مسافة واحدة من جميع الأندية وعلى علاقة وطيدة مع جميع العاملين باللعبة من إداريين وفنيين وحكام ولاعبين ولاعبات وغيرهم. ونوّه بالعلاقة الوطيدة بين أعضاء اللجنة الإدارية للاتحاد لما فيه مصلحة اللعبة وتطورها، معتبراً أن أبواب الاتحاد مفتوحة أمام الجميع لأيّ استيضاح أو استفسار. كما وجّه الشكر الى رجال الصحافة والإعلام الذين يواكبون أخبار اللعبة على مدار السنة.

ثم تلا الأمين العام للاتحاد وسيم الحولي محضر الجلسة السابقة للجمعية العمومية التي انعقدت في 22 كانون الثاني من عام 2022 وجرى إقراره بالإجماع. كما تلا البيان الإداري لعام 2022 الذي يسرد بالتفصيل نشاطات الاتحاد الإدارية والفنية والأرقام المسجلة وغيرها بصورة واضحة وجرى إقراره بالإجماع بعد مناقشته. بدورها تلت أمينة صندوق الاتحاد ماريا كيفوركيان البيان المالي المفنّد بالأرقام الدقيق والشفافة من واردات وصادرات بصورة وافية، وجرى التصديق عليه بالإجماع بعد مناقشته. كما جرى إقرار روزنامة عام 2023 الحافلة بالنشاطات المحلية والخارجية والموازنة المرتقبة للعام الجاري.

وبسبب عدم تأمين النصاب للجلسة الاستثنائية وهو الثلثين لإقرار بعض التعديلات على النظام الداخلي، تقرّر تأجيلها الى الساعة الخامسة والنصف من مساء السبت المقبل الواقع فيه 25 شباط الجاري في مقر الاتحاد وتكون قانونية بحضور النصف زائداً واحداً من الأندية.

الينابيع بطل السلّة لدون 12 عاماً

أحرز نادي الينابيع لقب بطولة لبنان للذكور لدون الـ 12 سنة بكرة السلة بعد فوزه في المباراة النهائية على نادي تشامبس (81-64) في قاعة الرئيس ميشال سليمان التابعة لنادي عمشيت. وأوضح عضو الاتحاد ورئيس لجنة الفئات العمرية باتريك لحود أن البطولة المقبلة ستكون لفئة الذكور والإناث (دون الـ 18 سنة).

متابعة

وفاء ديوكوفيتش لمدربه بيكر

شكر نجم كرة المضرب السابق الألماني بوريس بيكر (الصورة)، الصربي نوفاك ديوكوفيتش على دعمه له أثناء وجوده في السجن في بريطانيا، مضيفاً أنه يعتبر الفائز بـ 22 لقباً في البطولات الأربع الكبرى "ربما أفضل لاعب في جميع العصور".

خلال عرض فيلم وثائقي في مهرجان برلين السينمائي حول مأثره كلاعب والصعوبات التي واجهها بعد مسيرته على ملاعب الكرة الصفراء، كشف بيكر أن ديوكوفيتش الذي أشرف على تدريبه سابقاً تواجد دائماً إلى جانبه.

وأكد الفائز ست مرات في بطولات غراند سلام والمصنف أوّل عالمياً سابقاً "أصبح نوفاك ديوكوفيتش أحد أفراد العائلة. أنتم تعلمون أن لدينا علاقة مهنية لسنوات عدة وأننا أنهيناها في عام 2016".

وكشف ابن الـ 56 سنة والفائز بـ49 لقباً خلال مسيرته الممتدة من 1984 حتى 1999 "لكننا بقينا على الدوام قريبين وبخاصة أثناء اعتقالي. لقد دعمني ودعم عائلتي".

أشرف بيكر على تدريب ديوكوفيتش بين عامي 2013 و2016، عندما فاز الأخير بستة من ألقابه الـ 22 في البطولات الأربع الكبرى.

وشارك الصربي في الفيلم الوثائقي عن بيكر بعنوان "بوم بوم العالم بمواجهة بوريس بيكر" من إخراج الأميركي أليكس غيبني لمصلحة "أبل تي في بلاس".

واشتهر بيكر بلقب "بوم بوم" أثناء تألقه على الملاعب بسبب قوة إرساله.

يستحضر ديوكوفيتش في هذا الوثائقي أنه تعلم من بيكر "القوة الذهنية" اللازمة للعب تحت الضغط.

تم تسليم بيكر من بريطانيا إلى ألمانيا في كانون الأول بعد أن أمضى ثمانية أشهر من فترة حكم بالسجن لمدة 30 شهراً لخرقه قواعد الإفلاس من خلال إخفاء أصول تبلغ حوالي 3 ملايين يورو لتجنب الاضطرار إلى سداد ديونها.

استراحة

كلمات متقاطعة 4248

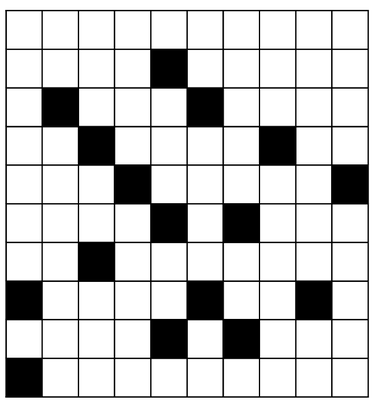

أفقيا

1- من مسرحيات الأخوين رحباني – 2- مدينة تركية – جانب الطريق للمشاة – 3- سكوت وصمت – من فصول السنة – 4- ود – بحر روسي – كسر الخبز المحمص بالأصابع – 5- من الحيوانات – مشروب ساخن – 6- ريح شرقية – تساقطت مياه السماء – 7- معركة إنتصر فيها خالد بن الوليد على البيزنطيين – نوتة موسيقية – 8- أصل البناء – شبه جزيرة يونانية فيها العاصمة أثينا – 9- بيت الذئب – نتحصن بالصمت – 10- مخرج سوري

عمودياً

1- اندفاعة الحصان – يُستعمل للتنظيف – 2- بناء قديم ذكر في التوراة هدف بنائيه الوصول الى السماء – متشابهان – 3- شركة نفط – عائلة أثري وسياسي إنكليزي راحل – 4- بحيرة في أوروبا – حفر البئر – 5- حرف نصب – مقاليد السلطة – إسم موصول – 6- مدينة لبنانية – للندبة – 7- صوت الأسنان – جسم ممتلئ – 8- تشخيص الطبيعة – جانب البحر – أصفر بالأجنبية – 9- للتفسير – مدينة مصرية – 10- إمرأة أخناتون فرعون مصر

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- عمر الشريف – 2- يوكوهاما – 3- نرش – سي – كفن – 4- اوهام – دودج – 5- لن – ميترا – 6- عين – كاري – 7- منف – واز – 8- بوّاب – بط – آخ – 9- وزط – بخل – 10- بورغو شلهوب

عمودياً

1- عين العرب – 2- موروني – ولو – 3- ركسه – نما – 4- او – اف – نبوغ – 5- لهسم – كف – رو – 6- شاي – ما – بطش – 7- رم – ديروط – 8- ياكوتيا – به – 9- فذر – زاخو – 10- زنجار – حلب

sudoku 4248

6		9			2	4	7	
	7					3		1
3		4	8					
1		6		2		9		5
			1					2
7				5	4	8		
	3			7		2		
			5		9			3
4	9	8				6		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 4247

4	1	3	5	7	8	6	9	2
8	6	2	1	9	3	5	7	4
9	7	5	6	2	4	8	3	1
5	2	1	3	8	7	9	4	6
3	9	4	2	6	5	1	8	7
7	8	6	4	1	9	2	5	3
1	4	7	9	5	6	3	2	8
2	3	9	8	4	1	7	6	5
6	5	8	7	3	2	4	1	9

مشاهير 4248

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مفكّر سوداني (1909- 1985). ألّف مجموعة من الكتب وقدّم الكثير من المحاضرات والندوات

1+10+11+3 = جواد سمين ■ 2+5+4+9 = فاصل بين دولتين ■ 6+10+8+7 = توق ومبتغى

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: جوزيف ستالين

سينما

«تيتانيك»... ربع قرن وما زال عصيّاً على الزمن

شفيق طبارة

بعدما ظهر «ذهب مع الريح» في الثلاثينيات، و«بن هور» في الخمسينيات، و«حرب النجوم» في السبعينيات وأوائل الثمانينيات، جاء «تيتانيك» (1997) في التسعينيات. بالطبع، لا نتحدث عن مجرد نصب تذكاري سينمائي، لكن عن عمل حرّك الجماهير، وجمع أيضاً المعرفة السينمائية للعصر الذي ظهر به، وأراد الجميع تقريباً رؤيته في الصالات في ذلك الوقت.

25 عاماً مرّت منذ عرض «تيتانيك» لجيمس كاميرون للمرة الأولى في دور العرض السينمائية. بعد نجاح إعادة طرح فيلم «أفاتار» (2009) في نهاية العام الماضي، والنجاح الكبير لفيلم «أفاتار: شكل الماء» (2022)، يحتفل كاميرون بإعادة إصدار فيلم «تيتانيك» الذي يمكن مشاهدته في السينما في جميع أنحاء العالم اليوم. «أنا ملك العالم» صاح كاميرون عندما حطّم فيلم «تيتانيك» الرقم القياسي لفيلم «بن هور» بإهدى عشرة جائزة في حفل توزيع جوائز الأوسكار عام 1998. اقتبس كاميرون الجملة الشهيرة من فيلمه ليقول لهوليوود إنّه هنا، وكان على حق. حطم الفيلم سجلات شباك التذاكر، ودفع أبعاد النجاح التي كانت تعتبر شبه مستحيلة. حتى عام 2009، لم يصل أحد إلى القمة مثل «تيتانيك»، حتى جاء كاميرون ليعيد بفيلم «أفاتار» وضع معايير جديدة لمغامرات الخيال العلمي من حيث التكنولوجيا، وأطلق موجة مستمرة من الأفلام ثلاثية الأبعاد. خلق كاميرون وحشاً سينمائياً، أنفق الكثير لإعادة إنشاء «تيتانيك» إلى درجة أن الفيلم كان أغلى من السفينة. كسر المواعيد النهائية للإنتاج، حارب لجعل مدة الفيلم ثلاث ساعات و14 دقيقة. قبل العرض، كانت قلّة تؤمن بنجاحه، وتأمل فقط تخفيف الأضرار، ولكن شباك التذاكر أظهر خلاف ذلك.

كيف تتعامل مع الأسطورة؟ هذا هو السؤال الذي يحوم حول إعادة إصدار «تيتانيك». هذا السؤال نفسه طرحه المخرج على نفسه عندما بدأ مشروعه الضخم، فغرق «أر إم أس تيتانيك» في رحلتها الأولى من لندن إلى نيويورك عبر المحيط الأطلسي عام 1912 أصبح تاريخاً مهماً في التاريخ الجماعي للبشرية لأسباب مختلفة. من ناحية، فقد أوضحت الحادثة قابلية الإنسان المتغطرس على الخطأ، ومن ناحية أخرى، إذا نظرنا إلى الوراء ربما كانت تنبّأ الكارثة التي ستهزّ العالم بعد عامين وهي اندلاع الحرب العالمية الأولى. وأخيراً وليس آخراً، أعطى غرق السفينة فكرة مسبقة عن كيفية تحول الحوادث إلى أحداث عالمية بسبب قوة وسائل الإعلام. تؤدي إعادة رؤية الكلاسيكيات إلى اكتشافات، وتسمح المعرفة المسبقة بالفيلم وبالتاريخ بإلقاء نظرة أكثر دقة على التفاصيل، ومن خلال إعادة الاكتشاف هذه، يمكن فهم أحاسيس معينة بشكل أفضل. لذلك، مرور الزمن في الفن بشكل عام والسينما بشكل خاص بالغ الأهمية. لذلك رؤية «تيتانيك» على الشاشة الكبيرة بعد 25 عاماً تعدّ تجربة رائعة، سفراً عبر الزمن وتحليلاً دقيقاً للنجاح وطبعاً تأثير قصة الحب في خضم فيلم كارثي نموذجي.

لفهم سبب نجاح «تيتانيك»، من الضروري العودة بالزمن، إلى التسعينيات، الفترة التي عادت فيها أفلام الكوارث إلى الموضة في هوليوود، مع رولند إيمريش على سبيل المثال («يوم الاستقلال» و «غودزيلا»)، واستعداد الاستوديوهات الكبيرة للاستثمار بكثافة في المؤثرات الخاصة، وصيغة الفريق المكون من ممثلين صاعدين أو من الدرجة الثانية. وهنا وقع الأمر على ليوناردو دي كابريو وكيت وينسلت. وطبعاً يمكننا القول إن كاميرون مخرج طموح، عندما يفكر في شيء ما، فإنه يقدمه بشكل كبير، أفلامه هي الأفلام التي تحقق الكثير من الأموال، وينفذ مشاريع تبدو مستحيلة، و «تيتانيك» ليس استثناء. ميزانية الفيلم قدرها 200 مليون دولار، ولا يزال يدر الأرباح إلى اليوم. كانت هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها استخدام صور حقيقية للسفينة، (في وقت لاحق استعملها كاميرون من أجل فيلمه الوثائقي «تيتانيك: بعد عشرين سنة مع جيمس كاميرون» (2017) حيث أعاد فتح ملف السفينة والغوص مرة أخرى لرؤيتها ومعرفة ما تم فعله بشكل صحيح وخاطئ في الفيلم قبل 20 عاماً). تم بناء نسخة طبق الأصل عن السفينة، اشترت شركة «فوكس» المنتجة عقاراً على الشاطئ لتصوير المشاهد المائية، بما في ذلك خزان مياه لإغراق السفينة. أثر الفيلم في تطوير أفلام لاحقة من حيث التقنيات الفنية. إحدى أكثر تقنياته الثورية هي استخدام ممثلين رقميين، هذه التقنية ساعدت في إنشاء مئات الركاب الافتراضيين الذين كانوا جزءاً من طاقم السفينة الكبير. وبعد مشهد انقسام السفينة إلى نصفين، والأمواج الكبيرة والدراما داخل وحول قوارب النجاة من بين أفضل

> جيمس كاميرون يعرف تماماً ما يريده من السينما وكيف يمكنه التلاعب بالجماهير

المؤثرات الخاصة التي تم إنتاجها في هوليوود حتى الآن.

هناك عوامل عدة لنجاح الفيلم أكثر من الجودة التقنية المستخدمة. لا يُظهر حطام السفينة، والتميز التقني عظمة الفيلم يوضح أيضاً قدرة كاميرون على تغطية كل خطوة من مراحل هذه المأساة بقصة جذابة. لذلك، شرب كاميرون من مصدر جاء قبل أربعة قرون: روميو وجولييت. جوهر الرومانسية بين جاك وروز ليس أكثر من نسخة حديثة من حبّ شكسبير الممنوع. مع هذه القصة الكلاسيكية الجذابة، طوّر كاميرون حبكة أحداثه لتدور في منتصف الفيلم قبل الغرق. كان تصور كاميرون في «تيتانيك» أنه إنتاج ضخم يعيد هوليوود إلى عصرها الذهبي، ولم يكن مخطئاً لأن الشريط يعبق بالكلاسيكية. قصة الحب هذه تتجاوز الطبقات الاجتماعية، وتتشرّب من مصادر الرومانسية الكلاسيكية من حيث أنّ لها بداية ووسطاً ونهاية، لا يمكن أن تكون أكثر تقليدية. مع ذلك، ليس فقط استخدام هذه الصيغة هو الذي تسبب في نجاح دقة الرومانسية. بعد كل من دي كابريو ووينسلت حجر أساس في هذه القصة العملاقة، وكلاهما قدم أداءً أشار إلى الممثلين اللذين سيصبحان عليه بعد نجاح الفيلم. هي على وجه الخصوص، لأن شخصيتها تتطلب المزيد من الفروق الدقيقة. تتالق كيت وينسلت، سواء من خلال إظهار اليأس الذي تشعر به والفراغ الداخلي الذي تحمله أو في مظهر الاستسلام المطلق للعاطفة. هي كانت نموذجاً تقدمياً للأنوثة في العقد الأول من القرن الماضي. تحاط روز من الطبقة العليا وتستهلك بالعديد من السلوكيات غير المقولة لطبقتها الاجتماعية، والازدراء والكراهية الفاشية للطبقات الدنيا، والسياق الاجتماعي المحيط لأولئك الذين يغرقون في التفوق السامّ رغماً عنها، روز هي عضوة في بيئتها، و«تيتانيك» هي قصة تحوّلها. يلعب كاميرون بوعي على الأفكار المسبقة للمشاهد. جاك ليس سوى بطل واضح في روايته الرومانسية المأساوية، سراب «البطل» النموذجي، لكنه مقنع للغاية، مغامر من الطبقة العاملة صغير مقدر له القيام بأشياء عظيمة في العالم خلال رحلته. يفوز بقلب المرأة المرغوبة العديد عنه في نواح كثيرة. أضف إلى ذلك الموسيقى التصويرية الملحمية من قبل جيمس هورنر العظيم، وأغنيةMy Heart Will Go On التي تؤديها سيلين ديون. المؤلفات الموسيقية مؤثرة وورومانسية وقوية في اللحظات الضرورية، وتمكن هورنر من جعلها تتناسب تماماً مع المغامرة الحزينة لـ «تيتانيك». إن صور كاميرون غالباً ما تكون أكثر بلاغة من حواراته. هذا ينطبق أيضاً على «تيتانيك»، عندما يقف جاك في مقدمة السفينة ويعلن نفسه ملك العالم بذرع ممدودة، ينقل كاميرون الاضطراب العاطفي إلى المشاهد من خلال لقطة تتبع المنتصر. إنها تشبه إلى حد بعيد قبلة جاك الأولى وروز. خلفية السماء والبحر والموسيقى والأغنية خلفيات لحلم ساذج بالحب والحرية.

كاميرون متلاعب سينمائي رائع. السيناريو الخاص به يكون أحياناً ساذجاً بشكل يبعث على السخرية. ولكن كاميرون يعرف تماماً ما يريد من السينما وكيف يمكنه التلاعب بالجماهير، من دون إهانة ذكائه، والعودة إلى الدور الذي تلعبه السينما في البحث عن أعمق المشاعر والطفو بها إلى السطح. يمكن القول إن الفيلم متلاعب وشعبوي وميلودرامي، ويمكن أن يجعلنا ذلك لا نحب الفيلم، ولكن لا يمكن بأي حال من الأحوال ألا نعترف بأن الشريط هو نقطة في تاريخ السينما لا يمكن تخطيها. «تيتانيك» بصفته ميلودراما ما بعد الحداثة، يجمع الأسباب والدوافع الخارجية والداخلية التي تثير العواطف المتدفقة بطريقة فريدة بشكل خاص، وتعمّقها وتحققها. كاميرون ذكي في حداثته في استعمال الأسلوب الميلودرامي وعناصر الحبكة من مفهوم «الفن الهابط» الذي يتهمونه به، ويستند إلى الافتقار إلى الأصالة والخيال والاعتماد على الكليشيهات، والإلفة وسهولة الاستهلاك. ولكن في العودة أساس الميلودراما بشكل عام، فإن هذا النوع من السينما تُنشأ من خلال صراع بين قوى لا تُقاس، فالشخصيات تترك وحيدة تواجه قوى معادية طبيعية منها ومجتمعية. ويمكن أن تكون القوة المعادية جسدية (مرض مميت، حادث)، اجتماعية (حرب، الفقر، الاختلاف الاجتماعي) أو روحانية بطبيعتها (الحب العاطفي، الكراهية القاتلة، الانجذاب القاتل، الفساد الأخلاقي). علاوة على ذلك، يمكن تكديس كل هذه الأشياء. كاميرون في «تيتانيك » على سبيل المثال، تواجه أبطاله ثلاث قوى لا تقهر: الشر البشري، الاختلاف الاجتماعي وقوة الطبيعة. نتيجة لذلك، يصبح الأمر أكثر إثارة، وتُستبعد بها اتهامات «الفن الهابط». الحجة المضادة لجميع الاعتراضات، هي أن الفيلم ناجح بشكل كبير، طبعاً ليس كل فيلم ناجح هو فيلم عظيم، ولكن لا يمكن إلا التوقف عند أسباب هذا النجاح. «تيتانيك» يحتفظ بالتشويق طوال مدة الفيلم، يجعلنا نهتم بذهول، يجعلنا نخاف، على الرغم من أننا نعرف منذ البداية كيف ستنتهي القصة.

على الرغم من المصير المأساوي لأبطال الفيلم، والسفينة الحقيقية، إلا أن فيلم كاميرون متفائل للغاية، طفل في عصره، سمح لنا وقتها واليوم بعد 25 عاماً أن نتعامل من خلال السينما مع تاريخ «تيتانيك» ومعناها الرمزي والأسطوري كحدث وسرد وتاريخ بطريقة مريحة، كما تفعل السينما من خلال العودة إلى التاريخ وجعلنا نتعايش ونتماهى ونجد أنفسنا في عقود وجدت قبل ولادتنا. عندما طرح «تيتانيك» للمرة الأولى في السينما عام 1997، كان ظاهرة حقيقية، إذا أردنا النظر إليه على أنه نقطة زمنية معينة في تاريخ السينما، او مجرد ضجيج، أو ذكرى لا فائدة منها، يمكننا ذلك بسهولة. ولكن سحر الفيلم والسينما لا يزال حياً، وهذا لا يمكن إنكاره، وهذا المهم. «تيتانيك» تجربة عاطفية ومثيرة ومحفزة ومؤثرة، عاد بها كاميرون إلى السحر البدائي للسينما. هذه السينما قد صنعت خصيصاً من أجل الشاشة الكبيرة.

Titanic
في الصالات

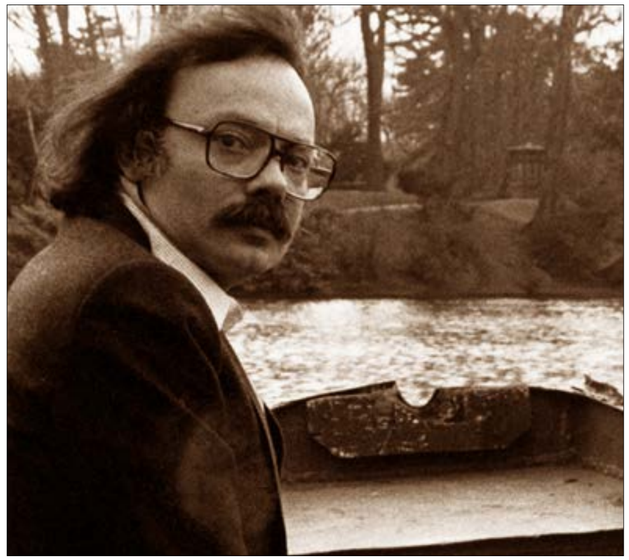

تحيّة

«قولوا هذا موعد» أنسي الحاج

منذ تسع سنوات غادرنا انسي الحاج (1937 ـ 2014) تاركاً إرثاً شعرياً كبيراً بعدما كان من روّاد النثر في الشعر العربي المعاصر. في إطار الأنشطة الثقافية والفنية التي ينظّمها «مهرجان بيروت للأفلام الفنية»، توجّه تحية إلى الشاعر الراحل في أمسية غنية بالشعر والموسيقى

سانـدرا الخوري

تتزامن هذه التحية مع صدور المجموعة الشعرية الكاملة للحاج. هي في الوقت عينه مناسبة للاستماع إلى بعض من أعماله المحبّبة على قلوب المؤيّدين، إلى جانب كونها انطلاقة لهذه المجموعة. تحت عنوان «قولوا هذا موعدي»، يقدّم الشاعر عبده وازن أمسية شعرية بالعربية والفرنسية وموسيقى تجتمع فيها ابنة الراحل ندى الحاج التي كانت خلف الفكرة، مع أسماء أخرى ضليعة في اللغة العربية والتمثيل معاً أمثال رفعت طربية، وجوليا قصار، وعلي مطر، إضافة الى المغنية المسرحية رانيا الحاج والموسيقي فزد نصر، بإخراج مسرحي للبنا أبيض على خشبة «مسرح ليلى تركي» في المكتبة الشرقية في الجامعة اليسوعية.

في حديث معنا، تشير المخرجة لينا أبيض إلى أن صاحب فكرة الأمسية ليس شخصاً واحداً: «هناك أولاً صدور الأعمال الكاملة لأنسي الحاج وتحية له. وكانت الأمسية فكرة مشتركة بين ندى الحاج وليس مغيب. ودعاني عبدو واكد لإخراجها». طبع أنسي الحاج عالم الشعر بست مجموعات هي: «لن» و«الرأس المقطوع» و«ماضي الأيام الآتية» و«ماذا صنعت بالذهب ماذا فعلت بالوردة» و«الرسولة بشعرها الطويلة حتى الينابيع» و«اللولبية». كانت للترجمة مكانة مهمة في عمله، وقد نقل بأسلوبه إلى العربية الكثير من المسرحيات لشكسبير ويونيسكو ودورنمات وكامو وبريشت وغيرهم، كما تُرجمت أعماله إلى لغات عدة منها الفرنسية. من هنا اختيار بعض النصوص الفرنسية التي ستُتلى خلال الأمسية. في هذا الصدد، تقرّ أبيض: «لم أكن مطّلعة بدءاً على برنامج الأمسية. وضعته ندى الحاج، علماً أن أنسي تُرجم إلى الكثير من اللغات والحاضرون في السهرة يتقنون الفرنسية. لذا فكّرنا بهذه اللغة. كما اقترح رفعت طربيه قصيدة أو قصيدتين يحبهما شخصياً، واقترحنا أن تكون هناك لغة لأنطوان كرباج وهو من الأشخاص الذين قرأوا لأنسي الحاج. كما ستكون بالمناسبة تحية أيضاً إلى لور غريّب التي غادرتنا قبل أيام. أما الموسيقى فستكون مباشرة. ضمن الأسماء المشاركة في الأمسية موسيقي هو فريد نصر ومغنية هي رانيا غصن الحاج ستؤدي غناءً شعراً لأنسي الحاج كما فعلت من قبلها ماجدة الرومي. هناك أيضاً بعض القطع الموسيقية الجديدة التي استوحاها نصر من الشعر الذي سمعه».

ليس غريباً على جوليا قصار ورفعت طربيه المشاركة في أمسية مماثلة، خصوصاً أنّ للاثنين مساهمة سابقة في البوم شعري «يكتب ويقرأ» يضمّ قصائد للشاعر أصدرته قبل سنوات مؤسسة أنسي الحاج مع موزار شاهين. في نظر أبيض، من أجل اختيار المؤيّدين المناسبين لهذه الأمسية: «أنت في حاجة إلى أشخاص يمتهنون التمثيل ويتقنون اللغة العربية. رفعت طربيه وجوليا قصار لا يحتاجان إلى تعريف. ندى أنسي الحاج تملك طريقة أداء جميلة جداً وخاصة بها، وعلي مطر شاعر وله علاقة لافتة باللغة وبأنسي الحاج. أردنا أشخاصاً يتقنون اللغة العربية والشعر، وفي الوقت عينه يرغبون في أن يكونوا موجودين في سهرة مخصصة لأنسي الحاج. اجتمعنا لعدد من الليالي وأنجزنا تمارين لنحو أربع ساعات، شعرنا خلالها بأنه لقاء أصدقاء يلتقون للتحدث عن شخص ويستخدمون نصوصه. كان شيئاً رائعاً ومميزاً. أشعر بأنني محظوظة. ونصوص أنسي الحاج كانت اكتشافاً رائعاً بالنسبة إليه».

لعنوان الأمسية «قولوا هذا موعدي» Dites que c'est mon heure دلالة معينة خصوصاً أنّ الجملة مستخرجة من إحدى قصائد أنسي الحاج («ماذا صنعت بالذهب ماذا فعلت الوردة»). فهو بحسب أبيض: «رغبة فعلية بأن يكون هذا موعداً ولقاء مع أنسي الحاج. طلبت من الممثلين أن يرتدوا ملابس جميلة جداً وكأنها حفلة أو وليمة كلام ومشاعر وجمال. نحن بحاجة إلى هذا النوع من اللقاءات، خصوصاً في بلد ذاكرته تضمحلّ بهذا الشكل ونأسه يرحلون وهو يتغيّر بسرعة كبيرة ويتشوّه. من المهم جداً أن تكون لنا لقاءات مع الذاكرة والجمال واللغة العربية».

«قولوا هذا موعدي»: س: 19:00 مساء اليوم، «مسرح ليلى تركي»، (جامعة القدّيس يوسف).

> الأمسية فكرة مشتركة بين ندى الحاج وليس مغيب

ما وراء الصورة

خبر العقوبات على رياض سلامة: «الإعلام الجديد» يتفوّق على التقليدي

نزار نصر

لم تتفاعل القنوات اللبنانية المهيمنة كثيراً مع ما بثّته قناة «الحدث» السعودية قبل أيام حول نيّة وزارة الخزانة الأميركية فرض عقوبات على حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بزعم علاقته بحزب الله. قد يكون أحد الأسباب هو التروّي الذي تمارسه تلك القنوات حيال أيّ خبر يخصّ سلامة، بعكس التهوّر و«الاستلشاق» في ما يتعلّق بأمور أخرى. لكنّ السبب الأكيد وراء عدم التفاعل هو النفي الأميركي السريع لما قالته القناة السعودية مستبقاً صخب المشهد اللبناني بصدى الخبر. ورغم تعاطي بعض القنوات في فترات سابقة مع أخبار مصدرها «الحدث» على أنّها تشكّل دلائل وإثباتات، إلّا أنّه يبدو ألّا صوت يعلو فوق الصوت الأميركي. وبمعزل عن افتراض أن يكون الخبر المنفيّ حاملاً تحذيرات مبطّنة من الإدارة الأميركية لسلامة بأنّها سترفع الغطاء عنه في حال عدم تجاوبه مع مطالب محتملة لها، فإنّ مجرّد إشاعته، ولو كُذّب ظاهرياً، كفيل بأن يدسّ في العقول فكرة تربط سلامة، وبالتالي الانهيار الذي تشهده البلاد على المستويات كافّة، بحزب الله.

ما يعزّز النظريّة الآنفة أمران: الأوّل هو تفاعل «الإعلام الجديد» مع الخبر بطريقة معاكسة تماماً لتعاطي القنوات معه، إذ يُنظر إلى هذا الإعلام على أنّه المفتاح إلى العقول المراهقة الشابّة التي دائماً ما تُعتبر الشريحة الأهمّ في الجمهور المستهدَف، نظراً إلى سهولة التلاعب بها. هكذا مثلاً، ضربت منصّة «ميغافون» التي تدّعي أنّها تكنّ العداء لكلّ من سلامة والحزب، عصفورَين بحجر واحد، فنشرت الخبر وأتبعته بما كانت قالته الخزانة الأميركية إبّان فرضها العقوبات على حسن مقلّد وشركته، لربط حاكم «المركزي» بالحزب. وحتى بعد نفيه، لم تحذفه المنصّة أو تعدّله على الأقلّ بإرفاق توضيح كما تقتضي الأصول المهنية.

أمّا الأمر الآخر الذي يعزّز النظرية الآنفة، فهو طريقة العمل الأميركية في لبنان عبر السنوات، التي يمكن استخلاص درس منها هو أنّ الولايات المتّحدة «تشيطن» كلّ مَن تريد التخلّص منه، ولو تعاونت معه لعقود، تمهيداً لاستبداله بأشخاص تنعتهم بطريقة مضلّلة بـ«المستقلّين». مثلاً، أدّى وصول المدرّبين الاقتصاديّين بمن فيهم سلامة في تسعينيّات القرن الماضي، إلى تنفيس الاحتقان بعد الحرب، على اعتبار أنّهم «رجال أعمال لا دخل لهم بالسياسة». ووصول فؤاد السنيورة إلى رئاسة الحكومة على أنّه «تكنوقراط» نفّس الاحتقان في عام 2005. ووصول ميشال سليمان «التوافقي» إلى سدّة رئاسة الجمهورية نفّس الاحتقان بعد أحداث عام 2008. وأخيراً، أدّى وصول كتلة «التغييريّين» إلى تنفيس الاحتقان بعد تحرّكات عام 2019. وهكذا، فإنّ «حرق» رياض سلامة عبر ربطه بحزب الله يمهّد لوصول حاكم جديد «تكنوقراط»، تماماً كما عند وصول سلامة نفسه. كلّ هذه التسميات بان زيفها مع الوقت، وتبيّن أنّ جميع هؤلاء حلفاء أو أدوات للولايات المتّحدة يدّعون الحيادية، والنتيجة استمرار الاقتصاد الريعي النيوليبرالي بنزعته الاحتكارية، وديون، ودولرة شاملة، تدمير ممنهج للمجتمع...

تغاضي القنوات المهيمنة عمّا بثّته «الحدث»، قابلته بدفاع غير مباشر عن المصرف المركزي، رغم تغطيتها تحرّكات المودعين الذين هاجموا الخميس الماضي فروع مصارف في منطقة بدارو قبل أن يتوجّهوا إلى قصر رئيس جمعيّة المصارف سليم صفير في سنّ الفيل. قبل ذلك بيوم، حاولت LBCI في مقدّمة نشرتها المسائية شرح الارتفاع الجنوني لسعر الصرف، فاستنتجت أنّ السبب «العلمي» هو متوجّبات الدولة من رواتب القطاع العام وشراء القمح وأدوية الأمراض المستعصية، وقالت إنّ مصرف لبنان «مجبَر» على جمع الدولارات من السوق لتسديدها، متناسيةً أنّ كلّ تلك الأمور ليست جديدة ولا تضغط بشكل كبير على سعر الصرف، وأنّ «المركزي» يجمع الدولارات من السوق إنّما لإطفاء خسائره وخسائر المصارف، وأنّ هناك إضراباً للمصارف ترتسم عليه علامات الشبه بإغلاقها بعد تحرّكات عام 2019. وأخيراً، لامت القناة «خطّة الكهرباء» التي «تكرّمت» على اللبنانيّين بأربع ساعات، متناسيةً أنّ كلّ ساعة من خدمة الكهرباء الرسمية توفّر من العملة الصعبة أضعاف ما كان سيُنفق على مازوت المولّدات الخاصّة الأغلى ثمناً، ما يعني نظرياً ضغطاً أقلّ على سعر الصرف.

بالعودة إلى التحرّكات ضدّ فروع بعض المصارف، فقد أخذت القنوات المهيمنة حيالها موقفاً بدا بعيداً عن الدفاع المباشر عن المصارف على جري عادتها، لكنّها لم تقف أيضاً إلى جانب المودعين كما ادّعت إبّان الاقتحامات التي قام بها بعضهم العام الماضي لاستعادة ودائعه بالقوّة. في هذا السياق، وكما هو متوقّع منها، أصرّت قناة mtv على الانحياز إلى المصارف، ولو أنّها غلّفته بإطار «موضوعي»، فأوردت في مقدّمتها مساء الخميس: «مع أنّ التحرّكات محقّة في أساسها، إلّا أنّه لا يمكن لتحرّكات عشوائيّة أن تؤدّي إلّا إلى تحقيق هدف واحد، وهو استكمال ضرب ما تبقّى من قطاعات اقتصاديّة وصولاً إلى فوضى غير خلّاقة تؤدّي إلى انهيار الدولة انهياراً تامّاً، فهل هذا ما يريده المحتجّون حقّاً؟». هكذا، ربطت القناة بضعة فروع مصرفيّة بمصير الدولة، ضمن المسعى المستمرّ لدرء المسؤولية عن المصارف ورؤسائها وتحميل الخسائر المترتّبة عليهم لخزينة الدولة وللمودعين. ولم تنسَ قناة المرّ تخصيص الجزء الثاني من مقدّمتها للهجوم على حزب الله وأمينه العام بعد كلمته الأخيرة، وعلى اتّفاقية ترسيم الحدود البحرية التي كرّرت تحميلها للحزب مذعيةً أنّها سمحت لـ«إسرائيل» بمباشرة الاستخراج، وكأنّ القناة باتت فجأة تهتمّ بمقارعة الكيان المحتلّ.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 20 شباط 2023 العدد 4853

صورة وخبر

منحت جمعية المخرجين الأميركيين (DGA) جائزتها الأولى، مساء أوّل من أمس السبت إلى دانيال شاينرت ودانيال كوان عن فيلمهما الذي يدور في فلك المغامرة والخيال العلمي، Everything Everywhere All at Once (بطولة ميشيل يوه ـ 140 د). إنّها المرة الثالثة في تاريخ الحدث التي يفوز فيها ثنائي بجائزة أفضل إخراج، بعد روبرت وايز وجيروم روبينز (قصة الحي الغربي ـ عام 1961) والأخوين كوين (No Country for Old Men ـ عام 2007). هكذا، يكون الشريط قد قرّب منصّة البثّ التدفّقي «نتفليكس» من الأوسكار، خلال الاحتفال الخامس والتسعين المقرّر في 12 آذار (مارس) المقبل والذي يتصدّره حالياً بـ 11 ترشيحاً، من بينها أفضل فيلم. أما الحكاية، فتدور حول مهاجرة صينية مسنّة تتورّط في مغامرة مجنونة، حينما تكتشف أنّها وحدها من تستطيع إنقاذ العالم من خلال اكتشاف العوالم الأخرى الموازية.

(فريزر هاريسون ـ أف ب)

على بالي

أسعد أبو خليك

كان الاتحاد السوفياتي يُطلق على نفسه وعلى حلفائه صفة «المُحبّين للسلام». وكانت منظّمات متحالفة مع الاتحاد السوفياتي تحمل اسم السلام. الغرب تشدّق بكلمة حريّة (وهي ليست عنده إلّا حريّة رأس المال) والمنظومة الشيوعيّة رفعت لواء السلام. لم أحمل يوماً على محمل الجدّ استغلال الغرب لمصطلحات الحريّة، لكن لم أكن آخذ على محمل الجدّ مصطلحات السلام من قبل المنظومة الشيوعيّة. الآن بتّ أصدّق ذلك الادّعاء. الاتحاد السوفياتي كان بجدّ محباً للسلام وتجنّب أي حرب مع الغرب، وإلى درجة الإفراط والسذاجة. لو أنّه أرخى قليلاً حبّه للسلام لكان انتصر في أفغانستان وسمح لعمر الاتحاد السوفياتي بالامتداد أكثر. من معلومات مؤتمر ميونيخ الأمني (الحربي؟) أن الغرب شعر «بالقلق»، حسب وصف صحيفة الـ«غارديان»، لأنّ المندوب الصيني إلى المؤتمر يحمل معه مشروع سلام لوقف الحرب في أوكرانيا. الغرب قلق من إمكانيّة تحقيق السلام هناك. الغرب لا يريد السلام، بل يصرّ على استمرار الحروب لأنّها وحدها تسمح له بالهيمنة الدائمة. علينا أن نتأمّل الخبر مليّاً: الغرب يخشى السلام. هو يلوم روسيا فقط على الحرب لكنه لا يريد السلام ويعطّل كل مشروع للسلام. نعلم أنّ الرئيس الفرنسي (في بداية الحرب) حاول أن يروّج لمشروع سلام يجعل من أوكرانيا نسقاً من فنلندا (لكنّ فنلندا أبطلت حيادها الذي نعلم اليوم أنه كان مزيّفاً وليس إلا خدعة، كما الحياد السويسري) لكنّ أميركا منعت ماكرون من المضي بعيداً (ماذا حلّ بمهل ماكرون في لبنان؟ لا تزال سارية؟ أنا مهتم لأنني ملتزم بها). تحاول الصين أن توفّق بين الطرفيْن المتصارعيْن لكنّ أميركا تمنع وقف الحرب. والرئيس الأوكراني ليس إلّا أداة بيد حلف شمال الأطلسي، مثله مثل المواقع «المستقلّة» التي يموّلها الغرب في الدول النامية. الصين دولة مسالمة ولم تشعل حروباً ولم تؤجّج صراعات، لكنّ أميركا وأبواقها تتحدّث عن «عدوانيّة» الصين. أين يتجلّى ذلك؟ وفي الصراع الروسي تستطيع أن تلوم هذا الطرف أو ذاك، لكن من ينفي أنّ أميركا تمنع وقف الحرب؟ هي مفيدة لها لألف سبب وسبب.

المفكرة

جورج نصر ضيف «أفلامنا»

■ بين 23 شباط (فبراير) الحالي و9 آذار (مارس) المقبل، سيكون فيلم «إلى أين؟» (1957 ـ 90 د) للمخرج اللبناني جورج نصر (1927 ـ 2019) متاحاً عبر منصّة «أفلامنا» الإلكترونية، في الذكرى العاشرة لمهرجان «أفلام». يعالج الشريط قضية الهجرة والاغتراب ولوعة الإقامة في بلد بلا مستقبل، وفي الوقت نفسه، قسوة المنفى الذي لا يفي بوعد المستقبل الأفضل. تدور الأحداث في قالب من الدراما حول رب أسرة يقرّر الهجرة، وعندما يعود يجد ابنه يخطّط للهجرة، فتتكرّر المأساة والغربة. أصبح العمل أوّل فيلم يمثّل لبنان رسمياً في «مهرجان كان السينمائي الدولي». وقبل عودته إلى الدورة السبعين من الحدث الفرنسي عام 2017، خضع لعملية ترميم بمبادرة من«أبوظ برودكشنز» و«مؤسّسة سينما لبنان» و«نادي لكل الناس».

فيلم «إلى أين؟»: بين الخميس 23 شباط والخميس 9 آذار 2023 على منصة «أفلامنا» (www.aflamuna.online)

هليوبوليس... مدينة الشمس

■ أميلي دارشوت شونهوفن (الصورة) مؤرّخة ومحاضرة بلجيكية ومؤلّفة كتاب Roman d›Héliopolis الصادر بالفرنسية عام 2018. الكونتيسّة البلجيكية، سليلة الديبلوماسي الأرمني بوغوص نوبار باشا، تركّز عملها البحثي على مصر. وفي هذا الكتاب، تتناول مدينة هليوبوليس في مصر، التي أصبحت الآن جزءاً من القاهرة وتحمل اسم مصر الجديدة. بعد غدٍ الأربعاء، تلقي أميلي محاضرة بالفرنسية في «متحف الآثار» في «الجامعة الأميركية في بيروت» لتقديم هذه المدينة القديمة غير المعروفة لعامّة الناس، تحت عنوان «مصر الجديدة مدينة الشمس».

«مصر الجديدة مدينة الشمس»: بعد غدٍ الأربعاء ـ الساعة الخامسة بعد الظهر ـ «متحف الآثار» في «الجامعة الأميركية في بيروت» (شارع بليس). للاستعلام: 01/759665 أو museum@aub.edu.lb

«آنّا أو» اللبنانية

■ «آنّا أو» هو الاسم المستعار لمريضة جوزيف بروير، التي نشرت دراسة الحالة الخاصة بها في كتابه «دراسات حول الهستيريا» الذي أنجزه بالتعاون مع سيغموند فرويد. كان اسمها الحقيقي بيرثا بابنهايم (1859 ـ 1936)، وهي ناشطة نسوية يهودية نمسوية ومؤسسة (رابطة النساء اليهوديات). عالجها بروير من سعال حاد وشلل في الأطراف على الجانب الأيمن من جسدها واضطرابات في الرؤية والسمع والكلام بالإضافة إلى الهلوسة وفقدان الوعي. تم تشخيصها بالهستيريا، ويشير فرويد إلى أن مرضها كان نتيجة الاستياء الذي شعرت به من مرض والدها الحقيقي والجسدي الذي أدى لاحقاً إلى وفاته. وأظهرت السجلات التاريخية أنّه عندما توقف بروير عن علاجها، لم تكن «آنّا أو» تتحسّن بل ساءت حالتها تدريجياً. تستمدّ مسرحية «آنّا أو» اسمها وحبكتها من حكاية هذه المرأة. إنّها نتيجة عمل مشترك، وتنطلق عروضها على خشبة «مسرح مونو» (الأشرفية) في الثاني من آذار (مارس) المقبل. وهي من بطولة صولانج تراك، وباتريك شمالي، وزلفا شلحت.

مسرحية «آنا أو»: بدءاً من الخميس 2 آذار 2023 ـ الساعة السابعة والنصف مساءً ـ «مسرح مونو» (الأشرفية ـ بيروت). للاستعلام: 81/233144 أو فروع «مكتبة أنطوان» وموقعها الإلكتروني.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 20 شباط 2023 العدد 228
Lundi 20 Fevrier 2023 no228

الأخبار

رأس المال

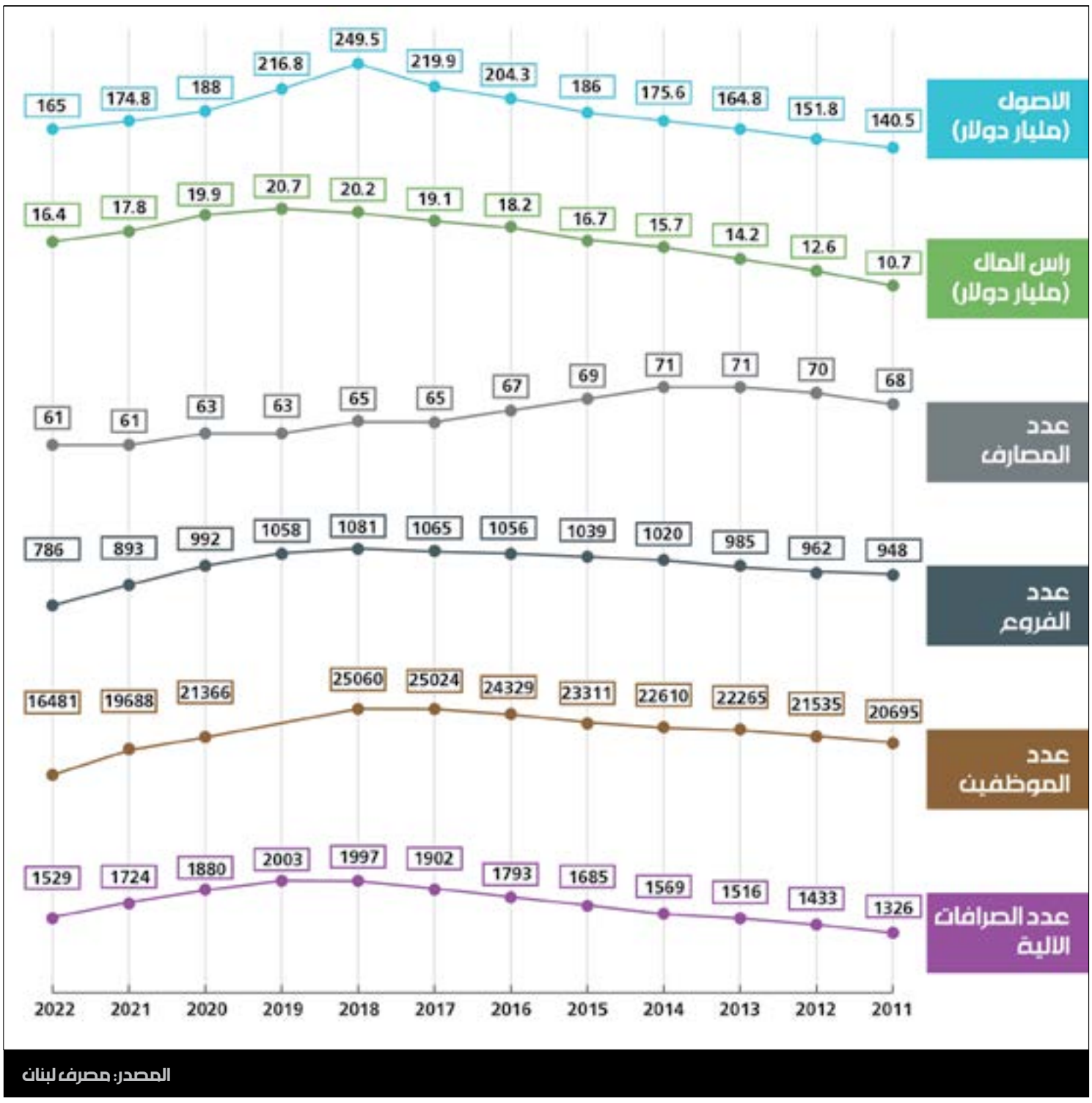

المصدر: مصرف لبنان

في العدد

03-02
أمين صالح
السطو العلني على المال العام

05-04
محمد وهبة، ماهر سلامة
سرقة موصوفة لحقوق العمال

07
علي عوّاد
إعادة ترتيب الروابط التجارية بدلاً من قطعها؟

08
وسام اللحام
تاريخ نشأة الدَيْن في لبنان

ماذا ستكون وظيفة المصارف؟

كان حجم القطاع المصرفي اللبناني قبل بداية الأزمة ضخماً جداً نسبة إلى الاقتصاد. ففي عام 2018، وهو آخر عام قبل الأزمة، كانت رساميل المصارف العاملة في لبنان تفوق 35% من الناتج المحلّي، وهو بالمقارنة مع بلد نفطي مثل الإمارات، أعلى بنحو 8% حيث تبلغ نسبة رأس مال المصارف إلى الناتج المحلّي هناك نحو 27%، فيما لا تبلغ في مصر أكثر من 3%. غير أن القطاع المصرفي اللبناني استحوذ على حصّة الأسد من «النموّ» الاقتصادي الذي شهده البلد منذ نهاية الحرب الأهلية في بداية التسعينيات حتى عام 2019.

حقّق هذا القطاع أرباحاً هائلة في فترة ما قبل الانهيار، بسبب النموذج المالي الذي رسمته قوى الحكم وطبّقه مصرف لبنان اعتباراً من نهاية الحرب الأهلية. ففي الفترة ما بين 2010 لغاية 2018 راكمت المصارف أرباحاً بقيمة إجمالية بلغت 16,8 مليار دولار، فيما الناتج المحلي الإجمالي ازداد بقيمة 17 مليار دولار من 40,3 مليار دولار إلى 57 مليار دولار. والمصارف وزّعت بعض هذه الأرباح على المساهمين فيها، فيما لجأت إلى إعادة استثمار البعض الآخر من خلال زيادات رأس المال وتطوير محفظة الأصول العقارية. كانت حصّة رأس مال المصارف مضخّمة بهذه الطريقة لأنها كانت تؤدي دوراً محورياً في النموذج الاقتصادي الذي قام عليه البلد منذ التسعينيات، إذ إنها قامت بدور الوسيط، أو القناة التي يتمّ من خلالها جذب رؤوس الأموال من الخارج وتحويلها إلى مصرف لبنان الذي يبدّدها وفقاً لأهواء سياسية واعتبارات بعيدة جداً عن أي اعتبارات اقتصادية. وهذا الأخير كان يستخدم الأموال المتدفقة إلى البلد لتثبيت سعر الصرف ولإعادة توزيع الأموال إلى المصارف على شكل أرباح تنبع من الفوارق في الفوائد على الودائع والأدوات المالية التي استثمرت المصارف فيها والتي كان يصدرها مصرف لبنان (كشهادات الإيداع والودائع).

في بداية الأزمة، بدأ هذا الهيكل الوهمي للاقتصاد بالتهاوي. قبلها توقّفت التدفقات التي كانت تغذّي النموذج المذكور. وبانهيار الهيكل، بدأ القطاع المصرفي المتضخّم بالتهاوي. هذا التضخّم لم يكن يعبّر عنه فقط حجم رأس المال بالنسبة إلى اقتصاد بحجم لبنان، بل أيضاً بعدد المصارف الهائل، وعدد فروعها وحتى انتشارها بشكل كبير على جميع الأراضي اللبنانية. ومع بداية «تنفيس» القطاع، بدأت ظواهر تضخّمه تتهاوى. صحيح أن عدد المصارف لم يتغيّر كثيراً بعد في انتظار إقرار قانون لإعادة هيكلة القطاع المصرفي، لكنّ عدد فروعها المنتشرة على الأراضي اللبنانية بدأ بالانخفاض بشكل كبير. فمنذ عام 2019 انخفض عدد الفروع المصرفية بنحو 25% من نحو 1058 إلى 786 فرعاً. كما قامت المصارف بصرف عدد كبير من موظفيها، الذين لم تعد تحتاج إليهم، إذ انخفض عدد الموظفين بنحو 34%، من 25 ألفاً في عام 2018 إلى نحو 16 ألف موظف في نهاية عام 2022.

إلا أن الاقتصاد اللبناني يقف اليوم على أبواب مرحلة جديدة، وهي التعافي بعد الأزمة. ومن المفترض أن يكون القطاع المصرفي جزءاً من هذا التعافي. والحديث هنا عن القطاع المصرفي بعد إعادة هيكلته وبعد احتساب نتائج الخسائر عليه. وهو أمر قد يتضمّن إعادة إفلاس بعض المصارف وإعادة رسملة غيرها وحتى إعطاء رخص لمصارف جديدة. هذا القطاع، بعد إعادة الهيكلة، يجب أن يكون جزءاً من عملية التعافي بدور جديد، مختلف جذرياً عن الدور القديم الذي كان مرسوماً له، حيث لا أرباح سهلة. هذا الدور هو الدور الطبيعي للمصارف في أي اقتصاد، وهو دور المموّل. أي تمويل المشاريع والمؤسسات التي تساهم في زيادة الإنتاج وتحدث نمواً حقيقياً للاقتصاد، بشكل موجّه من صانعي السياسات الاقتصادية، مستهدفاً القطاعات التي يمكن أن يحقق من خلالها لبنان أقصى ما يمكنه من قيمة مضافة.

مقال

الميزانية نصف شهرية التي أصدرها مصرف لبنان في 2023/2/15 بالاستناد إلى تعديل سعر الصرف ليصبح 15 ألف ليرة بدلاً من 1507,5 ليرة، هي بمثابة تسونامي تضخّمي ينطوي على هزّات تردّدية عنيفة. فقد نفخ قيمة ودائع المصارف لديه مبررا الهندسات المحاسبيّة الوهمية التي لجأ إليها، إلا انه لم يكتف بذلك بل حمّل الدولة خسائر جديدة وجعلها مدينة له بمبلغ 796 ألف مليار ليرة، أو ما يعادل 53 مليار دولار. وفي المقابل جعل القطاع المالي (المصارف) دائناً بهذه المبالغ إضافة إلى مبلغ 395 ألف مليار ليرة، اي إن المستفيد الفعلي من عملية التقييم هذه هي المصارف التي لم تكن تستطيع الحصول على هذه المبالغ بالليرة اللبنانية لتذويب ودائع المودعين لديها بالدولار الاميركي على أساس 15000 ليرة، بل تحتفظ بدولارات الودائع في خزائنها أو تحوّلها إلى الخارج، ويكون ربحها من هذه العملية يتجاوز 81٪، وتكون نسبة الخسارة للمودعين 81٪. وبذلك ترتفع نسبة الهيركات على الودائع من 68٪ إلى 81٪ أي 13 نقطة إضافية

هل تعلم وزارة المال بـ «الدَّيْن الجديد» الذي رتّبه عليها مصرف لبنان بعد تقييم ميزانيته؟

السطو العلني على المال العام

أمين صالح *

اعتمد مصرف لبنان سعر صرف لليرة مقابل الدولار الأميركي 15000 بدلاً من 1507,5 وذلك بإرادة منفردة منه بدون مسوغ شرعي أو سند قانوني، سواء كان هذا السند صادر عن الحكومة أو عن مجلس النواب. وبالاستناد إلى ذلك، أعاد المصرف المركزي تقييم موجوداته ومطلوباته لكن من دون أن تشمل إعادة التقييم كل بنود الميزانية، ولا سيما محفظة الأوراق المالية، الموجودات الناتجة عن عمليات مقايضة على أدوات مالية، بند الموجودات الأخرى، الموجودات الثابتة المادية، النقد قيد التداول، ودائع القطاع العام، وذلك خلافاً لمعايير المحاسبة الدولية وأصول إعادة التقييم.

فروقات الذهب التزامات لا موجودات

بموجب هذا التعديل، زادت ميزانية مصرف لبنان من 288 ألف مليار ليرة إلى 1,522 تريليون ليرة، بزيادة نسبتها 529٪. وزادت قيمة الذهب بمبلغ 227405 مليار ليرة، وقيمة العملات الأجنبية بمبلغ 199635 مليار ليرة، أي ما مجموعه 427040 مليار ليرة. وهذا المبلغ يشكل فروقات تقييم الذهب والعملات الأجنبية التي تمثّل ديناً على البنك المركزي لصالح الدولة وتسجّل محاسبياً في جانب المطلوبات لصالح الدولة، وذلك استناداً إلى المادة 115 من قانون النقد والتسليف.

وأيا كان رأينا في السند القانوني الذي اعتمده المصرف المركزي لتقييم الميزانية على أساس سعر صرف 15000 ليرة مقابل الدولار الأميركي بدلاً من 1507,5 ليرة المعتمد في قيد موجودات المصرف المركزي ومطلوباته حتى 2023/2/1، علماً بأن سعر الصرف الفعلي في السوق تجاوز الـ 80000 ليرة، فإنه يقتضي على المصرف المركزي قيد مبلغ الفروقات البالغة 427040 مليار ليرة، في بند فروقات تقييم الذهب والعملات الأجنبية في جانب الالتزامات المترتبة عليه مضافاً إليها رصيد هذا الحساب الذي بلغت قيمته بتاريخ 2023/1/31 مبلغ 20822 مليار ليرة أو ما يعادل 13812 مليون دولار.

المفاجئ، إن قيمة هذا البند في ميزانية المصرف المركزي أصبحت صفراً بعد التقييم، ما يشكّل مخالفة صريحة لأحكام قانون النقد والتسليف وفضيحة محاسبيّة من العيار الثقيل وهدراً، إن لم نقل سطواً، على حقوق الخزينة اللبنانية والأموال العمومية. فهذا البند كان دائماً دائناً أي لمصلحة الخزينة وكانت قيمته صفراً في جانب الموجودات في ميزانية مصرف لبنان، أي لم يكن أبداً يمثل خسارة على الخزينة، أما بموجب الميزانية الجديدة فقد ترتّب على الدولة دين بقيمة 548248 مليار ليرة لمصلحة البنك المركزي.

العمليات بتاريخها: لا دين عاماً جديداً

وفقاً للميزانية الجديدة أصبحت قيمة التسليفات للقطاع العام 247575 مليار ليرة، أي ما يعادل على سعر صرف 15000 ليرة، مبلغ 16505030257 دولاراً (16 مليار دولار ونصف تقريباً)، في حين كانت قيمة هذا البند تساوي صفراً في 2023/1/31. وقد برّر المصرف المركزي هذا التعديل بأن المادتين 85 و97 من قانون النقد والتسليف تنصّان على أن مصرف لبنان هو مصرف القطاع العام ويعمل كوكيل مالي له، وأنه اعتباراً من نهاية عام 2007 بدأ مصرف لبنان في سداد مدفوعات نيابة عن الحكومة اللبنانية من أصولها الاحتياطية الأجنبية:

(1) مقابل ضمانات نقدية بالعملة اللبنانية بسعر الصرف الرسمي الحالي البالغ 1507,5 ليرة، ويتم تغذيته من ودائع القطاع العام.

(2) مقابل سداد هذا المبلغ في مرحلة لاحقة من قبل الحكومة اللبنانية بنفس العملة الأجنبية وبالتالي فإن إجمالي ودائع القطاع العام المقيمة بالعملة المحلية كما في 2023/1/31 قد تجاوز صافي الرصيد التراكمي للمدفوعات المسدّدة نيابة عن الحكومة اللبنانية بالعملة الأجنبية، وقد مكّن هذا الأمر مصرف لبنان من الاحتفاظ بصافي رصيد ائتماني في إجمالي ودائع القطاع العام وتسجيل هذه الودائع في جانب المطلوبات. وبعد ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الليرة اللبنانية في 2023/2/1 من 1507,5 ليرة إلى 15000 ليرة للدولار الواحد، تجاوزت قيمة مدفوعات المصرف المركزي نيابة عن الحكومة بالعملة الأجنبية، قيمة الضمان النقدي بالليرة اللبنانية، ما أدّى إلى صافي رصيد مدين لصالح مصرف لبنان، وبالتالي يتطلّب عرض رصيد مدفوعات المصرف المركزي نيابة عن الحكومة بالعملة الأجنبية البالغ 16505030257 دولاراً أميركياً، في شكل قروض للقطاع العام في جانب الموجودات (في ميزانية مصرف لبنان).

> **مصرف لبنان يسطو على المال العام مسجلاً فروقات الذهب في بند الموجودات**

إن مزاعم هذا التبرير، يقع في موقع الذنب والخطأ الجسيم قانونياً ومحاسبياً، ذلك أن مصرف لبنان وتطبيقاً لنص المادتين 85 و97 المذكورتين يدفع المبالغ التي يأمر بصرفها القطاع العام من قيمة موجودات القطاع العام لدى المصرف المركزي وبحدودها فقط. كما يدفع فوائد القروض العامة وإيفاء أقساطها من المؤونات التي تكون قد أودعت لديه (من قبل القطاع العام - وزارة المالية بشكل خاص). وبالرجوع إلى البيانات المالية للمصرف المركزي ولا سيما نشراته الشهرية وميزانياته السنوية، يتبين بوضوح تام، أن ودائع القطاع العام بتاريخ 2023/1/31 كانت 21186 مليار ليرة، أي ما يعادل 14053 مليون دولار أميركي. هذا البند في جانب المطلوبات في ميزانية المصرف، أي إن القطاع العام هو الدائن والمصرف المركزي هو المدين. وفي المقابل، إن بند التسليفات للقطاع العام وهو من بنود الموجودات وكانت قيمته منذ عام 2016 تساوي صفراً، ويعني ذلك بأن القطاع العام غير مدين للمصرف المركزي (باستثناء سندات الخزينة وهذا موضوع آخر)، وبأن رصيد ودائع القطاع العام كانت أكبر من الرصيد التراكمي للمدفوعات التي سدّدها المصرف المركزي نيابة عن الحكومة بالعملة الأجنبية، وقد اعترف المصرف المركزي بذلك، مشيراً إلى أن هذا الوضع مكّنه من الاحتفاظ برصيد ائتماني في إجمالي ودائع القطاع العام وتسجيل هذه الودائع كدين على المصرف المركزي لصالح القطاع العام، وبذلك أدرج هذا الدين في جانب المطلوبات المترتبة عليه.

فجاة، وبعملية محاسبيّة وهمية وخادعة ومخالفة لمعايير المحاسبة الدولية، وخلافاً لقانون النقد والتسليف والقوانين والأنظمة المرعية الإجراء، يعمد المصرف المركزي إلى اختلاق قيود محاسبيّة وهمية لا أساس لها من الصحة فيجعل القطاع العام (الدولة) مديناً له بعدما كان دائناً له، ويجعل المصرف المركزي دائناً للدولة بعدما كان مديناً، وذلك على الوجه التالي :

- زعم مصرف لبنان بأن رصيد مدفوعاته نيابة عن الحكومة بالعملة الأجنبية بلغ 16505 مليون دولار من دون أن يقدم أي معلومات أو مستندات تثبت صحة هذا المبلغ.
- قام المصرف المركزي بتقييم المبلغ المذكور على أساس 15000 ليرة للدولار الواحد، وهذا يخالف معايير المحاسبة الدولية التي قضت بأن تسجل العمليات الجارية بالعملة الأجنبية وفقاً لسعر الصرف السائد بتاريخ حدوث العملية، وبالتالي فإذا كان المصرف المركزي قد دفع فعلاً المبالغ المذكورة أعلاه بتاريخ سابق لـ 2023/2/1، فإن هذه العمليات تكون قد سُجّلت بالعملة اللبنانية بسعر الصرف السائد بتاريخه والذي كان 1507,5 ليرة، ولا يجوز بالتالي إعادة تقييمها بسعر صرف آخر، خاصة أن هذه المدفوعات قد تم دفعها من أموال القطاع العام وهذا ما اعترف به المصرف المركزي.
- لا يجوز أبداً وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية تقييم بند من بنود الميزانية غير موجود أساساً في الميزانية إذ إن بند التسليفات للقطاع العام كان رصيده صفراً أي غير موجود.
- كل عملية محاسبيّة لها جانبان مدين (موجودات)، دائن (مطلوبات)، ولقد تبيّن من ميزانية المصرف بعد التقييم، أن الجانب المدين هو الدولة ولكن لم يتبين الجانب الدائن، وعليه يتوجب على المصرف المركزي بيان الجانب الدائن أي المستفيد من هذه العملية المحاسبيّة.
- لا بد من سؤال وزارة المالية: هل تعترف بهذا الدين المترتب على الدولة؟ وهل علمت بهذا التقييم؟ وهل تعترف بقيمة هذا الدين المستحدث على الدولة؟ وهل سجلت في محاسبتها مدفوعات البنك المركزي عنها في تاريخ حدوث عمليات التسديد؟
- إن رصيد المطلوبات البالغ 16,5 مليار دولار، جرى تقييمه على أساس 15000 ليرة مقابل كل دولار، في حين أن ودائع القطاع العام زادت قيمتها بالليرة اللبنانية من 21186 مليار ليرة إلى 71430 مليار ليرة، أي بزيادة قدرها 50224 مليار ليرة، علماً بأن قيمتها بالدولار نقصت من 14053 مليون دولار إلى 4762 مليون دولار، أي بانخفاض قدره 9291 مليون دولار. لذا، يحقّ التساؤل عن أساس هذا التقييم وهل يمكن التقييم على أساسين مختلفين؟ قطعاً لا يجوز ذلك وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

> **427040**
> **مليار ليرة**
> هي قيمة فروقات الذهب التي كان يفترض بالمصرف المركزي تسجيلها لمصلحة الدولة

التضليل المحاسبي

يتبيّن مما تقدّم، أن المصرف المركزي قام بعملية محاسبيّة تضليلية وخداعية الهدف منها جعل الدولة مدينة له بعد أن كانت دائنة له وتضخيم أصوله دفترياً وبقيَم وهمية لنقل عبء خسائره إلى الدولة وتحميل الدولة نفقات إضافية لصالح دائنين آخرين:

- بموجب ميزانية مصرف لبنان الجديدة أصبحت الدولة مدينة للمصرف المركزي بمبلغ 795824 مليار ليرة، أي ما يعادل 53054 مليون دولار، بعدما كانت دائنة للمصرف بمبلغ 20822 مليار ليرة، أي ما يعادل 14054 مليون دولار، وهذا يعني زيادة حجم الخسائر اللاحقة بالدولة جراء الدين العام وفوائده وخسائر إعادة التقييم.
- لم يقم مصرف لبنان بتقييم خسائره (أو ما يسميه البعض الفجوة المالية) بالتوازي مع تقييم مدفوعاته عن الدولة، بل أبقى هذه الخسائر كما هي مدرجة في الحسابين التاليين: موجودات ناتجة عن عمليات مقايضة على أدوات مالية، موجودات أخرى مختلفة. قيمة هذين البندين 165141 مليار ليرة، أي ما يعادل 109,5 مليار دولار على أساس سعر صرف 1507,5 ليرة. بذلك انخفضت نسبة هذه الخسائر إلى إجمالي الميزانية، من 55,72% إلى 10,84% وباتت تعادل 11 مليار دولار على أساس سعر صرف 15000 ليرة، أي يكون الخفض بقيمة 98,5 مليار دولار.
- لم يقم مصرف لبنان بتقييم موجوداته الثابتة والبالغة في 2023/1/31 ما مجموعه 437 مليار ليرة، أو ما يعادل 290 مليون دولار أميركي، حيث يقتضي أن تصبح بعد التقييم 4349 مليار ليرة، وهذا يخالف أيضاً معايير المحاسبة الدولية في إعادة تقييم أصول ومطلوبات المؤسسات الاقتصادية.
- لم تعرف أسس تقييم بند مطلوبات أخرى والذي كانت قيمته في 2023/1/31 مبلغ 4780 مليار ليرة، فأصبح بعد التقييم 10028 مليار أي بمعدل 2,09 (الضعفين تقريباً) أي أن التقييم لم يتم على أساس سعر صرف 15000 ليرة.
- لم تعرف أيضاً أسس تقييم بند رأس المال والذي كانت قيمته 5296 مليار ليرة، فأصبح بعد التقييم 10729 مليار ليرة، أي بمعدل 1,917 (الضعفين تقريباً) أي أن التقييم لم يتم على أساس سعر صرف 15000 ليرة.

> **9,2**
> **مليار دولار**
> هي قيمة النقص في ودائع القطاع العام بعد تقييمها إذا انخفضت من 14053 مليون دولار الى 4762 مليون دولار

من أجل المصارف فقط

أما الأهم والأخطر كان في تقييم العمليات مع القطاع المالي:

العمليات مع القطاع المالي تصنف على نوعين: التسليفات للقطاع المالي المحلي، وودائع القطاع المالي.

وبموجب ميزانية مصرف لبنان في 2023/2/15 بعد التقييم تبين أن بند التسليفات للقطاع المالي المحلي وهو من بنود الموجودات (الأصول) لم يجر تقييمه في حين جرى تقييم ودائع القطاع المالي وهو من بنود المطلوبات (الخصوم) كما يلي:

- التسليفات للقطاع المالي المحلي (المصارف) في 2023/1/31 بلغت 17742 مليار ليرة، أي ما يعادل 11769 مليون دولار، وبعد التقييم في 023/2/15 بلغت 17432 مليار ليرة، أي إن المصرف المركزي لم يجر عملية تقييم لهذا البند وهنا يقتضي على المصرف أن يفصح عن أساس التقييم وأن يظهر هيكلية هذه التسليفات لبيان ما إذا كانت تتضمن تسليفات بالعملة الأجنبية مما يقتضي تقييمها أسوة بباقي بنود الميزانية.
- ودائع القطاع المالي بلغت في 2023/1/31 ما مجموعه 160849 مليار ليرة، أي ما يعادل 10699 مليون دولار على أساس سعر صرف 1507,5 ليرة، وبعد التقييم في 2023/2/15 بلغت 1351395 مليار ليرة، أي ما يعادل 90093 مليون دولار، وبلغت فروقات التقييم بالليرة اللبنانية 1190545 مليار ليرة، أي سبعة أضعاف ونصف تقريباً ما يعادل 740٪. ولكي يكون التقييم صحيحاً يقتضي التمييز بين الودائع بالليرة اللبنانية والودائع بالعملة الأجنبية وهذا لا يفصح عنه مصرف لبنان.

بذلك، يكون مصرف لبنان قد حمّل الدولة خسائره، إذ جعلها مدينة له بمبلغ 796 ألف مليار ليرة، أو ما يعادل 53 مليار دولار، وفي المقابل جعل القطاع المالي (المصارف) دائناً بهذه المبالغ إضافة إلى مبلغ 395 ألف مليار ليرة. المستفيد من عملية التقييم هي المصارف التجارية التي تستطيع الحصول على هذه المبالغ بالليرة اللبنانية لتذويب ودائع المودعين لديها بالدولار الأميركي على أساس 15000 ليرة، بل تحتفظ بدولارات الودائع في خزائنها أو تحوّلها إلى الخارج، ويكون ربحها من هذه العملية يتجاوز 81٪، وتكون نسبة الخسارة للمودعين 81٪. وبذلك ترتفع نسبة الهيركات على الودائع من 68٪ إلى 81٪ أي 13 نقطة إضافية. هذه الزيادة في قيمة الودائع بالليرة اللبنانية ستنطوي على تضخّم في الكتلة النقدية التي سوف يعمد مصرف لبنان إلى طبعها ووضعها موضع التداول لدى البنوك وهذا سينعكس زيادة في الطلب على الدولار وانخفاضاً إضافياً في سعر صرف الليرة وزيادة هائلة في أسعار السلع والخدمات ودفع البلاد إلى مصير مجهول... إنه مسار أسود.

* مدير المحاسبة العامة السابق في وزارة المالية، النقيب الأسبق لخبراء المحاسبة المجازين في لبنان، عضو مؤسس في المنتدى الاقتصادي الاجتماعي

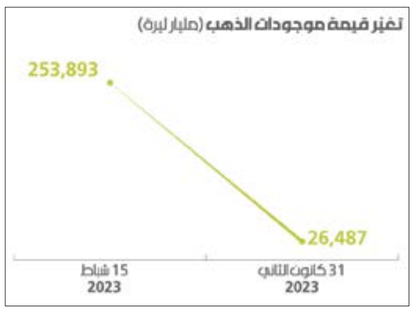

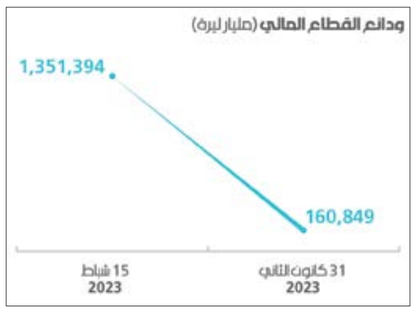

تحقيق

نظام المعاش التقاعدي: سرقة موصوفة لحقوق العمال

من ضمن مشاريع القوانين التي كان يُراد إمرارها في جلسة مجلس النواب المرتقبة، مشروع المعاش التقاعدي للمضمونين الذي أنجزته اللجان المشتركة بعد جولات من الدراسات والنقاش بين خبراء منظمة العمل الدولية ومجموعة من النواب يتقدّمهم النائب نقولا نحاس. هذا المشروع هو أحد فروع المشروع الأصلي المسمّى «ضمان الشيخوخة»، أو «التقاعد والحماية الاجتماعية»، إذ إنه في الفترة الماضية أقرّ الجزء الخاص بالتغطية الصحية للمتقاعدين، ثم الآن أتى دور إنشاء صندوق التقاعد بدلاً من صندوق نهاية الخدمة. كالعادة، هذه السلطة التي لا يمكن الوثوق فيها، هرولت في إنجاز المشروع لأنه يحمي أصحاب العمل ويجنّبهم تسديد تسويات لنهاية خدمة العمال تقدّر قيمتها بأكثر من 40 ألف مليار ليرة، مقابل منح الأجراء معاشات تقاعد هزيلة تحتسب على أساس حدّ أدنى للأجور بائس جداً. هذا المشروع هو سرقة موصوفة لحقوق العمال بمثابة جريمة العصر التي توازي بمفاعيلها، الانهيار المالي والنقدي

محمد وهبة، ماهر سلامة

رَوّجت منظمة العمل الدولية، بتوجيهات من رئيس اللجنة النيابية المكلّفة النائب نقولا نحاس، لمشروع الراتب التقاعدي، بهدف تغيير بنية نظام نهاية الخدمة في الضمان الاجتماعي خدمة لمصلحة أصحاب العمل. وهذا الأمر واضح في التقارير التي عرضتها المنظمة على نحاس، وأشارت فيها إلى أن التعديلات التي طرأت على الأجور (بعد الأزمة)، تسهم في خسارات كبيرة «تؤدّي إلى تداعيات ضارّة على التعافي»، باعتبار أن الدولة هي الضمان النهائي للمجتمع.

ما تشير إليه المنظمة هو تسويات نهاية الخدمة التي ستترتب على أصحاب العمل من أجل تمويل تعويضات نهاية الخدمة للعمال. تقدّر هذه المستحقات التي تعدّ حقوقاً للعمال مفروضة بموجب قانون الضمان الذي يدفعها للعمال ثم يستوفيها من أصحاب العمل، بما لا يقلّ عن 40 ألف مليار ليرة مستحقة عن 440 ألف منتسب إلى صندوق نهاية الخدمة، وقيمتها الإفرادية لا تقلّ، حتى الآن، عن 100 مليون ليرة لكل مضمون لديه 10 سنوات خدمة.

بموجب المشروع، يخضع للنظام الجديد، أي لنظام الراتب التقاعدي، كل الأجراء الذي يصرّح عنهم للضمان الاجتماعي بعد البدء في تطبيق التعديل الجديد. كل منتسب إلى الضمان عمره أقلّ من 44 سنة، سينتقل إلزامياً إلى النظام الجديد، ومعه تنتقل كل الاشتراكات التي استوفاها الضمان عنه والفوائض التي راكمها النظام طوال 40 عاماً. أما من هم فوق سنّ الـ44، فإن لديهم حرية الاختيار للانتقال إلى النظام الجديد. لكن هذه الحرية مقيّدة بمجموعة خيارات تجعلها شبه إلزامية.

المنتسبون إلى النظام الجديد، أي الراتب التقاعدي، سيحصلون على معاشات تقاعدية وفق معادلتين:
- متوسط الراتب * 1,33% * عدد سنوات الاشتراك، لحدّ أقصى 30 سنة.

- إذا كان عدد سنوات خدمة الأجير يبلغ 20 سنة، فسيحصل على 80% من الحد الأدنى الرسمي للأجور. وإذا كان عدد سنوات يبلغ 15 سنة سيحصل على معاش تقاعدي يساوي 55% من الحدّ الأدنى للأجور، ومع كل سنة إضافية تزيد 1,75%.

الحد الأدنى للأجور معروف ومحدّد بمراسيم حكومية. لكن النقطة الإشكالية تتعلق بمتوسط الراتب المحتسب. وفي هذا المجال هناك رأيان: يُحتسب المتوسط من خلال البطاقة الإفرادية للمضمون، أي متوسط الأجر خلال الفترة. والثاني يشير إلى أن الاحتساب يحدّد متوسّط الراتب في السنة الأخيرة. لكن ويُحتسب المتوسط على أساس ما يسمّى "عامل تحويل"، أي إعادة النظر براتب الأجير وتطبيق نسب التضخّم عليه.

كل هذا المسار يأخذنا إلى عنق الزجاجة. إذ إن كل عملية تحويل، مربوطة بالتقييم المالي للنظام كل ثلاث سنوات، فإذا تبيّن للجنة الاستثمار التي تضع سياسات الاستثمار أن هناك انعداماً للتوازن في الوضع المالي، لا يُسمح بتعديل الراتب على أساس التضخم.

كيف يتمول نظام الراتب التقاعدي؟ من الاشتراكات المتوافرة حالياً في نظام تعويض نهاية الخدمة، مضافاً إليها الاشتراكات التي ستُسوفى لاحقاً من أصحاب العمل والعمال بموجب تطبيق النظام الجديد، وهي غير محدّدة بعد، وستكون الدولة الضامن الأساسي ولديها مساهمة مالية في هذا النظام يتم تحديدها وتمويلها سنوياً في الموازنة العامة، بالإضافة إلى مردود الاستثمارات.

> **تُراوح قيمة المعاش التقاعدي بين 55% و80% من الحدّ الادنى للأجور**

احتساب المعاش التقاعدي الشهري الأعلى قيمة بين:
1- ٪ من متوسط الأجور المصرّح عنها
2- 1,33٪ ضرب سنوات المساهمة (40٪ كحد اقصى) ضرب الأجور الفردية المعاد تقييمها

آخر راتب	سنوات الخدمة	الحد الادنى 1	الحد الادنى 2
2,000,000	20	1,600,000	532,000
2,000,000	+30	1,600,000	798,000
5,000,000	20	1,600,000	1,330,000
5,000,000	+30	1,600,000	1,995,000
10,000,000	20	1,600,000	2,660,000
10,000,000	+30	1,600,000	3,990,000
50,000,000	20	1,600,000	13,300,000
50,000,000	+30	1,600,000	19,950,000

خيارات الحماية الاجتماعية

منذ مطلع التسعينيات ولغاية اليوم، كان أصحاب العمل يكدّسون الأرباح على حساب قوّة عمل الأجراء. حُرم العمال من تصحيح للرواتب والأجور يغطّي تضخّم الأسعار على مدى أكثر من 16 عاماً، ثم أتى تصحيح هزيل على مرحلتين بين عامَي 2008 و2012 قبل أن تتآكل النسبة الأكبر من الأجر بفعل الانهيار. وعلى الضفّة المقابلة، كانت هوامش الأرباح التجارية في ازدياد مطرد محفّزة بالاحتكارات والقوانين والقرارات الحكومية والوزارية، حتى وصلت حدود الربح المسموح بها قانوناً 100% بعدما أُلغيت قرارات تحدّد هذه الهوامش بنسبة تقلّ عن 10%.

الانهيار لم يغيّر موازين القوّة. إذ عمد أصحاب العمل إلى حياكة مؤامرة جديدة على العمّال تقوم على تشريع نظام المعاش التقاعدي بدلاً من نظام تعويض نهاية الخدمة في صندوق الضمان الاجتماعي. ورغم أن عُمر هذا المشروع يبلغ 19 عاماً، إلا أنه من اللافت تسريع إنجازه الآن في ظل إفلاس الضمان ونضوبه تعويضات نهاية الخدمة بفعل انهيار قيمة الليرة، وبعد انهيار التغطية الصحية التي يقدّمها الضمان الاجتماعي (تقديمات المرض والأمومة) من 90% من قيمة فاتورة استشفاء المضمون إلى ما لا يزيد عن 15% حالياً. وبهذا الانهيار، سقط قسم من المشروع سبق وضعه موضع التنفيذ لتقديم التغطية الصحية للمضمونين المتقاعدين. فقد أصبح المنتسبون للضمان، سواء الأجراء الحاليون، أو المتقاعدون، أكبر الخاسرين بسبب سوء إدارة الضمان وامتناع الجهات المسؤولة فيه عن حماية حقوق العمال رغم التحذيرات التي تلقوها بقرب الانهيار النقدي.

الانهيار النقدي والمالي، أفقد اللبنانيين كل خيارات الحماية الاجتماعية التي اتكؤوا عليها لإعانتهم في مرضهم وفي شيخوختهم. أصلاً كانت خيارات غير كافية وفئوية وضيّقة الأهداف. بمعنى أوضح كان الأمل بأن يتم توسيع خيار التغطية الصحية، في اتجاه توحيد الصناديق الضامنة (العسكرية والمدنية)، وتعميم التغطية الصحية لتشمل كل المقيمين على الأراضي اللبنانية من أجراء ومتقاعدين وعاطلين من العمل. أضف إلى ذلك، أن الناس خسرت مدخراتها في المصارف، وخسرت النسبة الأكبر من قوّتها الشرائية. عملياً، ما تبقى للطبقة العاملة بعد الأزمة قليل جداً، وهي اليوم تعمل لكفاف يومها فقط بلا أي حساب للمستقبل. وهذا الأمر ليس بسبب سوء تدبير منها، بل نتيجة إلى أن الخسائر التي فُرضت عليها من قبل السلطة السياسية والنقدية من جهة، ومن أصحاب العمل من جهة أخرى، جعلتها عارية أمام مخاطر الحاضر والمستقبل.

بؤس الراتب التقاعدي

أول إشكالية تظهر في المشروع المقترح، أنه مناف للمنطق القائل بأن الانتقال إلى نظام جديد، يستوجب أولاً تصفية الحسابات القديمة في نظام تعويض نهاية الخدمة. إذ ليس معقولاً نقل الأموال "دكمة" إلى نظام جديد من دون أن يتم تصفية الحقوق وتوزيعها. وهذا الأمر يتضمن تسديد أرباب العمل لتسويات نهاية الخدمة المترتبة عليهم باعتبارها حقوقاً للعامل منصوص عليها قانوناً.

ثانياً، من الواضح، في ظل تاريخ قوى السلطة وممارستها في إهدار حقوق العمل، وفسادها، وانخراطها في المهاترات السياسية ذات الطابع الطائفي على حساب كفاءة المؤسسات، فإن ما سيتم تطبيقه في الواقع هو الراتب التقاعدي المحتسب على أساس الحدّ الأدنى للأجور، أي إنه لن يقل عن 55% ولن يزيد عن 80%.

أما إذا احتسبنا الراتب التقاعدي، فستظهر الإشكالية الثانية، وهي خطيرة على استدامة عمل النظام: فالحدّ الأدنى للأجور الذي اتفق عليه ولم يقرّ حكومياً بمراسيم بعد، إنما يقرار في لجنة المؤشر، يبلغ 4,5 مليون ليرة، وعلى اعتبار أنه سيستخدم من أجل حساب الراتب التقاعدي، أي سيتم ضربه بـ55%، ما يعني أن كل عامل سيكون لديه راتب تقاعدي بقيمة تساوي 2,475 مليون ليرة، وهذا الأمر يشمل نحو 440 ألف مضمون منتسبون إلى الضمان حالياً، ما يعني أن قيمة رواتبهم التقاعدية تبلغ في خلال 12 شهراً نحو 13 ألف مليار ليرة، أي ما يوازي كل ما هو متوافر لدى صندوق تعويضات نهاية الخدمة. لذا، لا يبدو أن النظام قادر على الاستدامة لوقت طويل حتى لو أوفت الدولة بمساهمتها لضمان النظام، ولو أوفى كل العمال وكل أصحاب العمل بالاشتراكات التي تترتب عليهم.

عملياً، سيتم إنفاق كل ما حققه النظام منذ ولادة الضمان لغاية اليوم، خلال سنة واحدة. هذه سرقة موصوفة لحقوق العمال. لكن السرقة لا تنحصر بهذا الأمر. فالهدف الأخطر في هذا الأمر، أنه يعفي أصحاب العمل من تسديد تسويات نهاية الخدمة للعمال التي تقدّر بنحو 100 مليون ليرة لكل عامل وفق حسابات متحفّظة جداً مبنية على أساس 10 سنوات خدمة للعامل الواحد. حجم التسويات التي سيهرب منها أصحاب العمل، يقدر بما يفوق 40 ألف مليار مترتبة على أصحاب العمل، وسيتم إلغاؤها بشحطة قلم منها. وسيتم تحميل هذا العبء لنظام تقاعد مبهم لا تتضح فيه الكثير من الأمور المتعلقة بنسب الاشتراكات ولجنة الاستثمار وعامل التحويل. عملياً، سيتم تسليم نظام تعويض نهاية الخدمة على الصفر، وسيتاح لأصحاب العمل مراكمة الأرباح على حساب الأجراء.

> **سيتم إنفاق كل ما حققه النظام منذ ولادة الضمان لغاية اليوم خلال سنة واحدة**

الدولة الضامنة لأصحاب العمل

قد يكون صحيحاً أن الدولة يجب أن تكون الضامن الاجتماعي النهائي، لكن لا يمكنها أن تكون ضامناً إلا بعد أن تفرض على أصحاب العمل ضرائب عادلة يمكن إعادة توزيع الناتج منها على شكل الضمان الاجتماعي. إلا أن المشروع المطروح، لا يُعيد النظر بشكل النظام الضريبي، بل يهدف إلى تحميل الدولة مسؤولية التقديمات الاجتماعية من دون تكليف أصحاب العمل. فالضمان اليوم يغطّي العمّال والموظفين المسجّلين رسمياً في الصندوق، ونسبتهم لا تتجاوز 25% من المقيمين. لا النظام القديم، ولا النظام المطروح يلحظ 75% من المقيمين في لبنان ممن خسروا قدراتهم الشرائية ومدخراتهم، وهم مكشوفون على مستقبل أسود حالك. هذه الغالبية تتألف من عمال أجبروا على العمل في قطاع غير نظامي، أو في قطاع نظامي لا يصرّح عنهم، وهم محرومون من الكثير من حقوق العمل، وهم أيضاً أشخاص عاطلون من العمل، وعاملون في القطاع العام منتسبون إلى تعاونية موظفي الدولة، أو سواهما من الصناديق الضامنة...

في المشروع الذي أعدّ، أشير إلى "مزايا" المشروع على كل الأطراف المعنيين. فمثلاً بالنسبة إلى صندوق الضمان تقول منظمة العمل الدولية أنه «يوفّر حوافز للإعلان عن الأجور كاملة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ما يسمح باسترداد الإيرادات لجميع الفروع». في الواقع، يجب أن يتم هذا الأمر من خلال آليات مراقبة تضمن الإدلاء الصحيح للبيانات، وليس من خلال السماح لأصحاب العمل بمراكمة الأرباح على حساب تعويضات العمال. كما ورد أن النظام الجديد «يوزّع كلفة المنافع المعاد تقييمها على فترة زمنية أطول (من خلال الدفعات الدورية) بدلاً من خيارات أخرى كإعادة تقييم المبالغ المقطوعة»، لكن حدود الراتب التقاعدي متدنية جداً طالما أنه لا يتم تصحيح الأجور بشكل دوري ومتناسب مع تضخّم الأسعار.

مقدار المساهمة الإضافية التي يتعين على اصحاب العمل دفعها

	المساهمة الإضافية المطلوبة (٪ من الاجور)		
	السيناريو الاقتصادي 1 (تضخم مرتفع-» متوسط، الرواتب تواكب التضخم خلال 5 سنوات)	السيناريو الاقتصادي 2 (تضخم مرتفع-» متوسط، الرواتب تواكب التضخم خلال 10 سنوات)	السيناريو الاقتصادي 3 (تضخم مرتفع-» متوسط، الرواتب تواكب التضخم خلال 15 سنة)
3 سنوات	%0,59	%0,62	%0,61
5 سنوات	%0,99	%1,03	%0,97
10 سنوات	%2,15	%2,16	%2,11

		البديل 1 (الأهلية قبل 64 مع التخفيض، 20 عاماً من الخدمة)	البديل 2 (نفس البديل 1، ولكن مع 15 عاماً من الخدمة)	البديل 3 (نفس البديل 1، لكن لا يوجد تخفيض قبل 64)
	الحالة الأساسية			
3 سنوات	%0,62	%0,63	%0,88	%0,67
5 سنوات	%1,03	%1,09	%1,52	%1,17
10 سنوات	%2,16	%2,64	%3,58	%2,85

بالأرقام

40
الف مليار ليرة
هي قيمة التسويات التي سيتهرّب أصحاب العمل من تسديدها

100
مليون ليرة
هي قيمة الخسارة اللاحقة بكل مضمون من انضمامه القسري إلى نظام الراتب التقاعدي بصيغته الحالية

في الواقع، تذكر منظمة العمل الدولية أن النظام الجديد يتيح لأصحاب العمل بالتهرب من تسديد تسويات نهاية الخدمة. لكنها تضع هذا الأمر في إطار إيجابي مشيرة إلى أن المشروع «يقلل من التزامات مدفوعات التسوية المطلوبة من أصحاب العمل، والمتعلقة بزيادة الرواتب في المستقبل، والتي ستزداد بشكل كبير وقد تصبح غير محتملة». يقال هذا الأمر رغم أن أصحاب العمل حقّقوا أرباحاً هائلة خلال الأزمة ولم يخفضوا هوامش أرباحهم بل دولروها مستغلّين الأزمة لخفض الأجور الحقيقية للعمال والموظفين.

بعض الامثلة الرقمية

سنوات الخدمة	30	30	30
الراتب «الجديد»	3,000,000	20,000,000	40,000,000
عدد سنوات الخدمة بعد تصحيح الأجر	3	3	3
المعاش القديم	675,000	2,000,000	5,000,000
عدد سنوات الخدمة قبل تصحيح الأجر	27	27	27
قيمة تعويض نهاية الخدمة - المنافع الأساسية	99,225,000	661,500,000	1,323,000,000
الإشتراكات المتراكمة	28,421,471	117,838,434	264,332,085
تقدير لمبلغ التسوية المترتب	70,803,529	543,661,566	1,058,667,915
قيمة المعاش التقاعدي (المفهرس)	1,600,000	8,819,978	17,639,956
القيمة الحالية للمعاشات الشهرية المتراكمة	293,603,940	1,618,487,673	3,236,975,346

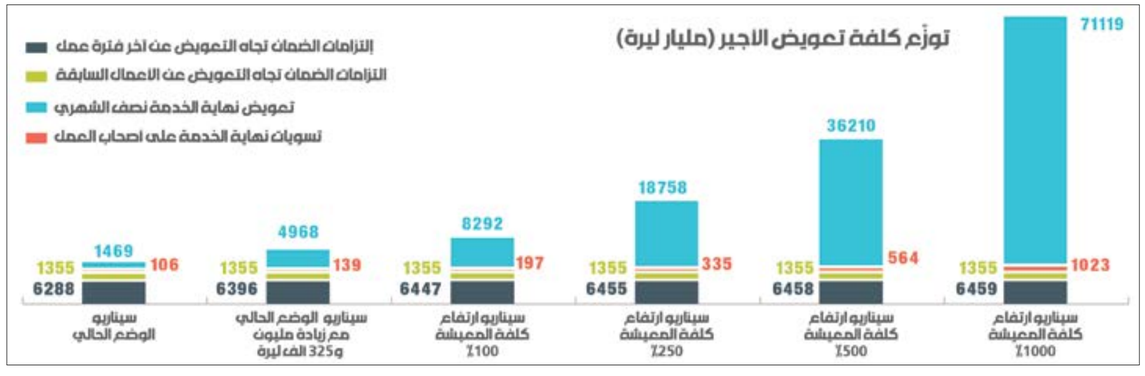

بعد توالي الأحداث في السنوات الأخيرة، من الحرب التجارية بين أميركا والصين وصولاً إلى الحرب الروسية الأوكرانية منذ سنة، بدا العالم يدخل في مرحلة تسارع مسار ما يُسمّى بـ«تفكّك العولمة». هكذا يقف العالم أمام لحظة تبلور شكل جديد للعلاقات الاقتصادية العالمية، لا أحد يعرف نتيجتها. البعض يقول بأن العالم يتّجه نحو «الاقلمة»، والبعض الآخر يشير إلى انه في النهاية سيحصل تفكك كلّي للعولمة. آخرون يشيرون إلى ان العولمة هي مسار لا يمكن التراجع عنه. المهم، ان ثمة الكثير من الحديث عن تفكّك العولمة نحو شكل آخر يمنع الصين من السيطرة على سلاسل الإنتاج والتوريد والابتكار. هكذا ظهرت مصطلحات جديدة اميركية المصدر، مثل «friend–shoring» و«in-shoring»، تستهدف استعادة رؤوس الاموال من الصين ومنع خروج المزيد منها نحو الصين، بل هي تروّج لفكرة توطينها عبر إغراء ان مالية وسياسية في اميركا والدول الصديقة لها والقريبة جغرافياً منها. لكن، هل يمكن إجراء هذا التفكيك بهذه البساطة؟ في ما يلي ملخّص عن تقرير نشره المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق بعنوان «معالم تفكّك الاقتصاد العالمي»، بالإضافة إلى تقرير في ملخّص دراسات اجنبية عن الإشكالية نفسها

العولمة تتفكّك: «المهمّة الحمقاء»

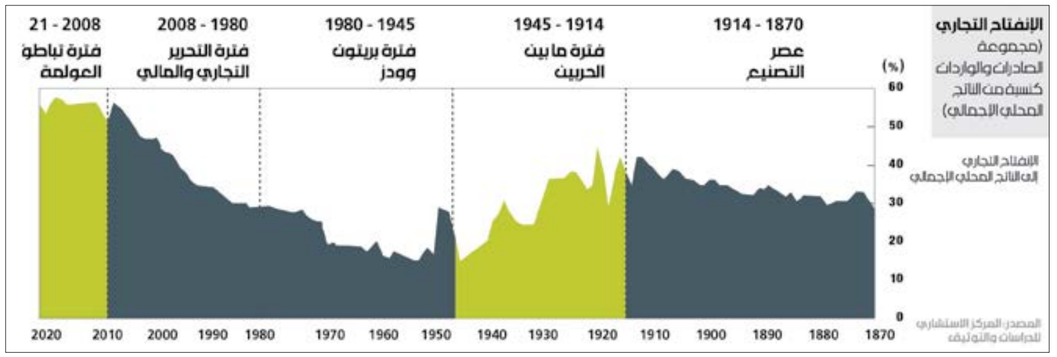

ما بعد العولمة: أيّ أنماط لحركة التجارة والتكنولوجيا

تكشف البيانات الأخيرة عن وجود تصدّعات عميقة تهدّد الترابط الاقتصادي والانفتاح بين دول العالم، وهي تضاف إلى الشوك حول جدوى العولمة منذ الأزمة المالية العالمية بين عامي 2008 و2010، وخصوصاً في الاقتصادات المتقدمة. اتاح هذا الأمر لصانعي السياسات الاقتصادية والنقدية، فرض قيود على حركة رأس المال والتجارة والهجرة والتكنولوجيا. ومن الأمثلة على هذا الاتجاه، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (أو ما يُعرف بالـ«بريكزيت»)، والحرب التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم، أي الصين والولايات المتحدة، وقد أكملت جائحة كورونا هذا الاتجاه، فيما أتت الحرب الروسية الأوكرانية لتضاعف التفكّك الموجود في الاقتصاد العالمي. الدوافع التي تقود نحو تجزئة الاقتصاد العالمي وتفكّكه متعدّدة. وهي تشمل دوافع استراتيجية؛ مثل الاعتبارات الأمنية أو تعزيز الاستقلالية عبر تقليل الاعتماد على الدول الأخرى، بالإضافة إلى دوافع التنافس الاقتصادي الاستراتيجي بين الدول والتكتلات الدولية. وأخيراً، هناك دوافع السياسات الاقتصادية المحلية، مثل الرغبة في تحفيز الإنتاج والعمالة داخل الحدود الوطنية.

الشكل الحالي

الشكل الذي يظهر فيه اليوم الهيكل الاقتصادي العالمي تكوّن خلال حقبة تحرير التجارة، بعد عام 1980، إذ أصبحت الروابط عبر الدول شديدة التعقيد، وارتفع حجم التدفقات المالية وتوسّعت قاعدة أنواعها. كما أصبح العالم أكثر ترابطاً، من خلال تطوّر أدوات التواصل والاتصال، وهي أخذت شكلها الأخير عبر تكنولوجيا الإنترنت، التي يستخدمها اليوم نحو 66% من سكان العالم.

من ناحية أخرى، أصبحت سلاسل التوريد، وجهاً من أوجه التفكّك في الروابط الاقتصادية العالمية، إذ تُركّز الشركات على مرونة سلاسل التوريد الخاصة بها، مدفوعة برغبة في تقليل المخاطر الأمنية واللوجستية، إلى حدّ أن قرارات مواقع الإنتاج التي تتخذها الشركات تسترشد في بعض الأحيان بالسياسات الحكومية بدلاً من اعتبارات الكفاءة. بينما تشير الأدلّة إلى أن مرونة سلسلة التوريد في مواجهة الصدمات يتم بناؤها بشكل أفضل من خلال التنويع عبر مصادر مُدخلات الإنتاج، قد تفكّر الشركات بدلاً من ذلك في إعادة توطين الصناعات أو دعم الأصداء للتعامل مع المخاطر المذكورة. في الواقع يبدو أن الإشارات إلى الكلمات الرئيسية مثل «إعادة توطين الأعمال» والتصنيع في المناطق المجاورة (Nearshoring)، قد زادت بشكل كبير في البيانات المالية والتقارير السنوية للشركات.

> الحدّ من حركة رأس المال ينعكس سلباً على الإنتاجية والابتكار

> تقليص تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر يحدّ من الروابط بين الشركات المتعدّدة الجنسيات

قنوات التفكّك

على غرار التكامل الاقتصادي، يمكن الشعور بتأثير التفكك الجيو-اقتصادي من خلال التغيّر في أنماط حركة التجارة والتكنولوجيا والعمالة ورأس المال. وتتفاعل هذه القنوات داخل وعبر الحدود الوطنية وكذلك الكتل الجغرافية.

لعدة عقود كانت التجارة الدولية حافزاً لتوليد الدخل عبر الدول، والحدّ من الفقر العالمي ورفع مستويات المعيشة. إلا أن التجارة العالمية تشهد تجزئة اليوم، ومع التقدّم إلى الأمام فإن زيادة التجزئة ستقلّل الفرص الاقتصادية، ولا سيما بالنسبة إلى الاقتصادات النامية، وتعيق من محاولات الحدّ من الفقر العالمي، وتخفّض مستويات المعيشة، إذ يؤدي التحوّل إلى التوريد القريب (Nearshoring) أو التوريد الصديق (Friendshoring)، إلى تقليل تعرّض المنتجين المحلّيين للتطورات الجيوسياسية والصدمات العالمية، ولكنه ينطوي أيضاً على أكلاف باهظة واضطرابات كبيرة، إذ أصبحت الأسواق مجزّأة بشكل متزايد. والفترة الانتقالية التي يعيشها العالم اليوم ترتبط بخسائر عميقة في الإنتاج، بما في ذلك في بلدان الأسواق الناشئة والدول النامية. كما تؤدي إعادة تشكيل سلاسل التوريد إلى سلسلة من النقص المؤقت في العرض، ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتسريع التضخّم.

ومن ناحية أخرى، تشكّل التكنولوجيا قناة إضافية لتفكّك الاقتصاد. فالتجزئة التكنولوجية وتقليل الانتشار التكنولوجي يؤدّيان إلى إعاقة الابتكار والانخفاض في الانتاجية، ولا سيما في الدول الأقل نمواً. كما يمكن للحواجز التجارية أمام مُدخلات وخدمات التكنولوجيا العالية أن تقلل من الإنتاجية وتُعيق تقارب مستويات الدخل عبر الدول. إضافة إلى ذلك يمكن للجهود المبذولة لمنع الدول من الارتقاء تكنولوجياً أن تخلق نقصاً في الإمدادات في صناعات أخرى.

كما توجد قنوات أخرى للتفكّك الاقتصادي العالمي، مثل زيادة العوائق أمام تدفقات العمالة ورؤوس الأموال، حيث يمكن أن يؤدي تزايد الحواجز أمام تدفقات العمالة عبر الحدود إلى تقليل الكفاءة وإعاقة الابتكار والانتشار التكنولوجي وتفاقم الاتجاهات الديموغرافية المعاكسة. أما الحدّ من حركة رأس المال فمن الطبيعي أن يكون أيضاً ذا تأثير سلبي على الإنتاجية والابتكار. ومن المرجّح أن يؤدّي تقليص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة سوء تخصيص رأس المال والحدّ من الروابط بين الشركات المتعدّدة الجنسيات، فضلاً عن التداعيات التكنولوجية.

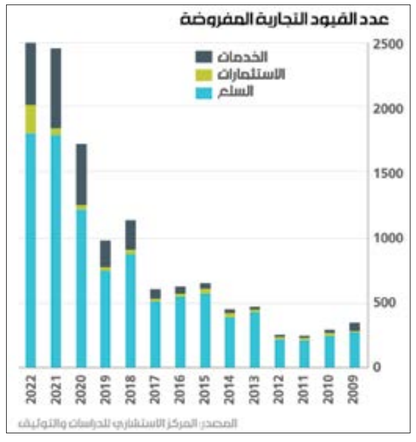

إعادة ترتيب الروابط التجارية بدلاً من قطعها؟

علي عواد
مصير الدولار

صعوبة تفكيك العولمة والعواقب المترتّبة عليها، دفعت عدداً من المؤسّسات إلى إصدار دراسات وأوراق عملية تحذّر مما يمكن أن ينجم عن التفكّت الاقتصادي العالمي الكامل. صندوق النقد الدولي وصف الأمر بـ«المهمة الحمقاء»، بينما أجرى «معهد ماكينزي» تحليلاً للتركز في المبادلات التجارية العالمية في الدول والقطاعات، مستنتجاً بأن إضعاف العولمة التجارية من خلال تنويع مصادر الواردات والإنتاج في الداخل أو عند الدول الصديقة قد لا يتحقق بسهولة. أما معهد البحث «chathamhouse» فأشار إلى أن انقسام الاقتصاد العالمي إلى كتلتين متنافستين، سينجم عنه انعدام للاستقرار في الاقتصاد الكلّي والأسواق، إذ ليس بالضرورة أن يؤدي الانخفاض الحاد في التجارة الدولية والاستثمار، تراجعاً عن العولمة.

يعتقد «معهد ماكينزي» أنه لا توجد منطقة قريبة من مرحلة الاكتفاء الذاتي، إذ تعتمد كل منطقة على التجارة مع الآخرين للحصول على «أكثر من 25% من نوع واحد مهم على الأقل من السلع». علاوة على ذلك، فإن التركّز في التجارة العالمية يصل إلى 40%، إذ تعتمد الاقتصادات المستوردة على ثلاث دول أو أقلّ في هذه الحصة من التجارة العالمية. والأهم، أنه «على مدى السنوات الخمس الماضية، لم تنوّع الاقتصادات الكبرى بشكل منهجي مصادر الواردات».

وفقاً لتحليل «ماكينزي» لتدفقات التجارة العالمية، والتي تشمل أكثر من 120 دولة، ونحو 6 آلاف منتج، و8 ملايين ممرّ تجاري فردي، فإن «التبادلات التجارية تتركّز في جميع القطاعات، وفي جميع مراحل عملية الإنتاج، وفي جميع البلدان». الغذاء والمعادن والإلكترونيات والغاز الطبيعي هي أمثلة على القطاعات التي غالباً ما تكون واردات بلد ما من بين عدد قليل من البلدان الأخرى. وهذه العلاقات التجارية المركّزة لم تتغير إلى حد كبير بفعل الأحداث العالمية في السنوات الأخيرة، إذ لم تسجل غالبية قطاعات المنتجات «أكثر من 10% تغيّراً في التركز» خلال تلك الفترة. وهذا الاستمرار في التركّز التجاري دليل على أن هدف إضعاف العولمة التجارية من خلال تنويع مصادر الواردات والإنتاج في الداخل أو عند الدول الصديقة قد لا يتحقق بسهولة.

ويصف «صندوق النقد الدولي» فكرة كسر العدد الهائل من الروابط التي تدمج الاقتصاد العالمي بـ«المهمة الحمقاء» المحكوم عليها بالفشل والفوضى الاقتصادية والكارثة للجميع. ووفقاً للصندوق، إذا حصل هذا التفتيت، فسينعكس خسارة بنسبة 7% من إجمالي الناتج المحلي العالمي. أما إذا اقترن الانفصال بالروابط التكنولوجيا بين البلدان أيضاً، فستصل نسبة الخسارة إلى 12% في بعض البلدان. علماً أن حجم الاقتصاد العالمي تجاوز أخيراً 100 تريليون دولار سنوياً. وبالتالي، فإن الخسارة في الناتج الاقتصادي العالمي من الأقلمة أو البلقنة التي يدعو إليها البعض، يمكن أن تُراوح بين 7 تريليون دولار و12 تريليون دولار كل عام. كذلك، ستتأثر البلدان المنخفضة الدخل والمستهلكين الأقل ثراءً في الاقتصادات المتقدّمة. وتضيف الدراسة، أنه في حال ذهبت تلك الاقتصادات الكبرى في ذلك الاتجاه، فهذا يعني إزالة منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ويرجح معهد البحث «chathamhouse» أن ما يحصل هو انقسام في الاقتصاد العالمي إلى كتلتين متنافستين. بكلمات أخرى، بينما قد يكون هناك عدم استقرار متزايد في الاقتصاد الكلي والأسواق، فليس بالضرورة أن يكون هناك تراجع عن العولمة، مثل الانخفاض الحاد في التجارة الدولية والاستثمار وحركة المال. فالعصر الأخير من العولمة، كان محفّزاً بالاعتقاد أن التكامل الاقتصادي سيؤدي إلى أن تصبح الصين ودول الاتحاد السوفياتي السابقة «أصحاب المصلحة المسؤولين داخل النظام العالمي» بحسب رئيس البنك الدولي السابق، روبرت زوليك. لكن بدلاً من ذلك، برزت الصين كمنافس استراتيجي للولايات المتحدة. وهذا التنافس يجبر الآخرين بالفعل على الانحياز إلى جانب واحد بينما ينقسم العالم إلى كتلتين: واحدة تتماشى بشكل أساسي مع الولايات المتحدة، والثانية تتماشى بشكل أساسي مع الصين. وهذا يعني أن الخيارات السياسية والاقتصادية داخل هاتين الكتلتين ستتشكل من خلال الاعتبارات الجيوسياسية.

> الخسارة في الناتج الاقتصادي العالمي من الاقلمة او البلقنة، يمكن ان تُراوح سنوياً بين 7 تريليون دولار و12 تريليون دولار

انطلاقاً من ذلك يستنتج «chathamhouse»، أنه سيكون لطبيعة هذا الانقسام ذات الدوافع السياسية تأثير كبير على بيئة التشغيل للشركات الأميركية والأوروبية في القطاعات الأكثر تعرّضاً للقيود المفروضة على التجارة، مثل التكنولوجيا والأدوية. ولكن عندما يتم نقل الإنتاج إلى مواقع بديلة، فمن المحتمل أن يشمل ذلك «فقط تصنيع السلع التي تُعتبر ذات أهمية استراتيجية». وقد يشمل ذلك المكوّنات التي تحتوي على عناصر تقنية متطورة أو ملكية فكرية كبيرة، مثل الشرائح الإلكترونية البالغة الدقة والأدوية. في حين أن الأمور الإنتاجية الأخرى والتي لا تشكل خطراً استراتيجياً ستبقى موجودة.

ودمج هذه العملية، ستتم «إعادة ترتيب الروابط التجارية بدلاً من قطعها». وسيؤدي ذلك إلى استقرار نصيب التجارة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في السنوات المقبلة، بدلاً من الانكماش التام، كما هو متوقع في ظل العديد من المحاولات لتقدير التأثير المحتمل لانهيار العولمة.

السؤال المطروح في ظل إعادة تشكيل العولمة متصل بمصير الدولار. فمن جهة، قد يصبح اليوان عملة شركاء الصين، لكنّ التجارة بين هؤلاء، لا تمثّل سوى 6% فقط من التجارة العالمية، إذ إن غالبية التجارة الدولية تتم مع الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة، وستظلّ مقوّمة بالدولار الأميركي. إنما من جهة أخرى، ليس واضحاً ما هو تأثير دفع الصين شركاءها للتعامل باليوان، على الدولار. نظرياً، أي عملة تحفظ القيمة ويكون متوافقاً عليها، يمكن أن تلعب هذا الدور. الدولار ليس أمراً محتوماً. وربما قد تنجح محاولات «بتكوين» أن تدخل هذا المجال كونها شبكة لا مركزية، أو ربما قد تخرج عملة رقمية أو تقليدية تصدرها إحدى الدول «المحايدة» في ظل هذا الانقسام. ويمكن أن تتعامل الدول بعملاتها المحلية ضمن البلوك الواحد. إنما حتى الآن ما زال الدولار مهيمناً.

40%
هي نسبة التركز
في التجارة العالمية بين الدول. علماً أن كل منطقة تعتمد على التجارة مع الأخريات للحصول على أكثر من 25% من نوع واحد مهم على الأقل من السلع

كتاب

تاريخ نشأة الدَّيْن في لبنان

إثراءً للمصارف أو من أجل استقرار الليرة

وسام اللحام

في كانون الثاني الماضي صدر كتاب «سندات الخزينة اللبنانية» عن دار درغام للنشر (المؤلفان علي شور ووسام اللحام)، وهو أول مرجع يؤرّخ لسندات الخزينة التي أصدرتها الدولة اللبنانية في الحقبة التي تلت مباشرة الاستقلال والقطيعة الاقتصادية بين لبنان وسوريا عام 1948. يتوجه الكتاب بشكل أساسي إلى فئتين من القرّاء: فئة تشمل الذين يهتمون بتاريخ لبنان المالي ولا سيما خلال مرحلة الانتداب الفرنسي وما أعقبها من تحولات أرست أسس النظام النقدي اللبناني الحديث. وفئة تتعلق بهواة جمع العملات والوثائق القديمة كون الكتاب ينشر صور كل السندات المطبوعة التي صدرت بين عامَي 1949 و1969، علماً بأن السندات اللاحقة التي صدرت بعد هذا التاريخ لم تعد مطبوعة إذ بات مصرف لبنان اليوم يبيعها لقاء وصل يسلّمه للمكتتب من دون وجود سند مطبوع مصمّم خصيصاً لكل إصدار.

يأتي هذا الكتاب في ظرف باتت فيها سندات الخزينة عنواناً للانهيار النقدي والمصرفي والمالي في لبنان، بسبب الدَيْن المتراكم على الدولة نتيجة عقود طويلة من السياسات المالية والنقدية التي صبّت في مصلحة أصحاب المصارف، وأدّت في نهاية المطاف إلى تبديد ثروات المجتمع وإفقار اللبنانيين. لذا، إن عرض الظروف التي أرغمت الدولة اللبنانية على الاستدانة لأول مرة عام 1949، هي محاولة لتقديم قصّة مغايرة لسندات الخزينة، ما يتيح المقارنة بين موقف الدولة اللبنانية في حينها، وموقفها اليوم الذي جعل من الدَيْن العام وسيلة لإثراء أصحاب المصارف وتأمين استمرارية النظام السياسي الحاكم بالتواطؤ مع مصرف لبنان.

يعالج الكتاب في قسمه الأول الظروف التاريخية التي أحاطت بإصدار سندات الخزينة بين عامَي 1949 و1969، بينما يهتم القسم الثاني بالتوثيق المادي لهذه السندات عبر نشر صورها مع تقديم كل المعلومات المتوفرة عنها لجهة الأعداد المعروفة منها ومدى ندرتها. مع الإشارة إلى أن غالبية هذه السندات لم تكن مشاهدة سابقاً، وبعضها يُنشر للمرة الأولى.

ولسندات الخزينة قصّة بدأت مع إصدارها لأول مرة عام 1949 بعد توقيع الاتفاق النقدي بين لبنان وفرنسا في 24 كانون الثاني 1948. إذ يتبين أن نشأة الليرة اللبنانية خلال الانتداب الفرنسي هي وثيقة الارتباط بهذه السندات التي ستصدر بعد الاستقلال. فمع انهيار السلطنة العثمانية عمدت السلطات الفرنسية إلى استحداث عملة جديدة عرفت بالليرة السورية عام 1920، ثم عُدّلت تسميتها كي تصبح الليرة اللبنانية السورية عام 1924، وأخيراً الليرة اللبنانية عام 1939. وقد منح المفوض السامي الجنرال غورو في 31 آذار 1920 البنك السوري (بنك سوريا ولبنان لاحقاً) الامتياز الحصري بإصدار الليرة السورية الورقية، علماً بأن هذا البنك كان مؤسّسة خاصة تهيمن عليها المصالح الرأسمالية الفرنسية.

شكّل إصدار العملة الورقية الجديدة، الوسيلة التي سمحت لسلطات الانتداب تمويل إنفاقها في لبنان وسوريا، كون البنك السوري كان قد توصل مع وزارة الخارجية الفرنسية إلى اتفاق في نيسان 1919 لتكون الليرة السورية الواحدة معادلة لعشرين فرنكاً فرنسياً، أي إن كل من يحمل ليرات ورقية سورية يمكنه استبدالها بفرنكات فرنسية، لكن ليس في فروع البنك المنتشرة في كل البلاد الخاضعة للانتداب، بل في باريس عبر إصدار شكّ بالقيمة المناسبة.

وقد نصّ هذا الاتفاق على آلية خاصة من أجل تأمين التغطية القانونية المناسبة لهذه العملة الجديدة، إذ لم يكن يُعقل أن تنفق السلطات الفرنسية الليرات السورية من دون مقابل، كون ذلك سيؤدي في نهاية المطاف إلى امتناع السكان عن القبول بعملة ورقية لم تكن فقط غير مألوفة لهم، بل أيضاً غير مستقرّة إطلاقاً لجهة سعر صرفها. لذا، تألّفت تغطية الليرة من عناصر مختلفة تشمل الذهب (سبائك أو عملات) وسندات تجارية إضافة إلى وديعة إلزامية بالفرنكات الفرنسية تضعها الحكومة الفرنسية في الصندوق المركزي للخزينة الفرنسية في باريس تساوي ثلث الكتلة النقدية الذي يضعها البنك السوري في التداول كحدّ أقصى.

> الدولة اللبنانية استدانت عبر سندات الخزينة لتغطية خسائر ارتباطها بالفرنك الفرنسي ولإطفاء أزمة «بنك إنترا»

هكذا يتبين أن الليرات التي تطلبها سلطات الانتداب الفرنسي من البنك السوري، يتوجب على الدولة الفرنسية تغطيتها بفرنكات توضع في حساب خاص ببنك سوريا ولبنان، أي إن الليرة اللبنانية - السورية كانت في حقيقة الأمر ديناً من الشعبين السوري واللبناني على الحكومة الفرنسية. صارت تفاصيل هذا النظام النقدي متوافرة بالكامل، إذ إنه استمرّ من دون تعديلات كبيرة لغاية الحرب العالمية الثانية. يومها شهد الفرنك الفرنسي اعتباراً من عام 1944 هبوطاً في سعر صرفه. وبغية الحفاظ على استقرار الليرة اللبنانية (والليرة السورية) تعهدت السلطات الفرنسية بضمان الفرنكات الفرنسية التي تشكل التغطية القانونية لليرة، أي إن كل تدهور سيصيب الفرنك الفرنسي لن ينعكس على الليرة اللبنانية لأن فرنسا ستدفع الفرق عبر ما يسمح بالحفاظ على ثبات العملة اللبنانية بغض النظر عن الهبوط الذي سيُصيب الفرنك.

وبالفعل ستحترم فرنسا تعهداتها عندما ضمنت الليرة مجدداً بعد قراراها بخفض سعر صرف الفرنك الفرنسي في 26 كانون الأول 1945 إذ أصبحت الليرة اللبنانية تعادل 54,35 فرنك. لكن هذا الواقع لم يكن ليستمر، خصوصاً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، إذ وجهت السلطات الفرنسية بتاريخ 15 آذار 1946 كتاباً رسمياً إلى وزارة الخارجية اللبنانية أعلمتها بموجبه إنها قرّرت التراجع عن قرارها السابق وعدم ضمان الليرة اللبنانية مستقبلاً عند أي تدهور جديد يصيب سعر صرف الفرنك. هذه كانت خلاصة المفاوضات التي جرت بين لبنان والحكومة الفرنسية من أجل إيجاد حلّ للفرنكات الفرنسية التي تشكّل تغطية الليرة اللبنانية بعدما باتت هذه الأخيرة مكشوفة وعرضت لتقلبات سعر صرف الفرنك. وقد توصل لبنان، بعد محادثات شاقة، إلى توقيع اتفاق نقدي مع فرنسا عام 1948 بموجبه وافقت فرنسا على الاستمرار بضمان قسم من الفرنكات (9 مليارات فرنك)، بينما القسم المتبقّي (4 مليارات فرنك) فقدت تلك الضمانة. ومع استمرار تدهور الفرنك راكم لبنان خسائر على هذا القسم الثاني من الفرنكات غير المضمونة بلغت نحو 59 مليون ليرة، مضافاً إليها نحو 19 مليون ليرة أخرى نتيجة الخسائر الإضافية التي تكبدتها الخزينة اللبنانية بسبب سحب أوراق النقد السورية من التداول. وهكذا قررت الدولة اللبنانية تحمل تلك الخسائر عبر إصدار سندات خزينة عام 1949 تفادياً لأي تدهور قد يهدّد استقرار الليرة.

الكتاب يشرح أن الدولة اللبنانية لم تضطر إلى الاستدانة مجدداً عبر إصدار سندات الخزينة، إلا بعد أزمة بنك انترا عام 1966. فقد قرّرت الدولة دفع 50 مليون ليرة للمودعين الصغار، وصدر قانون سمح للحكومة بإصدار سندات خزينة من أجل جمع الأموال اللازمة لذلك. وفي 6 تشرين الثاني 1967 وبمجرد أن افتتاح باب الاكتتاب بالشريحة الأولى من سندات الخزينة التي بلغ مجموعها 40 مليون ليرة، سارعت المصارف اللبنانية في غضون ست ساعات فقط إلى شراء كل هذه السندات، لا بل إن المصارف تقدّمت بطلبات تفوق القيمة المسموح الاكتتاب بها أي بمليونين و500 ألف ليرة، وقد اندلع خلاف لاحق بين جمعية المصارف ووزارة المالية، إذ رفضت المصارف دفع أي ضرائب على الأرباح والفوائد التي حقّقتها من شراء هذه السندات.

يعتمد الكتاب على مجموعة متنوعة من المصادر، ولا سيما التقارير السنوية لبنك سوريا ولبنان، ومحاضر مجلس النواب التي شهدت نقاشات مهمة حول كيفية معالجة الدَيْن العام، من أجل تمكين التوصّل إلى خلاصة أولية مفادها أن سندات الخزينة كانت وسيلة تلجأ إليها الدولة للحفاظ على استقرار الليرة اللبنانية، أو من أجل معالجة تداعيات أزمة مصرفية، بينما السندات أضحت اليوم الوسيلة التي تستدين بها الدولة من دون هدف اقتصادي أو إنمائي واضح، بل خدمة لمصالح أصحاب المصارف الذين تمكنوا من جني ثروات شخصية خيالية على حساب المجتمع.